

شَيْخُ الْحَرْوِصِيَّةِ

تَأَلَّفَ

خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ بَكْرِ الزَّهْرِيَّ

١٩٠٥ هـ

بَحْثُ

د. حَايِفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ



الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

جميع الحقوق محفوظة للمحقق



الكويت - مدينة سعد العبدالله
الدائري السادس - ق ٣ - م ٢٨
Website: www.daradahriah.com
E-mail: daradahriah@gmail.com
(+965) 99627333 / (+965) 51155398



الكويت - الروضة
طريق المغرب السريع - ق ٣
Website: www.eslah.com
E-mail: s66000477@gmail.com
(+965) 99050407 / (+965) 22540536

الموزعون المعتمدون

أروقة للدراسات والنشر
info@arwiqa.net
(+962) 64646163

دار التدمرية للنشر والتوزيع
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

مكتبة أهل الأثر
ahel_alather@hotmail.com
(+965) 66508050

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث
بلسان عربي مبين، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار والتابعين.

أما بعد، فلا يخفى ما للغة العربية من منزلة رفيعة ومكانة سامية، وإن من
أهم علوم العربية علم النحو، وخير متون المبتدئين المصنفة فيه وأشهرها متن
المقدمة الآجرومية، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير
بابن آجروم (ت ٧٢٣هـ)، الذي يعد سلماً أولياً لمن أراد الارتقاء في هذا الفن.

وللآجرومية شروح كثيرة يصعب حصرها، ومن أشهر تلك الشروح
وأحسنها شرح العلامة الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، وقد عقدت العزم
منذ زمن على تحقيقه، فحينما حققت متن الآجرومية اعتمدت عدداً من
الشروح للمقابلة إضافة لنسخ المتن الخطية، وكان من بين تلك الشروح شرح
الشيخ خالد الأزهرى، فأعجبني كثيراً في مواضع عديدة رجعت فيها إليه،
وصار الشرح المفضل عندي على ما سواه من الشروح، فأحببت أن أحققه
- رغم أنه قد طبع من قبل، وما زال يطبع - لأتعمق في دراسة مباحثه ومسائله.

وقد قسمت هذا العمل قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

أما قسم الدراسة فترجمت فيه ابتداء للشيخ خالد الأزهرى، متناولاً بعض
المباحث الشخصية والعلمية المتعلقة به، كاسمه وكنيته ولقبه ونسبته، ومولده
ونشأته وطلبه للعلم، وشيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته، وتاريخ وفاته.

ثم قمت بدراسة الشرح من حيث: تسميته وإثبات نسبته للمؤلف، وتاريخ تأليفه وسببه، وموضوعه ومنهج مؤلفه فيه، ومزاياه وبعض المؤاخذات عليه، مع ذكر ثناء العلماء على الكتاب وعنايتهم به، وأهم طبعاته القديمة والحديثة. وانتقلت بعدها إلى بيان منهج التحقيق، والتعريف بنسخ الكتاب الخطية المعتمدة في التحقيق، وختمت هذا القسم باستلال متن الأجرومية من الشرح، وإيراده مفردا.

وأما القسم الثاني، فقد قمت فيه بتحقيق الشرح معتمدا على سبع نسخ خطية متتقة، متبعا خطوات التحقيق العلمي ما أمكن، وعلقت على الشرح تعليقات نافعة مستفيدا من قرابة عشرين حاشية عليه، إضافة إلى عدد من المصادر والمراجع الأخرى، ناسبا كل فائدة إلى صاحبها، حرصا على أن يجد الدارس والمدرس بغيته المنشودة.

والله أسأل أن يتقبل مني هذا العمل قبولا حسنا، وأن ينفع به، ويبارك فيه، ويجعله ذخيرة لي في الآخرة.

د. حاييف النبهان

hayef74@yahoo.com



قسم الدراسة

المبحث الأول

ترجمة الشيخ خالد الأزهري^(١)

لقبه وكنيته واسمه ونسبته:

هو الشيخ العلامة النحوي زين الدين، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد، الجَرْجِيّ المصري الشافعي الأزهري الوقاد. كنيته: أبو الوليد^(٢)، وقيل أبو الفضل^(٣).

(١) من مصادر ترجمته وأخباره: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٣/ ١٧١ - ١٧٢)، والقبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي لزين الدين عمر الشماع الحلبي (١/ ٢٦٣ - ٢٦٤)، وبدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس (٣/ ٤٢٥)، وممتعة الأذهان من التمتع بالإقران لأحمد الحصكفي الحلبي (١/ ٣٤٤)، ودرة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي المكناسي (١/ ٢٦٠)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١٠/ ٣٨ - ٣٩)، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لمحمد الغزي (١/ ١٩٠)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١/ ٣٤٣ - ٣٤٤)، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للخوانساري (٣/ ٢٦٦ - ٢٦٧)، والخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك (١٠/ ٥٣)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦/ ٩٧ - ٩٩)، والأعلام للزركلي (٢/ ٢٩٧)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (٤/ ٩٦ - ٩٧)، ومعجم المطبوعات العربية والمعرية ليوسف إيلان سركيس (١/ ٨١١ - ٨١٢)، والشيخ خالد الأزهري للدكتور الشيخ محمد الفحام، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٣٢/ ١٨ - ٢٤)، وتاريخ النحو وأشهر النحاة لمحمد الطنطاوي (ص ٢٢٣)، والمدارس النحوية لشوقي ضيف (ص ٣٥٩ - ٣٦٠)، إضافة للمقدمات التي وضعها محققو كتبه وأصحاب الدراسات حوله.

(٢) قال الدكتور الفحام: «كنيته ككل من سمي خالدا: أبو الوليد».

(٣) ذكره الخوانساري في روضات الجنات (٣/ ٢٦٦)، ولم يتبين لي مستنده في ذلك.

والأزهرى: نسبة إلى الجامع الأزهر الشريف^(١)، وقيل نسبة إلى الإمام أبي منصور الأزهرى^(٢).

والجرجى: نسبة إلى جرجا^(٣) في صعيد مصر، ويقال له أيضا الجرجاوى. والوقاد؛ لقب أطلق عليه لاشتغاله بالوقادة كما قيل، فقد ذكر أنه كان يشتغل بإيقاد المصابيح في الجامع الأزهر.

مولده ونشأته:

ولد الشيخ خالد تقريبا سنة (٨٣٨هـ) في جرجا في صعيد مصر، وانتقل للقاهرة في صغره مع أبويه، وطلب العلم صغيرا، فحفظ القرآن، وقرأ بعض المتون والمختصرات ككتاب العمدة، ومتن الغاية والتقريب المشهور بمختصر أبي شجاع في الفقه الشافعى^(٤).

(١) قال الشنواني: «نسب إلى الأزهر؛ لأنه كان مستقرا فيه». تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤٤).
(٢) قال الخوانساري: «وكان نسبه ينتهي إلى الإمام أبي منصور الأزهرى اللغوي المشهور». روضات الجنات (٣/ ٢٦٦)، وعلق الدكتور الفحام بقوله: «ومن هذا نعلم أنه ليس منسوباً إلى الأزهر كما اشتهر عند الناس». مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٣٢/ ٢٥)، والصواب ما ذكره العلامة الشنواني من أنه منسوب إلى الجامع الأزهر، وأما الخوانساري فاكفى بالقول إن نسبه يرجع إلى أبي منصور الأزهرى ولم يصرح بأن ذلك سبب تلك النسبة، كما أنه لم يوثق تلك المعلومة لا سيما أن الخوانساري من المتأخرين (ت ١٣١٣هـ)، ويضاف لذلك أن عددا من شيوخ الشيخ خالد وطلابه وأقرانه يشاركون في النسبة نفسها لانتسابهم جميعا إلى الجامع الأزهر، فيبعد أن يشاركهم في النسبة مع اختلاف السبب من غير أن يشتهر ذلك بينهم، وهذا القول الراجح هو الذي نص عليه الشنواني وغيره، وهم أهل مصره وأقرب إلى عصره، فقولهم مقدم على غيرهم.

(٣) الذي في الضوء اللامع للسخاوي (٣/ ١٧١): «جرجة»، وانظر لب الباب للسيوطي (ص ٦٢) والخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك (١٠/ ٥٣).

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٣/ ١٧٢).

ثم انتقل إلى الجامع الأزهر، واجتهد هنالك في طلب العلم، فأخذ عن علمائه وفاق أقرانه، وارتقى حتى صار إماماً في العربية خاصة مع مشاركة جيدة نافعة في بعض العلوم والفنون الأخرى.

وقد ذكر الحافظ ابن العماد الحنبلي أن الشيخ خالد طلب العلم كبيراً، فقال: «قيل كان عمره ستة وثلاثين سنة، فسقطت منه يوماً فتيلة على كراس أحد الطلبة فشمته وعيره بالجهل، فترك الوقادة، وأكب على طلب العلم، وبرع وأشغل الناس»^(١).

وتوقف الشيخ عبد الله بن مصطفى الشنقيطي في قبول هذه الحادثة لأربعة أسباب^(٢):

(١) تتلمذ الشيخ خالد على الشيخ داود المالكي المتوفى سنة (٨٦٣هـ) قبل ذهابه للأزهر.

(٢) قراءة الشيخ خالد على الشيخ يعيش المغربي المتوفى سنة (٨٦٤هـ) في الجامع الأزهر.

(٣) انتهاء الشيخ خالد من شرحه على الجزرية سنة (٨٦٧هـ).

(٤) ذكر العلامة السخاوي المعاصر للشيخ خالد أنه طلب العلم صغيراً.

فالقول إنه بدأ طلب العلم في سن السادسة والثلاثين مردود لا شك، وإن صحت باقي رواية ابن العماد فهي تدل على توقف في طلب العلم حصل له

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١٠ / ٣٨-٣٩).

(٢) مقدمة رسالة اختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه النحوية في كتابه: «الدرر البهية على شرح الأزهرية» للشيخ عبد الله بن مصطفى الشنقيطي (ص ٢١).

في فترة زمنية يسيرة بداية مقدمه للأزهر، ولعل سبب هذا التوقف - على فرض ثبوته - زهده وتنسكه بدليل عمله وقادا في الأزهر، وقد أظهر الشيخ خالد في مقدمة كتابه علاقة خاصة له مع بعض صلحاء الأزهر.

شيوخه:

تلمذ الشيخ خالد الأزهرى على عدد من الشيوخ والعلماء، وقد ذكر الحافظ السخاوي منهم بضعة عشر^(١) شيخا، فقال في ترجمته للشيخ خالد:

«وتحول إلى الأزهر فقرأ فيه المنهاج، وقرأ في العربية على يعيش المغربي نزيل سطحه، وداود المالكي، والسَّنْهُوري وعنه أخذ ابن الحاجب الأصلي^(٢) والعُصْد.

ولازم الأمين الأقْصَرَائِي في العضد وحاشيته^(٣)، والتَّقِي الحِصْنِي في المعاني والبيان والمنطق والأصول والصرف والعربية.

وكذا أخذ قليلا عن الشُّمْنِي، وداوم تقاسيم^(٤) العَبَّادِي سنين، وكذا المَقْسِي، بل والمُنَاوِي.

(١) المذكورون في النقل اللاحق ستة عشر شيخا بحسب الظاهر أو سبعة عشر بحسب الشك، ومدار الشك حول الزين المارداني الذي لم أعرفه ولم أجده ترجمته أو ذكرنا في موضع آخر في الضوء اللامع، وأخشى أن تكون الواو ساقطة بين الزين والمارداني، ويكون المراد الزين زكريا الأنصاري والبدر المارداني.

(٢) تصحفت في الضوء اللامع إلى: «المصري»، والتصويب من مختصره القبس الحاوي، والأصلي مقابل الفرعي، والمراد مختصر ابن الحاجب الأصولي، وشرحه لعضد الدين.

(٣) لعله يقصد حاشية التفتازاني الحنفى على شرح العضد الشافعي على مختصر ابن الحاجب المالكي في أصول الفقه.

(٤) في الضوء اللامع: «تقسيم»، والمثبت من مختصره (١/ ٢٦٤).

وقرأ على الجَوَّجَرِي، وإبراهيم العَجْلُونِي، والزين الأَبْنَاسِي.
وأخذ الفرائض والحساب على السيد علي تلميذ ابن المَجْدِي، واليسير
عن الشهاب السَّجِينِي، والزين المارداني، وسمع مني يسيراً^(١).
ويضاف لهم شيخان ذكرهما الشيخ خالد، الأول الشيخ عبد الدائم
الحديدي الذي أخذ عنه المقدمة الجزرية في التجويد^(٢)، والثاني الشيخ عباس
الأزهري الذي أشار عليه بشرح الآجرومية^(٣).

وفيما يلي قائمة بأسماء هؤلاء المشايخ، مرتبين حسب حروف الهجاء:

- (١) إبراهيم بن أحمد بن حسن بن أحمد برهان الدين العَجْلُونِي (ت ٨٨٥هـ)^(٤).
- (٢) أحمد بن عبيد الله بن محمد الشهاب السَّجِينِي ثم القاهري الأزهري
الشافعي الفرضي (ت ٨٨٥هـ)^(٥).
- (٣) أحمد بن محمد بن محمد بن حسن تقي الدين القاهري الشُّمْنِي
(ت ٨٧٢هـ)^(٦).
- (٤) أبو بكر بن محمد بن شاذي التقي الحِصْنِي الشافعي نزيل القاهرة
(ت ٨٨١هـ)^(٧).

(١) الضوء اللامع للسخاوي (٣/ ١٧١-١٧٢).

(٢) الحواشي الأزرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية للشيخ خالد الأزهري (ص ٢٠).

(٣) شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري (ص ٦٦).

(٤) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١/ ١١-١٢).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١/ ٣٧٦-٣٧٧).

(٦) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٢/ ٧٤١-١٧٨).

(٧) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١١/ ٧٦-٧٧).

- (٥) داود بن سليمان بن حسن أبو الجود القاهري المالكي البرهاني (ت ٨٦٣هـ) ^(١).
- (٦) عباس الأزهرى ^(٢).
- (٧) عبد الدائم بن علي زين الدين أبو محمد الحديدي الأزهرى الشافعي (ت ٨٧٠هـ) ^(٣).
- (٨) عبد الرحيم بن إبراهيم بن حجاج الأبتاسي القاهري الشافعي (ت ٨٩١هـ) ^(٤).
- (٩) عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عفان الفخر المقيسي الشافعي (ت ٨٧٩هـ) ^(٥).
- (١٠) السيد علي الأزهرى الفرضي تلميذ ابن المجدى ^(٦).
- (١١) علي بن عبد الله بن علي نور الدين السنهورى القاهري الأزهرى المالكي الضرير (ت ٨٨٩هـ) ^(٧).
- (١٢) عمر بن حسين بن حسن العبّادي الأزهرى الشافعي (ت ٨٨٥هـ) ^(٨).
- (١٣) محمد بن سليمان بن سعيد محيي الدين الرومي الكافيجي الحنفي (ت ٨٧٩هـ) ^(٩).

(١) الضوء اللامع (٣/ ٢١١).

(٢) ذكره الشيخ خالد في مقدمة شرح الأجرومية.

(٣) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٤/ ٤٢).

(٤) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٤/ ١٦٤-١٦٦).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٥/ ١٣١-١٣٣).

(٦) ذكره السخاوي في عدة مواطن من كتابه الضوء اللامع، ولم أظفر بترجمته فيه.

(٧) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٥/ ٢٤٩-٢٥١).

(٨) ترجمته في الضوء اللامع (٦/ ٨١-٨٣).

(٩) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٧/ ٢٥٩-٢٦١).

(١٤) محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين أبو الخير السخاوي (ت ٩٠٢هـ) ^(١).

(١٥) محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوْجَرِي الشافعي (ت ٨٨٩هـ) ^(٢).

(١٦) يحيى بن محمد بن إبراهيم أبو زكريا الأمين الأَقْصَرَايِي القاهري الحنفي (ت ٨٨٠هـ) ^(٣).

(١٧) يحيى بن محمد بن محمد أبو زكريا المُنَاوي (٨٧١هـ) ^(٤).

(١٨) يعيش المغربي المالكي (ت ٨٦٤هـ) ^(٥).

ولا شك أن قائمة شيوخ الشيخ خالد تزيّد على ذلك، إذ لم تذكر المصادر أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم في صغره قبل انتقاله للقاهرة، ولا جميع شيوخه في القاهرة، ولا الشيوخ الذين أخذ عنهم في رحلاته للحج ونحوها.

تلاميذه:

استفاد من الشيخ خالد عدد من طلبة العلم داخل مصر وممن قدم عليه من خارجها، وأخذ العلم عنه كثير من التلاميذ، ومن هؤلاء:

(١) أحمد بن محمد بن أبي بكر شهاب الدين أبو العباس القَسْطَلَانِي الشافعي (ت ٩٢٣هـ)، صاحب المصنفات المشهورة، قرأ على الشيخ خالد الأزهرى

(١) ترجم لنفسه في كتابه الضوء اللامع (٨/ ٢-٣٢).

(٢) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٨/ ١٢٣-١٢٦).

(٣) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١٠/ ٢٤٠-٢٤٣).

(٤) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١٠/ ٢٥٥-٢٥٧).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١٠/ ٢٨٧).

بعضاً من أول القرآن بالقراءات السبع^(١).

(٢) أحمد بن يونس شهاب الدين المصري الحنفى المعروف بابن الشَّلبى
(ت ٩٤٧هـ)، أخذ عن الشيخ خالد فى النحو^(٢).

(٣) أبو بكر بن رجب بن رمضان الزين القاهري الشافعى الساسى (ت ٨٩٧هـ)،
أخذ فى العربية عن الشيخ خالد^(٣).

(٤) خضر المالكى: قال الشيخ الغزى فى ترجمة نور الدين على بن على السنفى:
«وأخذ العربية عن الشيخ نور الدين اللقانى، وعن الشيخ عطية الضرير، والشيخ
خضر المالكى، والثلاثة أخذوا عن الشيخ خالد الأزهرى شارح التوضيح»^(٤).

(٥) عبد القادر بن أحمد بن إسماعيل الدمشقى نزىل الباسطية من القاهرة
الشافعى، ويعرف بالمؤذن^(٥).

(٦) عبد الكرىم بن عبد الرزاق بن عبد الكرىم ابن فخرية، قال السخاوى:
«اشتغل فى النحو عند الزين خالد الوقاد»^(٦).

(٧) عطية الضرير، انظر الكلام حوله عند ذكر خضر المالكى.

(٨) على بن عبد المحسن بن على بن عمر القاهري، ويعرف بالجارجى قال

(١) ترجمته فى الضوء اللامع (٢/ ١٠٣-١٠٤)، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة
لنجم الدين محمد الغزى (١/ ١٢٨-١٢٩).

(٢) انظر ترجمته فى الكواكب السائرة للغزى (٢/ ١١٦).

(٣) انظر ترجمته فى الضوء اللامع (١١/ ٣١-٣٢).

(٤) الكواكب السائرة (٣/ ١٧٣).

(٥) ترجمته فى الضوء اللامع (٤/ ٢٦٢-٢٦٣).

(٦) الضوء اللامع (٤/ ٣١٣) وانظر ترجمته فى الصفحة نفسها.

السخاوي: «قرأ التوضيح وغيره على خالد الوقاد»^(١).

(٩) علي بن محمد بن علي بن محمد نور الدين القاهري الأزهري الشافعي^(٢).

(١٠) علي بن ياسين بن محمد الداراني الأصل الطرابلسي المولد الحنفي نزيل القاهرة، ذكر السخاوي أنه لازم الشيخ خالد الوقاد في المغني والتلخيص وغير ذلك^(٣).

(١١) عمر بن سلامة بن عمر بن أحمد السكندري الشافعي، قال السخاوي: «قدم من بلده فلازم الاشتغال عند عبد الحق وخالد الوقاد ونحوهما»^(٤).

(١٢) محمد بن أحمد بن عبد الله بن رمضان الشمس القاهري الشافعي، ويعرف بالمخلصي (ت ٨٩٦هـ) قال السخاوي: «ومن شيوخه في العربية خالد الوقاد»^(٥).

(١٣) محمد بن علي شمس الدين الحلبي المعروف بابن هلال النحوي الشافعي (ت ٩٣٣هـ)، قال الغزي: «ارتحل إلى القاهرة، ولزم الشيخ خالد الأزهري في العربية مدة طويلة إلى أن مات الشيخ خالد، فقدم صاحب الترجمة حلب، ودرّس بجامعها»^(٦).

(١) الضوء اللامع للسخاوي (٢٥٦/٥) وانظر ترجمته في الكتاب نفسه (٢٥٦-٢٥٧).

(٢) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٣٢٥-٣٢٦).

(٣) ترجمته في الضوء اللامع (٤٩-٥٠)، وقوله: «وغير ذلك» قد يكون معطوفاً على «المغني»، وقد يكون عائداً على ما قبل الجملة.

(٤) الضوء اللامع (٩٠/٦) وانظر ترجمته في الصفحة نفسها.

(٥) الضوء اللامع (٣٢٥/٦) وانظر ترجمته في الكتاب نفسه (٣٢٤-٣٢٥).

(٦) الكواكب السائرة للغزي (٦٨/١) وانظر ترجمته في الكتاب نفسه (٦٨-٦٩)، ويوجد في مركز جمعة الماجد مخطوط رقمه (٢٦٢٥١٨) تضمن إجازة الشيخ خالد الأزهري لتلميذه محمد بن علي بن هلال الحلبي، ويقع في ورقة واحدة. انظر (ص ٢٤).

- (١٤) محمد بن يوسف بن محمد الأسيوطي الأصل القاهري الشافعي، قال السخاوي: «أخذ في النحو عن خالد الوقاد»^(١).
- (١٥) نور الدين اللقاني، انظر الكلام حوله عند ذكر خضر المالكي.

مؤلفاته:

أثرى العلامة الشيخ خالد الأزهرى المكتبة الإسلامية والعربية بعدد من المؤلفات النفيسة القيمة.

وعكست موضوعات تلك المؤلفات معرفته الموسوعية وتخصّصه في فن العربية، وبه تعلم دقة كلام الحافظ السخاوي حينما قال عنه: «برع في العربية، وشارك في غيرها»، لذا جاء أغلبها في علم النحو.

وهذه المؤلفات مفيدة نافعة استفاد منها العلماء والتلاميذ، وانشغلوا بها، قال ابن العماد: «وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحها»^(٢)، وذكر الغزي نحواً من هذا، فقال: «وكثر النفع بتصانيفه لوضوحها». وقد قسمتها قسمين: مؤلفات نحوية وغير نحوية.

أولاً: المؤلفات النحوية:

- (١) شرح الأجرومية في علم العربية، فرغ منه بعد عصر الجمعة في الأول من شهر رجب سنة (٨٨٧هـ)، وسيأتي الحديث عنه في مبحث مستقل.
- (٢) إعراب الأجرومية، وهو إعراب لألفاظ متن الأجرومية في علم العربية^(٣).

(١) الضوء اللامع (٢١٦/٧) وانظر ترجمته في الصفحة نفسها.

(٢) شذرات الذهب لابن العماد (٣٩/١٠).

(٣) طبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمي، باسم: «بشرى طلاب العربية =

(٣) الأزهرية في علم العربية، وهو متن نحوي مستواه فوق كتاب الآجرومية ودون متن قطر الندى لابن هشام، فيصلح أن يكون واسطة بينهما^(١).

(٤) شرح الأزهرية في علم العربية، وهو شرح المتن السابق، فرغ منه أواخر سنة (٩٠٢هـ) أو أوائل التي بعدها^(٢).

(٥) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، وهو شرح على كتاب قواعد الإعراب لابن هشام، فرغ من تسويده في الثالث من شهر شوال سنة (٨٩٨هـ)^(٣).

(٦) شرح العوامل المائة، وهو شرح على متن العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني^(٤).

(٧) إعراب الكافية، وهو إعراب لمتن كافية ابن الحاجب في النحو^(٥).

(٨) تمرين الطلاب في صناعة الأعراب، وهو إعراب لألفية ابن مالك في النحو،

= بإعراب الآجرومية»، في دار ابن حزم سنة (١٤٢٧هـ) الموافق (٢٠٠٦م).

(١) طبع قديما في المكتبة المحمودية التجارية، وحققه حديثا الدكتور محمد بن عبد الرحمن السبيهي في مكتبة كنوز أشبيليا بالرياض.

(٢) طبع قديما طبعات مفردة، وأخرى على هوامش حاشيتي العطار والأمير على الشرح المذكور.

(٣) حققه أحمد عبد العزيز عبد الله في رسالته للماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة (١٩٧٩م)، وكان يطبع قديما في هامش كتاب تمرين الطلاب للشيخ خالد الأزهرى، وله عدة طبعات حديثة منها طبعة بتحقيق أبي بلال الحضرمي في دار الآثار باليمن.

(٤) حققه الدكتور محمود عيد محمد وهبة في رسالته للماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة (١٩٨٤م)، والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور البدراوي زهران، في دار المعارف بالقاهرة سنة (١٩٨٣م).

(٥) يوجد منه نسختان خطيتان في المكتبة المركزية بجامعة الكويت برقم (١٠٣٨) و (١٠٧٧) ونسخة أخرى في دمشق.

فرغ منه في السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة (٨٨٦هـ)^(١)، قال الخوانساري: «هو على أيدي المبتدئين بمثابة در منشور...، وأفصح به عن وجوه إعراب الألفية المالكية أيضا بأحسن ما يكون، مع فوائد جمّة أخرى له في الضمن»^(٢).

(٩) التصريح بمضمون التوضيح، وهو شرح على كتاب التوضيح لابن هشام المسمى أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، فرغ منه يوم عرفة سنة (٨٩٦هـ)^(٣)، وهو أعلى مؤلفات الأزهرى قدرا، قال ابن العماد: «وصنف شرحا حافلا على التوضيح ما صنف مثله»^(٤).

(١٠) موصل النبيل إلى نحو التسهيل، وهو شرح على كتاب التسهيل لابن مالك، فرغ من الجزء الأول منه في العشرين من شهر شعبان سنة (٨٩٢هـ)^(٥).

(١١) الأغاز النحوية في علم العربية، جمع فيه مجموعة أبيات ظاهرها في العربية فاسد قبيح وباطنها جيد صحيح، ومنهجه أنه يسوق البيت أولا ثم يذكر الإشكال الحاصل فيه ويجيب عنه^(٦).

(١) طبع قديما وحديثا منها طبعة بتحقيق عبد الله بن عبد القادر المعلمي في دار ابن حزم في لبنان.

(٢) روضات الجنات للخوانساري (٣/ ٢٦٧).

(٣) طبع في دار الطباعة العامرة بإسطنبول سنة (١٢٨٤هـ) ومطبوعة بولاق بالقاهرة سنة

(١٢٩٤هـ) وإيران سنة (١٣١٦هـ)، وحققه الدكتور عبد الفتاح بحيري سنة (١٤٢٣هـ).

(٤) شذرات الذهب لابن العماد (١٠/ ٣٩).

(٥) حققته الدكتوراة ثريا عبد السميع إسماعيل في رسالتها لنيل درجة الدكتوراة من كلية اللغة

العربية بجامعة أم القرى سنة (١٤٢٠هـ) بإشراف الدكتور عبد الفتاح بحيري، كما حققه

الدكتوران خيرى عبد الراضى عبد اللطيف ومحمد حسين المحرصاوي في رسالتهما

للدكتوراة سنة (١٩٩٦م) من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

(٦) طبع في القاهرة بتصحيح محمد المنيأوي سنة (١٢٨١هـ) وحققه الدكتوران حيدر عباد

وحسن عبد المجيد الشاعر في بحث نشر في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية في

جامعة الكوفة، العدد (١٣)، سنة (٢٠١٣م).

وذكر إسماعيل باشا البغدادي^(١) من مؤلفاته كتاب «القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجامي» في النحو، ولا تصح هذه النسبة؛ إذ لم يذكر جميع من ترجم له من المتقدمين هذا الكتاب ضمن مصنفاته، كما أن حاجي خليفة نسب الكتاب لمؤلف أسماه عبد الله الأزهري^(٢).

ثانياً: المؤلفات غير النحوية^(٣):

(١) الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية^(٤)، وهو شرح على منظومة شمس القراء ابن الجزري في علم التجويد، فرغ منه سنة (٨٦٧هـ).

(٢) تفسير آية: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾^(٥).

(٣) تقييد في الحمد والشكر^(٦).

(٤) شرح قصيدة البردة^(٧)، فرغ منه في شهر رجب سنة (٩٠٣هـ)، وسماه

(١) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١/ ٣٤٤).

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١٣٧٢).

(٣) لعل الله ييسر لاحقاً التأكد من صحة الكتب المخطوطة المنسوبة له.

(٤) حققه الحسيني عباس حلمي ضمن رسالته للماجستير حول الدراسة الصوتية لشروح الجزرية في كلية الآداب بجامعة المنوفية للعام الدراسي (٢٠١٢/ ٢٠١٣)، وقد طبع قديماً وحديثاً فمن طبعاته القديمة طبعة القاهرة في مطبعة شرف سنة (١٣٠٤هـ)، ومن طبعاته الحديثة طبعة بتحقيق محمد بركات وتقديم الشيخ محيي الدين الكردي سنة (١٤٢٢هـ).

(٥) ذكر بروكلمان أنه مخطوط بالمكتبة الأصفية بالهند برقم (٥٣٢/ ١٣٠). تاريخ الأدب العربي (٦/ ٩٩).

(٦) ذكر بروكلمان أنه مخطوط بمكتبة الرباط برقم (٥٤٤/ ٢). تاريخ الأدب العربي (٦/ ٩٩).

(٧) طبع في القاهرة في مطبعة جمعية المعارف سنة (١٢٨٦هـ)، وحققه محمد علي حسن في مكتبة الأندلس ببغداد سنة (١٩٦٦م).

بعض المصنفين: «الزبدة في شرح البردة»^(١)، ويرى حاجي خليفة أن للشيخ خالد شرحين على قصيدة البردة، وأن الأزهرى شرحها أولا شرحا مفصلا سماه: الزبدة في قصيدة البردة، أوله: بعد حمد الله مستحق التحميد، ثم قام باختصار هذا الشرح^(٢).

(٥) الثمار اليونان على جمع الجوامع، وهو شرح لكتاب جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي، فرغ من تصنيفه سنة تسعمائة^(٣).

وذكر بروكلمان والدكتور الفحام له كتابا باسم: «بلوغ الأمل في فن الزجل»^(٤)، لكن بروكلمان بعد أن ذكر مكان وجوده مخطوطا أردف قائلا: «قد يكون هذا المخطوط لابن حجة الحموي»^(٥).

وفاته:

من علامات حسن خاتمة الشيخ خالد الأزهرى أنه توفي بعد أدائه لمناسك الحج، فأثناء رجوعه لدياره في شهر الله المحرم، سنة (٩٠٥هـ)

(١) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١/ ٣٤٤).

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١٣٣٢-١٣٣٣)، ومما قد يضعف ما ذهب إليه أن الشرح المتداول للشيخ خالد مخطوطا ومطبوعا المبدوء بـ«بعد حمد الله مستحق التحميد»، شرح مختصر فرغ منه في رجب سنة (٩٠٣هـ) قبل وفاته بسنة ونصف تقريبا.

(٣) طبع بتحقيق محمد بن العربي الهلالي يعقوبي ضمن منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب عام (١٤٢٧هـ).

(٤) ذكر بروكلمان والدكتور الشيخ محمد الفحام أنه مخطوط بالمكتبة الحميدية في إسطنبول. مجلة مجمع اللغة العربية (٣٢/ ٢٤).

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦/ ٩٩).

فاضت روحه إلى باريها خارج القاهرة ببركة الحاج، ونقل بعدها إلى تربة الدوادار يشبك ودفن بها^(١).

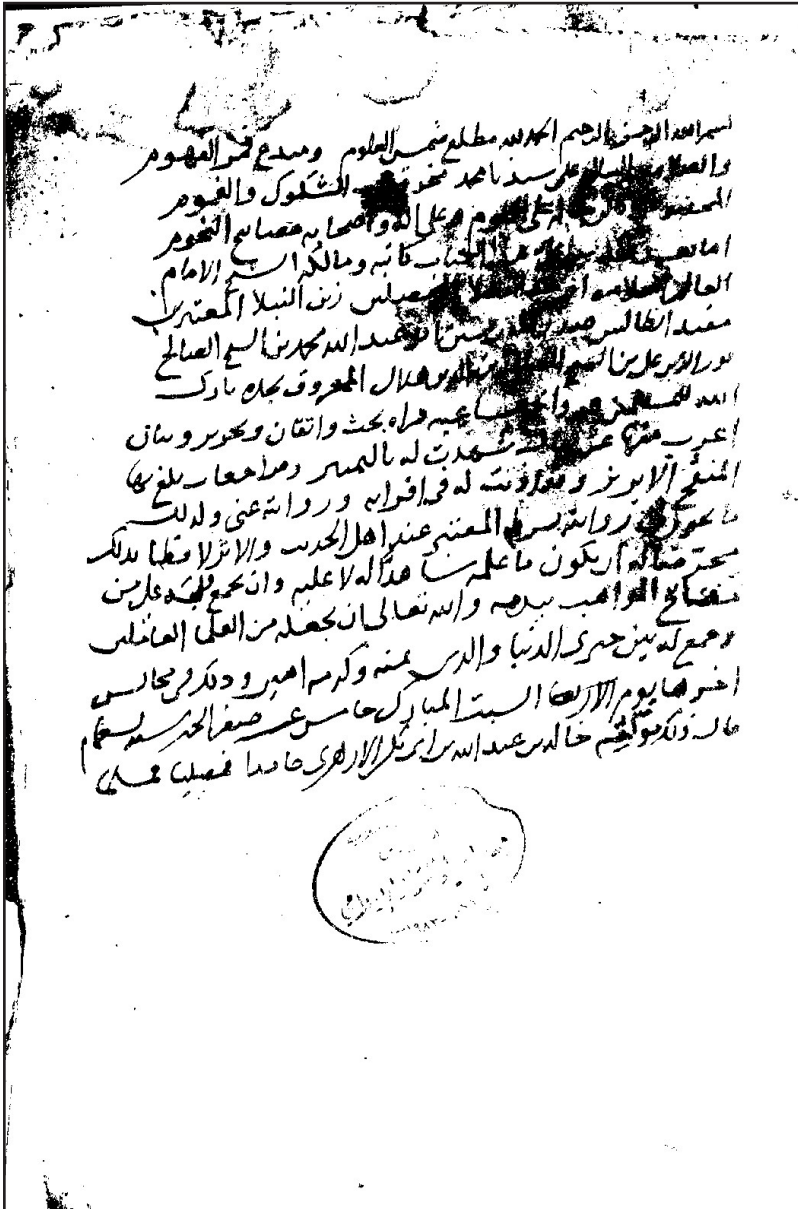
دراسات مفردة حول الأزهرى:

من الدراسات المفردة حول الشيخ خالد الأزهرى:

- (١) الشيخ خالد الأزهرى، للدكتور الشيخ محمد الفحام^(٢).
 - (٢) الشيخ خالد الأزهرى وجهوده النحوية، لأمانى عبد الرحيم حلوانى^(٣).
 - (٣) الشيخ خالد الأزهرى وجهوده النحوية، للدكتور راشد أحمد جرارى^(٤).
- وهناك رسائل علمية أخرى تناولت جوانب جزئية كدراسة اختياراته في بعض كتبه، أو اعتراضاته على النحويين، أو ترجيحاته بين أقوالهم، أو الموازنة بين آرائه وآراء غيره من العلماء، ونحو ذلك.



-
- (١) القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي لزين الدين عمر الشماع الحلبي (١/ ٢٦٤).
 - (٢) بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد (٣٢)، في سبع صفحات، من (ص ١٨) إلى (ص ٢٤).
 - (٣) رسالة ماجستير قدمت لقسم اللغة العربية بكلية التربية (بنات) بمكة المكرمة، في العام الدراسي (١٤٠٣-١٤٠٤هـ).
 - (٤) رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية دار العلوم في جامعة القاهرة.



صورة إجازة الشيخ خالد الأزهرى بخطه لتلميذه محمد بن علي بن هلال الحلبي

المبحث الثاني

التعريف بالشرح

تسمية الكتاب:

للشيخ خالد في تسمية كتبه طريقتان:

الأولى: أن يسميه تسمية مسجوعة كصنيع غالب أهل عصره، وغالبا ما ينص على هذه التسمية في مقدمة تلك الكتب.

الثانية: ألا ينص على تسمية الكتاب في مقدمته ولا في غيره اكتفاء بأنه شرح كتاب كذا.

وشرح الأجرومية من النوع الثاني، ولا يعرف له اسم مسجوع خاص به، ولو وجد لأفصح عنه مؤلفه أو أحد المترجمين له أو أصحاب الحواشي على شرحه أو النساخ لكتابه، فلما عُد ذلك تبين أنه من النوع الثاني، ولذا فإنني أكتفي بتسميته: شرح الأجرومية في علم العربية.

إثبات نسبة الكتاب للمؤلف:

نسبة الكتاب للشيخ ثابتة، لا شك في ذلك ولا ريب لأسباب عدة منها:

(١) تصريح المؤلف باسمه في مقدمة الكتاب.

(٢) ذكر عدد ممن ترجم للشيخ خالد أن له شرحا على الأجرومية.

(٣) إجماع النساخ على نسبة الكتاب للشيخ خالد.

(٤) إجماع أصحاب حواشي الشرح على تلك النسبة.

ولهذا كله صارت نسبة الكتاب للشيخ خالد مجمعة عليها.

تاريخ تأليف الكتاب:

نص الشيخ خالد كما في بعض نسخ الكتاب على تاريخ الانتهاء من الكتاب، وأنه انتهى منه بعد عصر الجمعة، في أول أيام شهر رجب سنة سبع وثمانين وثمانمائة.

وكان الشيخ خالد يبلغ من العمر حينئذ خمسين سنة تقريباً، وهذا يدل أنه قد ألف هذا الشرح وهو في قمة نضجه العلمي وعطاءه.

سبب تأليف الكتاب:

صرح الشيخ خالد في مقدمة كتابه بالسبب الذي دعاه إلى تأليف الكتاب، وأنه ألفه تلبية لرغبة أحد شيوخه في الجامع الأزهر، وهو الشيخ عباس الأزهرى.

موضوع الكتاب وبيان بعض المؤلفات السابقة في نفس الموضوع:

الكتاب شرح على متن الآجرومية في علم العربية لمحمد بن محمد ابن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم، وهو أشهر المتون النحوية المؤلفة للمبتدئين.

ولم يكن هذا الشرح هو الشرح الأول لهذا المتن بل الشارح مسبق

بعده شروح، ومن تلك الشروح السابقة^(١):

(١) الدرّة النحوية في شرح الجرومية، لمحمد بن أحمد بن يعلى الشريف الحسني التلمساني (ت ٧٧١هـ)^(٢).

(٢) شرح أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ)^(٣).

(٣) الشرح الكبير لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي بن منصور البجائي (ت ٨٣٧هـ)^(٤).

(٤) الشرح الصغير للبجائي (ت ٨٣٧هـ)^(٥).

(٥) عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، للراعي النميري أبي عبد الله محمد بن

(١) لم أقصد الاستقصاء ههنا، والأسبقية متيقنة في بعض هذه الشروح ومظنونة في شروح أخرى الضابط في اختيارها أسبقية وفاة مؤلفيها، ولمعرفة المزيد حول شروح الآجرومية يرجع إلى: الدليل إلى شروح الآجرومية لمحمد تبران، والدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لمحمد علوش، وجامع الشروح والحواشي لمحمد الحبشي (١٦/١-٤٩).

(٢) حققت أربع مرات في أربع رسائل ماجستير مختلفة، فحققه عبد الرحمن الطلحي في جامعة أم القرى سنة (١٩٩٤م)، ومحمد عطية أبو بكر عبود في الجامعة الأسمرية بليبيا سنة (٢٠٠٩م)، وسليم خيراني في جامعة ابن يوسف بن خدة بالجزائر سنة (٢٠١٠م)، وعبد القادر ياشي في جامعة وهران بالجزائر سنة (٢٠١٠م).

(٣) مطبوع قديما وحديثا، فمن طبعاته القديمة طبعة المطبعة العامرة العثمانية سنة (١٣٠٩هـ)، ومن طبعاته الحديثة طبعة دار البشائر سنة (٢٠٠٣م) بتحقيق عماد الزين.

(٤) حققته سعاد آمنة البوعناني في رسالتها للماجستير المقدمة إلى جامعة وهران بالجزائر سنة (١٩٩٨م).

(٥) حققه الدكتور عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي باسم تعليقة سنية على حل ألفاظ الآجرومية، وحققه أيضا الدكتور مختار بوعناني.

محمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي الأندلسي المالكي (ت ٨٥٣هـ)^(١)، وهو أوسع من الشرح اللاحق.

(٦) المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الجرومية، لشمس الدين الراعي (ت ٨٥٣هـ)^(٢).

(٧) الدرة المضية [في شرح الجرومية]، لمحمد بن أحمد بن عمر بن شرف القاهري، المعروف بالقرافي (ت ٨٦٧هـ)^(٣).

(٨) شرح شمس الدين أبي العزم محمد بن محمد بن يوسف الحلاوي (ت ٨٨٣هـ)^(٤).

(٩) شرح إبراهيم بن إبراهيم بن محمد برهان الدين النوي دمشقي الشافعي (ت ٨٨٥هـ تقريباً)^(٥).

(١٠) الشرح المطول لأحمد بن أحمد بن علي بن زكريا شهاب الدين الجديدي البدراني الشافعي (ت ٨٨٨هـ).

(١) حققه صالح محمد ضو الشريف في رسالته للماجستير المقدمة لكلية الآداب بجامعة الفاتح بطرابلس ليبيا سنة (٢٠٠٤م).

(٢) طبع في دار النوادر ببيروت بتحقيق أحمد محمد جاد، الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ) الموافق (٢٠١٢م).

(٣) قال بدر الدين القرافي: «وكتب شرحاً على الجرومية لطيفاً مختصراً، سماه الدرة المضية». توشيح الديباج وحلية الابتهاج (ص ١٦٨).

(٤) حققه الدكتور محمد حسن عثمان حسن في رسالته للماجستير في جامعة الأزهر سنة (١٩٨٧م)، وحققه أيضاً عناية الله بن فقير الله البلوشي في رسالته للماجستير المقدمة لكلية

اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة (١٩٩٥م).

(٥) الضوء اللامع للسخاوي (١/٨).

- (١١) الشرح المختصر للجديدي (ت ٨٨٨هـ) ^(١).
- (١٢) شرح أبي الحسن علي بن عبد الله بن علي السنهوري الأزهرى الضرير المالكي (ت ٨٨٩هـ) ^(٢).
- (١٣) الشرح الصغير للسنهوري (ت ٨٨٩هـ) ^(٣).
- (١٤) شرح أبي الحسن على بن محمد بن علي القلصادي المالكي (ت ٨٩١هـ) ^(٤).
- (١٥) شرح أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد زين الدين السخاوي (ت ٨٩٣هـ) وهو شقيق الحافظ شمس الدين السخاوي ^(٥).
- (١٦) الدر المنظوم في شرح قواعد ابن آجروم، لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني التلمساني (ت ٨٩٥هـ) ^(٦).
- (١٧) المأمومية (في شرح الجرومية)، لشمس الدين محمد بن محمد بن محمد البخاري الحسني الرميثي الحنفي (ت ٨٩٥هـ) ^(٧).
-
- (١) قال السخاوي: «عمل على الجرومية شرحا مطولا ومختصرا لم يكملا». الضوء اللامع (٢١٧/١).
- (٢) حققه الدكتور محمد خليل عبد العزيز شرف في دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٧هـ) الموافق (٢٠٠٦م).
- (٣) قال السخاوي: «عمل شرحين للجرومية في العربية، كتباه عنه». الضوء اللامع (٢٥٠/٥).
- (٤) توشيح الديباج وحلية الابتهاج لبدر الدين القرافي (ص ١١٧).
- (٥) قال السخاوي: «كتب شرحا على الجرومية». الضوء اللامع للسخاوي (١١/٤٥).
- (٦) قال تلميذه الملاي: «رأيت به خطه مكملا». مقدمة رسائل الإمام محمد بن يوسف السنوسي للدكتور عبد الكريم قبول (ص ٢٦).
- (٧) قال السخاوي: «له شرح على الجرومية سماه المأمومية». الضوء اللامع للسخاوي (٢٢٣/٩).

- (١٨) شرح أحمد بن يوسف علي البرُّلُسي المعروف بالأَقِطْع (ت ٩٠١هـ) ^(١).
(١٩) شرح داود بن علي بن محمد القُلْتَاوي المالكي الأزهرى (ت ٩٠٢هـ) ^(٢).
(٢٠) شرح شمس الدين أبي الجود محمد بن إبراهيم بن عبد الرحيم الأنصاري الخليلي الشافعي (ت ٩٠٢هـ) ^(٣).

منهج المؤلف في كتابه:

يمكن تلخيص منهج الأزهرى في كتابه في الآتي:

- (١) قدم لكتابه بمقدمة ضمنها عددا من الإشارات البلاغية، وذكر فيها سبب تأليف الكتاب وبعض منهجه فيه.
- (٢) مزج شرحه بالمتن مزجا، بحيث لا يتميز المتن من الشرح إلا بجعله بين أقواس أو كتابته بلون مغاير، ونحو ذلك.
- (٣) في بعض المواطن أدى امتزاج الشرح بالمتن إلى تغيير أو آخر بعض كلمات المتن؛ إما لتغيير الإعراب، أو لدفع التقاء الساكنين.
- (٤) جاء شرحه متوسطا، وهو أقرب إلى القصر منه إلى الطول.
- (٥) عباراته في مواضع عديدة تشبه عبارات المتون لا الشروح.
- (٦) يرجع بعض مسائل الآجرومية والتعريفات التي ارتضاها صاحب المتن إلى أصولها.

(١) الضوء اللامع للسخاوي (٢/ ٢٤٨).

(٢) قال بدر الدين القرافي نقلا عن الداودي: «شرح ألفية النحو والجرومية». توشيح الديباج وحلية الابتهاج (ص ٨٢).

(٣) قال ابن العماد: «له تصانيف منها شرح الجرومية». شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٠/ ٢٢).

- (٧) يتفنن في العبارة أحيانا، وينوع ألفاظه تسهيلا للمبتدئ.
- (٨) يمثل للمسائل التي يذكرها ويعرب الأمثلة أو الشاهد منها عند الحاجة.
- (٩) ربما ضبط بعض الكلمات المشكلة بالحروف.
- (١٠) يعزو بعض الأقوال إلى أصحابها من علماء النحو المتقدمين كسيبويه، والمتأخرين كابن مالك.
- (١١) قد يتطرق لبعض التعليقات النحوية.
- (١٢) يشير إلى الخلاف في المسائل العلمية إن وجد.
- (١٣) يذكر الراجع عنده في بعض المسائل الخلافية.
- (١٤) قد يجمال ما بسطه في خلاصة يسيرة في الآخر، فيقول مثلا: وحاصل ما تقدم، ثم يذكر الباب ملخصا.
- (١٥) راعى حال المبتدئين وأحال على المطولات في أكثر من موضع.
- (١٦) لم يحل على أي كتاب آخر من مصنفاته النحوية.
- (١٧) لا يشير إلى اختلاف نسخ المتن.
- (١٨) الاستدلال والتمثيل بالآيات القرآنية كثير، وبالأحاديث النبوية والآثار قليل، وبالشواهد الشعرية متوسط.
- (١٩) لا ينسب الشواهد الشعرية إلى أصحابها، وقد يقتصر على صدر البيت أو عجزه.
- (٢٠) ختم كتابه بخاتمة ذكر فيها سنة الانتهاء من الكتاب.

مزايا الشرح والمؤاخذات عليه:

لشرح الشيخ خالد على الآجرومية مزايا عديدة منها:

- (١) مكانة مؤلفه العلمية.
 - (٢) مقدمة الكتاب المتضمنة لبعض الصور البلاغية الجميلة.
 - (٣) مراعاته لحال المبتدئين في الشرح وعرض المسائل.
 - (٤) حجمه الوسط.
 - (٥) المزج بين المتن والشرح مزجا بديعا لا يتبين به المتن غالبا إلا بتمييزه.
 - (٦) الاهتمام بالتعريفات والتقسيمات.
 - (٧) الاهتمام بضرب الأمثلة.
 - (٨) عزو بعض المسائل للمدارس النحوية، والنقل عن العلماء السابقين.
 - (٩) وجود تطبيقات إعرابية في ثنايا الشرح.
 - (١٠) عدم محاولة الاستدراك على الماتن وتتبع عشرات المتن، وتأويل بعض العبارات الموهمة بما يتوافق مع السائد الراجح عند العلماء.
- ومع هذا كله لم يخل الكتاب من بعض الملاحظات، ومنها:
- (١) استخدام بعض الألفاظ والمصطلحات المنطقية التي قد لا تكون مألوفة لدى المبتدئين، وتداخل بعض هذه المصطلحات.
 - (٢) عدم الاهتمام بالتعريفات اللغوية.

(٣) التباين في عدد الأمثلة المذكورة، ففي بعض الأبواب اكتفى بأمثلة صاحب الآجرومية، وفي باب النعت مثلاً تجاوز عدد الأمثلة سبعين مثلاً.

(٤) عدم الاهتمام بفروق نسخ المتن لا سيما في بعض المواطن التي تضمنت زيادات على ما اعتمده.

وهذا كله لا يؤثر في مكانة الكتاب ولا صاحبه، فشرح الآجرومية للشيخ خالد يظل تاج شروح الآجرومية.

الثناء على الكتاب:

أثنى الناس على الكتاب ثناء حسناً، ومن ذلك:

(١) قال ابن العماد وهو يعدد بعض مصنفات الأزهرى: «وشرحاً على الجرومية نافعا»^(١).

(٢) قال الدجاني: «كان شرح العالم العلامة والحبر البحر الفهامة الشيخ خالد الأزهرى ذي الفضائل السنية للمقدمة الموسومة بالآجرومية، شرحاً قد حوى مع لطافته نفائس الدرر ومحاسن الغرر، وأضحى رياض علم يانعة الثمار، وطار صيب نفعه كالأمطار في الأقطار، وانتفعت أئمة بعلمه، مع ما تراه من لطيف حجمه قد جلى عرائس هذا الفن للمبتدئ على منصة البيان وقيد شوارده بأوضح التبيان»^(٢).

(٣) وقال إدوارد فنديك: «هو من أحسن الشروح»^(٣).

(١) شذرات الذهب في أخبار الذهب لابن العماد (١٠ / ٣٩).

(٢) الكواكب الدرية على شرح الشيخ خالد للآجرومية (ق ١٢أ).

(٣) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (ص ٣٠٤).

عناية العلماء بالكتاب:

لشرح الأزهرى على الأجرومية مكانة عليّة عند العلماء، وقد تنوعت وسائل الاهتمام بهذا الشرح، فقرأه ما لا يحصى من الطلبة ودرسه عدد كبير من العلماء، واستفاد منه من جاء بعده من الشراح.

ومن مظاهر اهتمام العلماء بهذا الشرح واحترافهم به وضع عدد من الحواشي عليه، فتميز هذا الشرح بعدد كبير من الحواشي فاقت في كثرتها شروح بعض المتون المشهورة، ومن تلك الحواشي:

(١) الفوائد السنّوانية على شرح الأجرومية، لشهاب الدين أبي بكر بن إسماعيل السنّواني (ت ١٠١٩هـ)^(١).

(٢) تعليق الدرة السنّوانية على شرح الأجرومية في علم العربية، لأبي بكر السنّواني، وهو مختصر الأول^(٢).

(٣) الدرر الفرائد على شرح الأجرومية للشيخ خالد، لأحمد بن محمد بن أحمد بن يونس الشلّبي (ت ١٠٢١هـ)^(٣).

(١) حققه الدكتور ضياء الدين فهمى محمد في رسالته للدكتوراة المقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الزقازيق سنة (٢٠٠٦م).

(٢) حقق في رسالة علمية للحصول على درجة الماجستير من كلية دار العلوم بالقاهرة، وذكر الأستاذ محمد تبركان في كتابه «الإعراب عن متن ابن آجروم في قواعد الإعراب» مختصراً له اسمه: «اللؤلؤة السنية تلخيص تعليق الدرة السنّوانية على شرح الأجرومية»، وأحال على فهرس الأزهرية (١/ ٤١٦ نحو ٣١٨٢١٨).

(٣) نسبة الحاشية في فهرس دار الكتب (ص ١٠٨) لأحمد بن محمد الشلّبي المتوفى سنة نيف وعشرين وألف، وأما في النسخة الأزهرية فقد نسبها الناسخ في صفحة العنوان لأحمد بن يونس الحنفي الشلّبي، وجاء في المقدمة على لسان ابن صاحب الحاشية أنها تعليقات جمعها مما كتبها أبوه على نسخته من شرح الأجرومية، وقد وصفه بالمرحوم، وجاء في =

(٤) حاشية محمد علي بن محمد بن علّان البكري الصديقي الشافعي المكي (ت ١٠٥٧هـ) ^(١).

(٥) فتح رب البرية في حل شرح الأجرومية لعلي بن عبد القادر النّبتي الحنفي المصري الأزهري (ت ١٠٦٠هـ أو بعدها بقليل) ^(٢).

(٦) حاشية الشيخ يوسف الفيشي المالكي (ت ١٠٦١هـ) ^(٣).

(٧) حاشية شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي الشافعي (ت ١٠٦٩هـ) ^(٤).

(٨) الفوائد الأُجْهورية على شرح المقدمة الأجرومية، لعبد البر بن عبد الله بن محمد بن علي الأُجْهوري الشافعي البرهاني (ت ١٠٧٠هـ) ^(٥).

= آخرها أن جامعها هو محمد بن علي ابن الشيخ الشلبي وأنه جردها سنة (١٠١٧هـ)، فليحرر هل الكتاب لأحمد الحفيد أم أحمد الجد تلميذ الشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة (٩٤٧هـ) وهو ظاهر ما في النسخة الأزهرية، والحاشية منسوبة للحفيد في كشف الظنون لحاجي خليفة (١٧٩٧/٢) وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغداد (١٥٣/١) ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (٧٨/٢)، ومنسوبة للجد في الأعلام للزركلي (٢٧٦/١) وذكر الزركلي أن له حفيدا جمع فتاواه اسمه علي بن محمد توفي سنة (١٠١٠هـ) وأن حاشية الأجرومية جردها ولده محمد سنة (١٠١٧هـ).

(١) يوجد منها نسخة خطية في مكتبة مكة المكرمة برقم ١٦٧ علوم عربية).

(٢) حققه الدكتور محمد إبراهيم علي حاجي في رسالة علمية مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٣) حققها الأستاذ محمد لقدي في رسالة علمية للحصول على درجة الماجستير من جامعة الجزائر.

(٤) نسخته الخطية كثيرة، وهي حاشية قيمة ينبغي الاهتمام بها.

(٥) من نسخته الخطية نسخة مكتبة مسجد السيدة زينب في القاهرة، برقم (١٧٣٥)، ونسخة في جامعة برنستون برقم (٣٥٩٨ قسم يهودا).

(٩) حاشية الشيخ محمد الملقب بمحاسن النحوى، وهى حاشية موجزة نفيسة، وممن نقل عنها وعزا إليها الوفاى والمدابغى^(١).

(١٠) الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية، لأبى حامد عبد المعطى الضرير المالكى الأزهرى الوفاى (توفى بعد ١٠٧٩هـ)، وهى من جمع تلميذه عبد الكريم بن محمد بن عبد الله بن رمضان السكندري الشهير بالدري الوفاى الأزهرى^(٢).

(١١) هداية رب البرية لحل تراكيب الشيخ خالد على الآجرومية، لإبراهيم بن محمد السوهائى المالكى (ت ١٠٨٠هـ)^(٣).

(١٢) الفوائد المضية القرشية على شرح الشيخ خالد للآجرومية، لىوسف بن محمد بن يوسف القرشى المحلى الشافعى (أتمها سنة ١٠٩٧هـ)^(٤).

(١٣) حواشى على شرح الآجرومية لمحمد الخلوّتى (القرن الحادى عشر)^(٥).

(١٤) حاشية عبد الرحمن بن محمد العارى الأريحاوى (ت ١١٢٨هـ)^(٦).

(١) له نسخة خطية فى مكتبة مسجد السيدة زينب فى القاهرة، برقم (٢٩٤١).

(٢) حققت فى ثلاث رسائل علمية (ماجستير) فى كلية اللغة العربية فى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٣) يوجد منه نسخة خطية فى مكتبة جامعة الملك سعود، برقم (٥١٩) وبأثنائها نقص، وجاء فى آخر النسخة أن مؤلفه فرغ منه سنة (١٠٢٤هـ) فليحرر مع تاريخ الوفاة.

(٤) يوجد منها نسخة خطية فى مكتبة مشيخة الأزهر برقم (٧٤ مجاميع) من ورقة (٢٠٩) إلى (٢٧٦).

(٥) فهرس المخطوطات العربية قسم يهودا التابع لمجموعة جاريت فى مكتبة جامعة برنستون (ص ٣٠٩) والمخطوط برقم (٣٥٩٩).

(٦) ذكره الشيخ عبد الله بن محمد الحبشى فى جامع الشروح والحواشى (١/ ٢٣) وذكر نقلاً عن بروكلمان (٧/ ٤١٦) أن نسخة خطية منه توجد فى ميونخ.

(١٥) حاشية الجوهري، لعبد الله بن عبد الغفور المعروف بالجوهري (ت ١١٣٧هـ) ^(١).

(١٦) حاشية الشيخ محمد بن سليم بن أحمد بن مزروع الشَّنَوَانِي الشافعي الأزهري، من علماء القرن الثاني عشر الهجري (فرغ من تأليفها سنة ١١٣٠هـ) ^(٢).

(١٧) حاشية المَدَابِغِي حسن بن علي بن أحمد الشافعي الأزهري المنطاوي (ت ١١٧٠هـ) ^(٣).

(١٨) حاشية محمود بن عبد العزيز التونسي (ت ١٢٠٢هـ) ^(٤).

(١٩) حاشية أبي النجا، لمحمد بن مجاهد الطَّنْدَائِي (فرغ منها سنة ١٢٢٣هـ) ^(٥).

(٢٠) الكواكب الدرية على شرح الشيخ خالد على الآجرومية لحسين سليم الدَّجَانِي الشافعي (ت ١٢٧٤هـ) ^(٦).

(١) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٩٩/٣)، ولم أقف عليه مطبوعاً أو مخطوطاً.
(٢) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية (٤/ ١٦٥) وفيه أن النسخة بأولها نقص في (٨٢) ورقة.

(٣) حقق قسماً من الحاشية من أولها إلى باب الأفعال الأستاذ قاسم مخلف عبيد العلواني في رسالة علمية (ماجستير) في كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد.
(٤) ذكره الشيخ عبد الله بن محمد الحبشي في جامع الشروح والحواشي (١/ ٢٣) وذكر أنه مخطوط بالمكتبة الأحمدية بتونس برقم (٥٤٣٠).

(٥) طبعت مراراً، وللشيخ محمد الإنبائي تقرير مطبوع على هذه الحاشية كما قام بشرح شواهد هذه الحاشية الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي في كتاب أسماه: «كشف الدجى عن شواهد أبي النجا».
(٦) أتمها سنة (١٢٣٤هـ) وله اثنتان وثلاثون سنة، وتوجد منها عدة نسخ خطية أزهرية، ونسخة أخرى في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (٣٤٧٠).

(٢١) حاشية سليم الطيبي، وهي حاشية مختصرة عن حاشية الدجاني مع إضافة ما تيسر من الفوائد^(١).

(٢٢) حاشية الشيخ محمد عبد الحي الشيبيني الشافعي (أتمها سنة ١٢٣٨هـ)^(٢).

(٢٣) حاشية محمد الإبراشي (فرغ منها سنة ١٢٤٦هـ)^(٣).

(٢٤) حاشية الحلواني، وهو علي بن علي بن حسن الحلواني (أتمها سنة ١٢٥٥هـ)^(٤).

(٢٥) الحواشي السننية في شرح ألفاظ الأجرومية، لبكر بن الشيخ محمد الرّحبي البغدادي^(٥).

(٢٦) تقرير اليافي على شرح الشيخ خالد الأزهرى على الأجرومية، لمحمد ابن منصور اليافي الحنفي (القرن الثالث عشر)^(٦).

(٢٧) العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة

(١) توجد منه نسخة خطية بخط محمد فارس بن الحاج علي الشهير بعزرم الشافعي، وتاريخ نسخها سنة (١٢٧٤هـ).

(٢) يوجد منها نسخة خطية في مكتبة مسجد السيدة زينب بالقاهرة برقم (٣٢٢).

(٣) توجد منها نسخة خطية في مكتبة مشيخة الأزهر في (١٧٢) ورقة، برقم (١٠٨٤ / ٩٨٢٧٠).

(٤) توجد منها نسخة خطية في مكتبة مشيخة الأزهر في (٢٧٥) ورقة، برقم (١٠٤٤ / ٨٥١٩).

(٥) ذكره الشيخ عبد الله بن محمد الحبشي في جامع الشروح والحواشي (١ / ٢٥) ضمن حواشي شرح الأزهرى وذكر أنه مخطوط بمكتبة الشيخ عبد القادر الجيلاني ببغداد برقم

(١٠١٢هـ) وظاهر الاسم أنها حواش على المتن لا الشرح، فليحرر.

(٦) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية (٢ / ٨٨).

ابن أجروم، لأحمد بن محمد بن حمدون السُّلَمي المِرْداسي المعروف بابن الحاج (ت ١٣١٦هـ) ^(١).

(٢٨) تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد، للشيخ عبد الحميد بن إبراهيم الشرقاوي الشافعي (ت ١٣١٥هـ أو بعدها) ^(٢).

(٢٩) فوائد الطارف والتالد على شرح العلامة الشيخ خالد، للشيخ عبد الرحيم ابن عبد الرحمن بن محمد السيوطي الجَزْجاوي المالكي (ت ١٣٤٢هـ) ^(٣).

(٣٠) حاشية نور الدين النجاري الشافعي على مواضع من شرح الشيخ خالد الأزهري على الأجرومية ^(٤).

(٣١) حاشية على ديباجة شرح الأجرومية في أصول علم العربية لخالد الأزهري، من تأليف يوسف بن بركات البلقظري الاسكندري (ت بعد ١١٣١هـ)، وهي حاشية على مقدمة شرح الأزهري ^(٥).

وقد شرح شواهد الشرح الشيخ عثمان المصري الأزهري الشهير بالشامي في كتابه: شرح شواهد المباني على شرح الأجرومية للشيخ خالد ^(٦).

(١) مطبوع مرارا، كما حققه الدكتور غازي علي حواس لنيل درجة الدكتوراة من جامعة الموصل.

(٢) طبع بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة (١٣١٣هـ).

(٣) طبعت سنة (١٣١٨هـ) بالمطبعة العامرة الأدبية بالقاهرة.

(٤) يوجد منه نسخة خطية في مكتبة مشيخة الأزهر في (٣٢) ورقة، برقم (٢٣٧٢ / ٢٨٧٠٠).

(٥) يوجد منها نسخة خطية في مكتبة الحرم النبوي في أربع أوراق، برقم (٢٣٩١).

(٦) مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (٣٩م).

طبعاته:

من صور الاعتناء بشرح الشيخ خالد على الأجرومية كثرة طبعاته، وكان هذا الشرح من أوائل الكتب التي طبعت مع بدايات ظهور المطابع في الوطن العربي، فطبع طبعات مفردة قديمة وحديثة، وربما وجد في هامش بعض الطبعات كتاب أو كتب أخرى، كما طبع الشرح في هوامش حواشي الكتاب المطبوعة.

فمن أمثلة طبعات الشرح الموجودة على هوامش حواشي الكتاب:

(١) طبعة بهامش حاشية أبي النجا، منها طبعة المكتبة الأزهرية سنة (١٢٧٩هـ)، والمطبعة العامرة سنة (١٢٩٨هـ)، وقد توالى طبع الشرح في هامش تلك الحاشية مرات كثيرة.

(٢) طبعة بهامش حاشية ابن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج، المسماة العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن آجروم، في مطبعة التقدم العلمية في القاهرة سنة (١٣٢٤هـ).

(٣) طبعة بهامش حاشية عبد الحميد الشافعي الشرقاوي، المسماة تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد، في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة (١٣١٣هـ).

(٤) طبعة بهامش حاشية السيوطي الجرجاوي، المسماة فوائد الطارف والتالد على شرح العلامة الشيخ خالد، في المطبعة العامرة الأدبية سنة (١٣١٨هـ).

ومن أمثلة طبعات الشرح الذي وضع في هوامشها كتب أخرى:

طبعة بولاق سنة (١٢٧٤هـ) وبهامشها رسالتان للشيخ زيني دحلان، الأولى رسالة في جاء زيد، والثانية رسالة في المبنيات.

ومن أمثلة طبعات الشرح المفردة القديمة:

(١) طبعة بولاقية مفردة بتصحيح الشيخ عبد الرحمن الصفطي في سنة (١٢٥١هـ).

(٢) طبعة دار الطباعة بتصحيح الشيخ محمد قطة العدوي سنة (١٢٧٤هـ).

(٣) طبعة بولاقية مفردة بتصحيح الشيخ إبراهيم عبد الغفار سنة (١٢٩٠هـ)، وهي الطبعة المعتمدة في التحقيق.

(٤) طبعة المطبعة المحمودية سنة (١٣١٥هـ).

(٥) طبعة مطبعة التقدم العلمية سنة (١٣٢٥هـ).

ومن أمثلة طبعات الشرح المفردة الحديثة المحققة:

(١) طبعة بتحقيق أحمد بن إبراهيم عبد المولى المغيني، وتقديم الأستاذ الدكتور أحمد آل سبالك، في المكتبة الإسلامية بالقاهرة، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

(٢) طبعة بتحقيق أبي عبد الله كريم بن إبراهيم بن أحمد، في مكتبة النور الإسلامية، في أرض الصومال، سنة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

(٣) طبعة باعثناء وتحقيق نزار حمادي، في دار الإمام ابن عرفة بتونس، سنة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

(٤) طبعة بتحقيق أبي داود عبد المنعم بن عبد الحميد، وتقديم الدكتور خالد حسان، في دار سبيل المؤمنين بالقاهرة، (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).

(٥) طبعة بتحقيق الدكتور زكرياء توناني، في دار ابن حزم ببيروت، سنة (١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)^(١).

(٦) طبعة بتحقيق عادل عبد المنعم، في دار الطلائع بالقاهرة، سنة (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).

ومن طبعات المستشرقين:

ما ورد في دائرة المعارف الإسلامية أن شرح الشيخ خالد على الأجرومية طبع في أمستردام في هولندا سنة (١٧٥٦م)، طبعة Schnabel^(٢).

ومن الرسائل الجامعية:

تحقيق الباحث أحمد جيلالي للكتاب في رسالته المقدمة لنيل درجة الماجستير من معهد اللغة والأدب العربي بجامعة تلمسان في الجزائر سنة (١٤١٦هـ) الموافق (١٩٩٥م)^(٣).



(١) استفدت من هذه الطبعة وطبعة الأستاذ نزار حمادي في بعض المواطن.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية (٧٥ / ٢).

(٣) مقدمة تحقيق شرح المقدمة الأجرومية للدكتور زكرياء توناني (ص ١٧).

المبحث الثالث

بيان منهج التحقيق والتعريف بنسخه الخطية

منهج التحقيق:

انتهجت في تحقيق الكتاب المنهج التالي:

- (١) لم أأخذ نسخة خطية أصلاً بل اعتمدت طريقة النص المختار، مع عناية خاصة بالنسختين (أ) و (ب).
- (٢) الأساس في اعتماد فروق النسخ هي النسخ الخطية والنسخة المطبوعة.
- (٣) ربما استعنت بالحواشي في بعض مواطن المقابلة للترجيح أو لزيادة فائدة.
- (٤) لا أذكر جميع فروق النسخ لا سيما مع التفرد والشذوذ.
- (٥) إذا احتملت الكلمة أكثر من وجه إعرابي اقتصرت على وجه واحد.
- (٦) جميع التعليقات تقريباً نقولات موثقة المصادر.
- (٧) اقتصرت في التعليقات على حواشي الكتاب، ولا ألجأ لغيرها إلا عند الضرورة، كالتعريف بالأعلام وإعراب الشواهد الشعرية وتوثيق النصوص التي يذكرها الأزهرى.
- (٨) إذا أحلت على مصدرين في نهاية تعليق فالغالب أن التعليق ملفق بينهما.
- (٩) إذا صدر التعليق بـ «قال» فلا أتصرف فيه إلا ببيان واضح.

(١٠) إذا لم يصدر التعليق بـ «قال» فالغالب أيضا أنه نقل محض، ولا أتصرف فيه زيادة ونقصانا واستبدالا إلا قليلا إذا دعت الضرورة لذلك، ولم ألتزم حينها التنبيه على التصرف.

(١١) قد أستفيد من نسخ خطية أخرى لبعض الحواشي إذا شككت في سلامة العبارة، ولا أنبه على ذلك.

(١٢) أكتفي بالنقل غالبا عن الحاشية الأقدم ما لم يكن في حاشية المتأخر سهولة في العبارة أو زيادة فائدة.

(١٣) للدلالة على المحذوف أستخدم التذكير والتأنيث كيفما اتفق، فأقول مثلا: «لا يوجد» وأعني: اللفظ أو المذكور أو قوله ونحوها، أو: «لا توجد» وأعني: الكلمة أو الجملة أو العبارة ونحوها.

(١٤) قمت بتشكيل الشرح كاملا في صلب الكتاب، وكذا غالب ما نسب له في الحاشية.

(١٥) أبقى المتن مكتوبا بالحمرة، وما عداه كتب بالسواد.

(١٦) خرجت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، مع إعراب ما يقتضيه المقام.

(١٧) نسبت الشواهد النحوية لقائلها إن عرفوا، مع بيان إعرابها.

(١٨) عرفت بالأعلام تعريفا موجزا يتضمن غالبا: الاسم والكنية والنسبة، وسنة الوفاة، ومرجعين من مراجع الترجمة للاستزادة.

(١٩) استخلصت متن الأجرومية من الشرح وجعلته في مقدمة الكتاب.

(٢٠) لا أشير إلى الخلاف الحاصل بين النسخ في عد بعض الكلمات والألفاظ من المتن أو من الشرح، وأعتمد الراجح الذي دل عليه الدليل كثرة وقوة.

النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق الكتاب على سبع نسخ خطية ومطبوعة واحدة على النحو التالي:

النسخة الأولى: وإليها الإشارة بالحرف (أ)، مصدرها المكتبة الأزهرية، وتقع في (٣٣) ورقة، وناسخها منصور بن أحمد جمعة الشباسي المالكي، وتاريخ نسخها سنة (١٠٩٠هـ)، وقد ذكر الناسخ أنه كتب الشرح من نسخة صحيحة قوبلت على نسخة مؤلفها.

النسخة الثانية: وإليها الإشارة بالحرف (ب)، مصدرها مكتبة بورصا في تركيا، وتقع في (٥٦) ورقة، وناسخها عبد اللطيف الجويني الشافعي، وذكر الناسخ في آخرها أنها مقابلة حسب الطاقة على خط مؤلفه حرفا حرفا^(١).

النسخة الثالثة: وإليها الإشارة بالحرف (ز)، مصدرها المكتبة الأزهرية، وتقع في (٤٠) ورقة، وناسخها أحمد بن خلف بن شاهين بن أحمد بن خلف الطهويهي المالكي، وتاريخ نسخها سنة (١٢٧٠هـ).

النسخة الرابعة: وإليها الإشارة بالحرف (س)، مصدرها مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وتقع في (٢٧) ورقة، وناسخها عمر بن عبد الحليم الملهود، وتاريخ نسخها سنة (١٠٧٩هـ).

النسخة الخامسة: وإليها الإشارة بالحرف (ع)، مصدرها مكتبة مسجد السيدة زينب بالقاهرة، وتقع في (٤٥) ورقة، وتاريخ نسخها سنة (١١٥٨هـ).

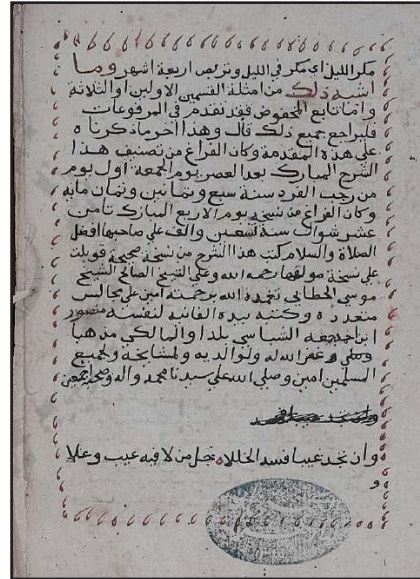
(١) لم أستطع قراءة تاريخ نسخها كاملا، ومرفق في النماذج المصورة نص الناسخ في ذلك، ووجد في أولها أنها دخلت في ملك أحدهم بالشراء الشرعي سنة (١٠٣٩هـ).

النسخة السادسة: وإليها الإشارة بالحرف (ك)، مصدرها إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، وتقع في (٣٠) ورقة، وناسخها محمد صالح بن عبد الله بن جوهر، وتاريخ نسخها سنة (١١٢٩هـ).

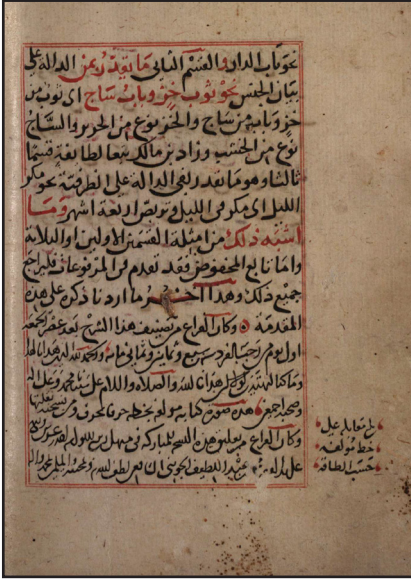
النسخة السابعة: وإليها الإشارة بالحرف (ي)، مصدرها دار الكتب المصرية بالقاهرة، وتقع في (٩٤) ورقة، وناسخها الشيخ نصر الهوريني، وتاريخ نسخها (١٢٣٠هـ)، وعلى هامشها تقييدات وحواش كثيرة بخط ناسخها، بعضها فوائد منه، والأخرى تضمنت نقولا عن بعض الشروح والحواشي.

واعتمدت كذلك على الطبعة البولاقية لسنة (١٢٩٠هـ) بتصحيح الشيخ إبراهيم عبد الغفار، وتقع في (٤٨) صفحة.

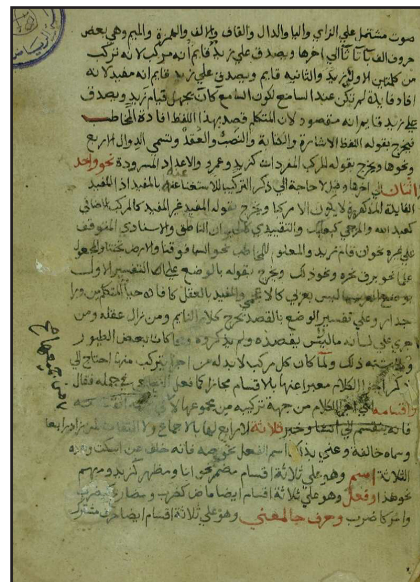




النسخة (أ)



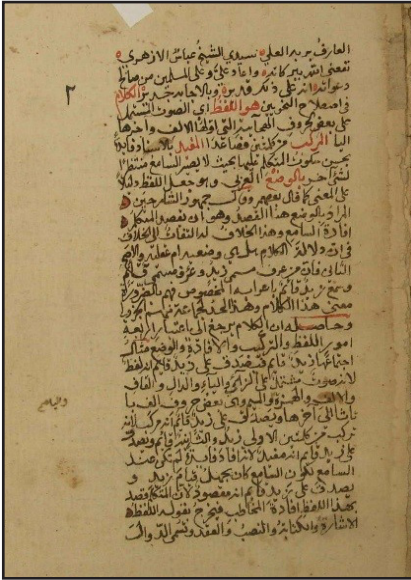
النسخة (ب)



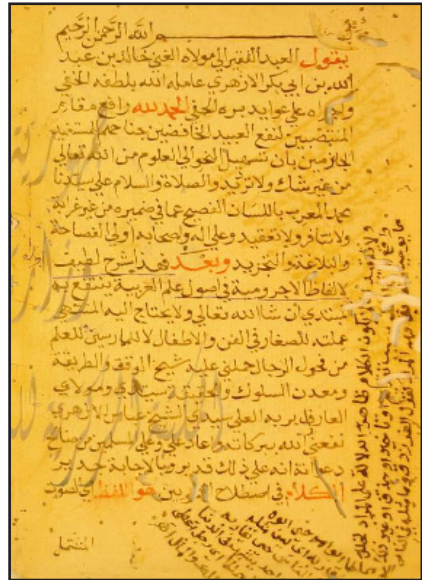
النسخة (س)



النسخة (ز)



النسخة (ك)



النسخة (ع)



النسخة المطبوعة



النسخة (ي)

المبحث الرابع متن الأجرومية

الْكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.
وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى.
فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ
الْخَفْضِ، وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرَبِّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ،
وَحُرُوفُ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ.
وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّانِيثِ السَّكِنَةِ.
وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْإِسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.

بَابُ الْإِعْرَابِ

الْإِعْرَابُ: هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لِنُظْمًا
أَوْ تَقْدِيرًا.

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.
فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.
وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِغْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحُمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي ثَنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ ثَنِيَّةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عِلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي: الثَّنِيَّةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكُسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا الْكُسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي الشَّيْئَةِ وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

فَصْلٌ

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْإِسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمِّ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ،
وَالِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخَفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ
يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَّةُ، وَجَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ،
وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ
وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ.

فَأَمَّا التَّثْنِيَّةُ: فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ: فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخَفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا.

بَابُ الْأَفْعَالِ

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، نَحْوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ.
فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ الْآخِرُ أَبَدًا.

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا.

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أُنَيْتُ،
وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَارِمٌ.

فَالنَّوَاصِبُ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَا مَ كَيْ، وَلَا مَ الْجُحُودِ،
وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَوْ.

وَالْجَوَازِمْ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَا مِ الْأَمْرِ وَالِدُّعَاءِ،
وَلَا فِي النَّهْيِ وَالِدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهُمَا، وَإِذْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ،
وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفُمَا، وَإِذَا فِي الشَّعْرِ.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ،
وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ،
وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكُّيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ،
وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ.

وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا،
وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتَنِّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا: ضَمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا: ضَمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأَكْرَمَ عَمْرُو، وَيُكْرَمُ عَمْرُو.
وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتُمَا،
وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتَنِّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبَا، وَضَرَبْنَا.

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَالْخَبَرُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ.

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ،
وَأَنْتَنِّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهِنَّ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَالْغَيْرُ الْمُفْرَدُ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ،
وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَّتُهُ ذَاهِبَةٌ.

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا.
فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا: تَرْفَعُ الْإِسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.
وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ،
وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِيَ، وَمَا بَرَحَ، وَمَا دَامَ.
وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبَحَ.
تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْإِسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.
وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.
تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصًا.
وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوَكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلْإِسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي،
وَلَعَلَّ لِلتَّرَجُّي، وَالتَّوَقُّعِ.
وَأَمَّا ظَنَّتُ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ
لَهَا.
وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ،
وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ.
تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ.
تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ.
وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةٌ أَشْيَاءُ: الْإِسْمُ الْمُضْمَرُّ نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ، وَالْعَلَمُ نَحْوُ: زَيْدٍ
وَمَكَّةَ، وَالِاسْمُ الْمُبْهَمُ نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاءِ، وَالِاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ
نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.
وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ.
وَتَقْرِيْبُهُ: كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلِ، وَالْفَرَسِ.

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشْرَةٌ.
وَهِيَ: الْوَائِ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي
بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.
فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى
مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ.
تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو.

بَابُ التَّوَكُّيدِ

التَّوَكُّيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي: رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ.

وَيَكُونُ بِالْفَافِ مَعْلُومَةً، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلُّ، وَأَجْمَعُ.
وَتَوَابِعُ أَجْمَعٍ، وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ.
تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.
وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ؛ وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ،
وَبَدَلُ الْإِشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلْطِ.
نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ أَخَوُكَ، وَأَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثُلْثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ،
وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ، فَغَلِطْتُ، فَأَبْدَلْتُ زَيْدًا مِنْهُ.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشَرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ،
وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَاسْمُ لَا، وَالْمُسْتَشْنَى، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ
مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ
لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالبَدَلُ.

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

الْمَفْعُولُ بِهِ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ، نَحْوُ: صَرَبْتُ زَيْدًا،
وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُنَّ، وَضَرَبَهُنَّ.

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُنَّ.

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ.

نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.

وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا.

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وَقُوفًا.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي.

نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدُوَّةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَوَظَرَفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرٍ فِي .
 نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقَدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ،
 وَحِذَاءَ، وَتَلْقَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ .
 نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا، وَمَا
 أَشْبَهَ ذَلِكَ.
 وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ
 صَاحِبَهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ .
 نَحْوُ قَوْلِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا،
 وَاشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَا، وَأَجْمَلُ
 مِنْكَ وَجْهًا.
 وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً.

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الْإِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَى، وَسِوَى، وَسِوَاءَ،
 وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَشْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا مُوجِبًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ: الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا مَنْفِيًّا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.

وَالْمُسْتَشْنَى بِغَيْرِ وَسْوَى وَسْوَى وَسْوَاءٍ مَجْرُورٌ لَا غَيْرَ.

وَالْمُسْتَشْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٌ، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرُو، وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٌ.

بَابُ لَا

اعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النِّكَرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، إِذَا بَاشَرَتِ النِّكَرَةَ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا.

نَحْوُ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ.

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ، وَوَجَبَ تَكَرُّرُ لَا، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.

وَإِنْ تَكَرَّرَتْ جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ.

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ.

فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، فَيُبَيِّنَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ.

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ.
نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرُو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ.
نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ.
وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَإِسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ

وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ، فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ.

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ مَا يُخَفِّضُ بِيَمْنٍ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى،
وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ وَالْبَاءُ
وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رَبِّ، وَبِمُدٍّ، وَمُنْدُ.

وَأَمَّا مَا يُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: غُلَامٌ زَيْدٍ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامٌ زَيْدٍ، وَمَا يُقَدَّرُ بِيَمْنٍ، نَحْوُ:
ثَوْبٌ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



قسم التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى مَوْلَاهُ الْغَنِيِّ، خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْأَزْهَرِيُّ،
عَامَلَهُ اللَّهُ بِطُفْهِهِ الْخَفِيِّ^(٢)، وَأَجْرَاهُ عَلَى عَوَائِدِ بَرِّهِ الْحَفِيِّ^(٣):

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَافِعَ مَقَامِ الْمُتَّصِبِينَ لِنَفْعِ الْعَبِيدِ، الْخَافِضِينَ جَنَاحَهُمْ
لِلْمُسْتَفِيدِ، الْجَازِمِينَ بِأَنْ تَسْهِيلَ النَّحْوِ^(٤) إِلَى الْعُلُومِ مِنَ اللَّهِ^(٥) مِنْ غَيْرِ شَكٍّ
وَلَا تَرْدِيدٍ^(٦).

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، الْمُغْرِبِ بِاللِّسَانِ الْفَصِيحِ
عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ^(٧) مِنْ غَيْرِ غَرَابَةٍ وَلَا تَنَافُرٍ وَلَا تَعْقِيدٍ^(٨)، وَعَلَى آلِهِ

(١) في «ب» زيادة بعد البسملة: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ»، وفي «ز» و«ك»: «وَبِهِ ثَقَاتِي».

(٢) الخفي فسرهُ الشنَوَانِي (ق ٤٤) بالظاهر، وفسره النَبَيْتِي (ق ٣ب) بالمستتر، قال ابن الحاج: «وهو من أسماء الأضداد، يستعمل في الظهور وفي الخفاء». العقد الجوهري (ص ٦).

(٣) عند السوهائي (ق ٨٨): «الْوَفِيُّ»، قال: «ورأيت في بعض النسخ بدل الوَفِيِّ: الْحَفِيُّ»، وبره الحفي: أي خيره الكثير الواسع. تعليق الدرة الشنوانية للشنواني (ق ٤٤).

(٤) المراد بالنحو هنا القصد؛ لأن النحو يطلق على معان خمسة منها: القصد، والجهة، والمقدار، والشبه، والقدر. الدرة السنية للوفائي (ق ٥٥).

(٥) في «أ» و«ع» زيادة: «تَعَالَى».

(٦) المراد بالترديد: التردد. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٥ب).

(٧) ضميره: أي نفسه. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ٦٦).

(٨) الغرابة: كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، وتنافر الكلمات:

كونها ثقيلة على اللسان كقوله: «وَلَيْسَ قُرْبُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ»، والتعقيد: كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٦٦).

وَأَصْحَابِهِ^(١) أُولِي الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ^(٢) وَالتَّجْرِيدِ^(٣).

وَبَعْدُ، فَهَذَا شَرْحٌ لَطِيفٌ^(٤) لِأَلْفَاظِ الْأَجْرُومِيَّةِ، فِي أَصُولِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُبْتَدِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُتَمَهِّي^(٥).

عَمَلُهُ لِلصَّغَارِ^(٦) فِي الْفَنِّ وَالْأَطْفَالِ، لَا لِلْمُمَارِسِينَ لِلْعِلْمِ^(٧) مِنْ فُحُولِ الرِّجَالِ^(٨).

حَمَلْنِي عَلَيْهِ شَيْخُ الْوَقْتِ وَالطَّرِيقَةِ، وَمَعْدِنُ السُّلُوكِ وَالْحَقِيقَةِ، سَيِّدِي وَمَوْلَايَ الْعَارِفُ بِرَبِّهِ الْعَلِيِّ^(٩)، سَيِّدِي الشَّيْخُ: عَبَّاسُ الْأَزْهَرِيِّ^(١٠).

(١) في «أ»: «وَصَحْبِهِ».

(٢) في «ي»: «أُولِي الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ».

(٣) قال الوفائي: «التجريد بالراء، أي الذين تجردوا عن النقائص والردائل وكل قبيح، وفي بعض النسخ بالواو، أي الذين جودوا الحروف في المقال، وهذه أولى». الدرر السنية للوفائي (ق ٦ ب).

(٤) اللطافة تطلق على معان متعددة، والمراد به هنا كونه صغير الحجم بديع الحسن سهل المأخذ. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٠ ب).

(٥) قال الفيثي (ق ٣ أ): «هذا هضم منه لنفسه، وإلا فقد يحتاج إليه المتتهي أيضا؛ إما بتذكر أو مراجعة أو مطالعة أو استفادة فائدة لم تكن في غيره من الكتب الكبيرة».

(٦) جمع صغير، والمراد به المبتدئ، لا فرق بين كونه صغيرا في السن أو كبيرا. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ١٠).

(٧) في «أ» و«ك» و«ي»: «فِي الْعِلْمِ».

(٨) المراد: الكبار في الفن وإن كانوا صغارا في السن. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ٩ أ).

(٩) قال الفيثي (ق ٣ ب): «وفي بعض النسخ: بِاللَّهِ تَعَالَى».

(١٠) رجل صالح من الصلحاء المقيمين بالجامع الأزهر. حاشية ديباجة شرح الآجرومية للبلقظري (ق ٤ أ).

نَفَعَنِي اللَّهُ بِبِرِّكَاتِهِ^(١)، وَأَعَادَ عَلَيَّ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ صَالِحِ دَعَوَاتِهِ، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ^(٢)، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ.

الْكَلَامُ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَوِيِّينَ هُوَ:

الْلَفْظُ، أَي: الصَّوْتُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةِ^(٣)، الَّتِي أَوَّلُهَا الْأَلِفُ، وَآخِرُهَا الْيَاءُ.

الْمُرَكَّبُ^(٤): مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَصَاعِدًا.

الْمُفِيدُ بِالْإِسْنَادِ^(٥) فَائِدَةٌ^(٦) يَحْسُنُ سُكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا، بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ السَّامِعُ مُنْتَظِرًا لَشَيْءٍ^(٧) آخَرَ.

بِالْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ: جَعَلَ اللَّفْظَ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى^(٨)، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ^(٩).

(١) في «ز»: «بِرِّكَاتِهِ».

(٢) في «أ» و«ي»: «إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ»، وفي «س»: «إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

(٣) نسبة إلى الهجاء، وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي ركب منها، بذكر أسماء تلك الحروف. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١١ ب).

(٤) في «أ» و«ع» و«ي» زيادة: «مَا تَرَكَّبَ»، وفي «ز»: «وَهُوَ مَا تَرَكَّبَ»، وفي المطبوع (ص ٣): «وَهُوَ الَّذِي تَرَكَّبَ».

(٥) بالإسناد: باؤه إما للسببية وإما للآلة. حاشية ابن الحاج (ص ١١)، والإسناد: ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد. حاشية القليوبي (ق ١٩).

(٦) في «ي»: «فَائِدَةٌ تَامَّةٌ»، قال الوفائي: «وقوله: تَامَّةٌ، صفة لفائدة». الدرر السنية (ق ١١١)، وقال الإبراشي (ق ١٧): «قيد الشارح ذلك بقوله: تامة».

(٧) في «ي»: «إِلَى شَيْءٍ».

(٨) هذا تفسير للوضع اللفظي عربيا أو غيره، ولو أراد تفسير الوضع العربي بخصوصه لقال: هو تعيين واضع لغة العرب اللفظ لدلالته على المعنى، وذلك كوضع زيد ليدل به على الذات. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ١٢).

(٩) راجع لتفسير الوضع بالعربي، لا لقوله: وهو جعل اللفظ... إلخ. حاشية أبي النجا (ص ١٢).

وَقَالَ جُمُهورُ الشَّارِحِينَ: الْمُرَادُ بِالْوَضْعِ هُنَا^(١) الْقَصْدُ، وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُتَكَلِّمُ إِفَادَةَ السَّامِعِ.

وَهَذَا الْخِلَافُ لَهُ الثِّبَاتُ^(٢) إِلَى الْخِلَافِ فِي أَنْ دَلَالَةَ الْكَلَامِ هَلْ هِيَ وَضْعِيَّةٌ أَمْ عَقْلِيَّةٌ^(٣)؟ وَالْأَصَحُّ الثَّانِي؛ فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ مُسَمَّى «زَيْدٍ»^(٤)، وَعَرَفَ مُسَمَّى «قَائِمٍ»، وَسَمِعَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» بِإِعْرَابِهِ الْمَخْصُوصِ^(٥)، فَهَمَّ بِالضَّرُورَةِ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ.

وَهَذَا الْحَدُّ^(٦) لِحِمَاةٍ مِنْهُمْ الْجُزُولِي^(٧).

وَحَاصِلُهُ^(٨) يَرْجِعُ إِلَى اعْتِبَارِ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ: اللَّفْظُ، وَالتَّرْكِيبُ، وَالْإِفَادَةُ، وَالْوَضْعُ.

مِثَالُ اجْتِمَاعِهَا: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

(١) «هُنَا» ليست في «أ».

(٢) أي تعلق وارتباط ومناسبة وملاءمة. حاشية الفيثي (ق ٤٤).

(٣) أي هل هي وضعية؟ أي منسوبة إلى الوضع، فيكون المراد بالوضع هنا العربي، أو عقلية؟ أي منسوبة إلى العقل المحض، فيكون المراد بالوضع هنا القصد. حاشية القليوبي (ق ٥ ب).

(٤) في «ز» و«س» و«ي» والمطبوع (ص ٣) زيادة: «مَثَلًا».

(٥) وهو أن زيد مبتدأ مسند إليه، وقائم خبره مسند إلى المبتدأ. حاشية الفيثي (ق ٤ ب).

(٦) وهذا الحد: أي تعريف الكلام. حاشية المدابغي (ق ١٦ أ).

(٧) الإمام العلامة أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْتِ الْجَزُولِي، نسبة إلى جزولة وهي بطن من البربر، له مقدمة مشهورة في النحو وشرح على أصول ابن السراج في النحو، توفي سنة سبع وستمائة. إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (٢/ ٣٧٨-٣٨٠) وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢/ ٢٣٦-٢٣٧)، والتعريف الذي ذكره ابن آجروم مطابق لتعريف الجزولي. انظر المقدمة الجزولية (ص ٣).

(٨) في «ك»: «وَحَاصِلُهُ أَنْ الْكَلَامَ يَرْجِعُ».

فَيَصْدُقُ عَلَى: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ لَفْظٌ؛ لِأَنَّهُ صَوْتُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الزَّايِ وَالْيَاءِ
وَالدَّالِ وَالْقَافِ وَالْأَلِفِ وَالْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ، وَهِيَ بَعْضُ حُرُوفٍ: «أَلِفٌ بَاتَا
ثَا»^(١)... إِلَى آخِرِهَا.

وَيَصْدُقُ عَلَى: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مُرَكَّبٌ^(٢)؛ لِأَنَّهُ تَرَكَّبَ^(٣) مِنْ كَلِمَتَيْنِ^(٤):
الْأُولَى زَيْدٌ، وَالثَّانِيَةُ قَائِمٌ.

وَيَصْدُقُ عَلَى: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مُفِيدٌ؛ لِأَنَّهُ أَفَادَ فَائِدَةً لَمْ تَكُنْ عِنْدَ السَّامِعِ؛
لِكَوْنِ السَّامِعِ كَانَ يَجْهَلُ قِيَامَ زَيْدٍ^(٥).

وَيَصْدُقُ عَلَى: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مَقْصُودٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ بِهَذَا اللَّفْظِ إِفَادَةَ
الْمُخَاطَبِ^(٦).

(١) في المطبوع (ص ٣): «حُرُوفٍ: أَلِفٌ بَ تَ ثَ».

(٢) في «ع»: «أَنَّهُ لَفْظٌ مُرَكَّبٌ».

(٣) في «ب»: «مُرَكَّبٌ».

(٤) فيه قطع النظر عن الضمير في قائم. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٣ ب).

(٥) مبني على القول بأنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة، بأن يفيد المخاطب ما يجهله،
وصحح أبو حيان أنها لا تشترط وتكفي الفائدة الوضعية، بأن يحسن السكوت بالمعنى
السابق، ولو في ما لا يجهله أحد، وإلا لكان المركب الواحد كلاما وغير كلام إذا خوطب
به من يجهله ثم من لا يجهله، وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرججه عن كونه واحدا لغة
وعرفا. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٣ ب).

(٦) مبني على القول بأنه يشترط في الكلام القصد، بأن يقصد المتكلم إفادة السامع، وصحح
أبو حيان عدمه، وهو الأوجه؛ لأنه لو اشترط في الكلام القصد لكان المركب الواحد كلاما
إذا قصد به إفادة السامع، وغير كلام إذا صدر من المتكلم بلا قصد لنحو نوم أو غفلة،
وتعدد الزمان والمخاطب لا يخرججه عن كونه واحدا لغة وعرفا. تعليق الدرة الشنوانية
(ق ١٤ أ).

فَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ «الْلَفْظُ»: الْإِشَارَةُ، وَالْكِتَابَةُ، وَالنَّصْبُ^(١)، وَالْعُقْدُ^(٢) - وَتُسَمَّى: الدَّوَالُّ^(٣) الْأَرْبَعُ - وَنَحْوَهَا^(٤).

وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ «الْمُرْكَبُ»: الْمُرَدَّاتُ كَزَيْدٍ^(٥)، وَالْأَعْدَادُ الْمَسْرُودَةُ^(٦)، نَحْوُ: «وَاحِدٌ، اثْنَانِ...» إِلَى آخِرِهَا.

وَقِيلَ: لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ التَّرْكِيْبِ؛ لِإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالْمُفِيدِ؛ إِذِ الْمُفِيدُ الْفَائِدَةُ الْمَذْكُورَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُرْكَبًا.

وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ «الْمُفِيدُ»: غَيْرُ الْمُفِيدِ، كَالْمُرْكَبِ الْإِصْافِيِّ^(٧) كَعَبْدِ اللَّهِ،

(١) النصب: جمع نُصْبَةٍ، وهي العلامات المنصوبة لفهم معانيها، كالمحراب دليلا على القبلة، والأحجار في الأرض دليلا على حدود المزارع، وغير ذلك. حاشية النبتيتي (ق ١٦ أ)، وقال ابن الحاج (ص ١٣): «النصب بضم النون والصاد وقد تسكن، وقد تفتح النون مع تسكين الصاد، وأما لغة ضم النون وفتح الصاد فهي محرفة».

(٢) العقد: جمع عُقْدَةٍ، وهي هنا ما يجعل من اليد دليلا على العدد. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٦ ب).

(٣) لدلالة كل منها على المعنى، وهي بتشديد اللام، جمع دال. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٦ ب).

(٤) أي نحو الدوال الأربع مما هو ليس بلفظ، كالمعنى القائم بالنفس وما يفهم من حال الشيء. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٦ ب).

(٥) في «ز» و«س» و«ع» و«ي»: «كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو».

(٦) المسرودة: أي التي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض. تعليق الدرّة الشنوانية (ق ١٤ أ)، والمراد بالمسرودة الأعداد التي لم تتركب، احترازا عن الأعداد المركبة، نحو: هذا واحد، وهذان اثنان، ونحو ذلك. حاشية الفيشي (ق ٥ ب).

(٧) هو عبارة عن كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، بجامع أن الجزء الثاني ملازم لحالة واحدة، والإعراب على الأول. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٧ أ).

وَالْمَرْجِي كَبْعَلْبِكَ^(١)، وَالتَّقْيِيدِي^(٢) كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ، وَالْإِسْنَادِي^(٣) الْمُتَوَقَّفِ عَلَى غَيْرِهِ، نَحْوُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ».

وَالْمَعْلُومَ لِلْمُخَاطَبِ، نَحْوُ: «السَّمَاءُ فَوْقَنَا» وَ«الْأَرْضُ تَحْتَنَا»^(٤)، وَالْمَجْعُولِ عِلْمًا، نَحْوُ: «بَرَقَ نَحْرُهُ»^(٥)، وَنَحْوِ ذَلِكَ^(٦).

وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: بـ «الْوَضْع» عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ^(٧): مَا لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ كَالْأَعْجَمِيِّ، وَالْمُفِيدِ بِالْعَقْلِ، كإِفَادَةِ حَيَاةِ الْمُتَكَلِّمِ^(٨) مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ.

وَيَخْرُجُ عَلَى التَّفْسِيرِ الثَّانِي^(٩): كَلَامُ النَّائِمِ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ، وَمَنْ جَرَى

(١) هو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها بجامع أن الجزء الأول ملازم لحالة واحدة والإعراب على الثاني، كعبلبك علم على بلدة فإنه اسمان: الأول بعل اسم لصنم، والثاني بك اسم شخص، تركبا فصارا كالكلمة الواحدة. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٧ ب).
(٢) التقْيِيدِي هو أن يكون الثاني قيذاً للأول كالحيوان الناطق، وقصروه على المركب من الموصوف والصفة، وبعضهم لم يقصره وجوزه بالإضافة أو غيرها كقولك: «ضُرِبَ فِي الدَّارِ» في قولك: «ضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ». تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٤ ب).

(٣) هو على المشهور كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى على وجه يفيد فائدة، هذا هو الأصل فيه، وقد يخرج عنه لعارض، فيطلق على ما يشمل غير المفيد كما هنا. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٧ ب).

(٤) «وَالْأَرْضُ تَحْتَنَا» لا توجد في «أ» و«ب».

(٥) برق: تلاًزماً وأضاء، ونحره: موضع القلادة من الصدر وجمعه نحور، وأصله فاعل برق، ثم جعلاً علماً فزال الإسناد، وصار مفرداً. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٨ أ).

(٦) ونحو ذلك: مما لا إسناد فيه. حاشية النبتيتي (ق ١٨ أ)، وقال أبو النجا (ص ١٣): «لا طائل تحته، فالأولى حذفه».

(٧) في «س» و«ي» زيادة: «بِوَضْعِ الْعَرَبِ».

(٨) في «ب» زيادة في الحاشية: «مِنَ اللَّفْظِ الْمَسْمُوعِ».

(٩) في «س» بدلها: «وَعَلَى تَفْسِيرِ الْوَضْعِ بِالْقَصْدِ يَخْرُجُ».

عَلَى لِسَانِهِ مَا لَا يَقْصِدُهُ، وَمُحَاكَاةُ بَعْضِ الطُّيُورِ^(١)، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

وَلَمَّا كَانَ كُلُّ مُرَكَّبٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَجْزَاءٍ يَتَرَكَّبُ مِنْهَا، احْتِاجَ إِلَى ذِكْرِ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ، مُعَبِّرًا^(٢) عَنْهَا بِالْأَقْسَامِ مَجَازًا^(٣)، كَمَا فَعَلَ^(٤) الزَّجَّاجِيُّ^(٥) فِي جُمْلِهِ^(٦)، فَقَالَ:

وَأَقْسَامُهُ، أَي: أَجْزَاءُ الْكَلَامِ، مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِهِ^(٧) مِنْ مَجْمُوعِهَا، لَا مِنْ جَمِيعِهَا^(٨).

(١) في «ك»: «الطُّيُورُ الْمُعْلَمَةُ» اه، أي ومحاكاة بعض الطيور لفظاً عن غيرها، سواء كان المحكي عنه آدمياً أو غيره، أو ومحاكاة المتكلم كلام بعض الطيور، كغاق مثلاً لصوت الغراب، لكن على هذا إنما انتفى كونه كلاماً لعدم التركيب أو الإفادة مثلاً، لا لعدم القصد. حاشية الفيثي (ق٦أ).

(٢) بكسر الباء إن جعل حالاً من فاعل احتاج، وبفتحها إن جعل حالاً من ذكر أجزاء، أي حال كون الأجزاء معبراً عنها بالأقسام مجازاً. حاشية الفيثي (ق٦ب).

(٣) جزء الشيء: بعضه الذي يتركب منه. حاشية الإبراشي (ق١٧ب)، وأما القسم فهو ما اندرج تحت الشيء وكان أخص منه، كالرسول فإنه مندرج تحت النبي وأخص منه؛ لا اعتبار قيد زائد في مفهوم الرسل وهو الأمر بالتبليغ، وكلما وجد الرسول وجد النبي ولا عكس، وعليه لا يكون الاسم والفعل والحرف أقساماً للكلام؛ إذ ليس كل منها أخص من الكلام بحيث يلزم من وجود كل منها وجود الكلام، بل أقسام حقيقة للكلمة، نعم هي أجزاء الكلام. حاشية النجاري (ق٣ب).

(٤) في المطبوع (ص ٤): «فَعَلَهُ».

(٥) العلامة أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، نسبة إلى شيخه أبي إسحاق الزجاج، له مصنفات مفيدة منها كتاب الجمل في النحو، ألفه في مكة وكان إذا فرغ من باب منه طاف به أسبوعاً، ودعا الله أن يغفر له وأن ينفع قارئه، توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، وقيل سنة أربعين وثلاثمائة. إنباه الرواة للقفطي (٢/ ١٦٠-١٦١) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٧٧).

(٦) قال الزجاجي: «أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى». الجمل في النحو (ص ١).

(٧) في «ي»: «تَرْكِيبُهُ».

(٨) من مجموعها أي جملة، لا من جميعها أي كلها، والفرق بين المجموع والجميع أنه لا =

ثَلَاثَةٌ لَا رَابِعَ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا الْبِفَاتِ^(١) لِمَنْ^(٢) زَادَ رَابِعًا وَسَمَّاهُ خَالِفَةً، وَعَنَى بِذَلِكَ اسْمَ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «صَهْ»؛ فَإِنَّهُ^(٣) خَلَفَ^(٤) عَنِ «اسْكُتْ».

وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ: **اسْمٌ**، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ^(٥): مُضَمَّرٌ، نَحْوُ: أَنَا، وَمُظْهَرٌ، كَزَيْدٍ، وَمُبْهَمٌ، نَحْوُ: هَذَا^(٦).

وَفِعْلٌ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَيْضًا^(٧): مَاضٍ كَضَرَبَ، وَمُضَارِعٌ كَيَضْرِبُ، وَأَمْرٌ كَاضْرِبْ.

وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى^(٨)، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَيْضًا^(٩): حَرْفٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ

= يشترط في المجموع شمول جميع الأفراد بخلاف الجميع، فتركب الكلام من جملتها لا يقتضي تركبه من كل منها؛ لصدق المجموع ببعض الأفراد دون الجميع. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ٢٠أ)، وقوله: «لَا مِنْ جَمِيعِهَا» لا يوجد في «ب».

(١) أي لا اعتداد. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ٢٠ب).

(٢) هو أبو جعفر بن صابر كما صرح به الشارح في شرح الأزهري. الدرر السنية للوفائي (ق ١٩أ)، وفي «ك»: «إِلَى مَنْ».

(٣) في «ك»: «لَا نُهُ».

(٤) خلف: نائب، أي ناب منابه، وقام مقامه. حاشية الفيثي (ق ١٧).

(٥) في «س» ونسخة ذكرها ابن علان (ق ١٣٠أ): «عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ» قال النبتيتي (ق ٢٢أ): «وفي نسخة إسقاط على، ولعلها الأصح، بدليل إسقاطها من الفعل والحرف كما ستراه»، وقال

المدابغي (ق ٢١أ): «إِنْ تَقْسِيمُ الْأَسْمِ إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لِلْمَشَاكِلَةِ، أَيْ: لِيَشَاكِلَ مَا صَنَعَهُ فِي الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، وَإِلَّا فَالْمُبْهَمُ مِنَ الْمَظْهَرِ، فَلَا اسْمَ فِي الْحَقِيقَةِ قِسْمَانِ».

(٦) ليس المبهم غير: اسم الإشارة، والموصول. حاشية المدابغي (ق ٢١أ).

(٧) في «س»: «وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَيْضًا»، وكذا ورد عند الوفايي، وقال: «وصوابه إسقاط على». الدرر السنية (ق ٢٠ب).

(٨) جاء لمعنى: أي وضع لمعنى. تعليق الدرر الشنوية للشنواني (ق ١٦أ).

(٩) في «س»: «وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَيْضًا».

الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، نَحْوُ: «هَلْ»^(١)، وَحَرْفٌ مُخْتَصٌّ بِالْإِسْمِ^(٢)، نَحْوُ: «فِي»، وَحَرْفٌ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ^(٣)، نَحْوُ: «لَمْ»^(٤).

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «جَاءَ لِمَعْنَى» مِنْ حُرُوفِ التَّهْجِي إِذَا كَانَتْ أَجْزَاءَ كَلِمَةٍ، كَرَايَ زَيْدٍ وَيَأْتِيهِ وَدَالِهِ، لَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ حُرُوفَ التَّهْجِي إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَهِيَ^(٥) أَسْمَاءٌ لِمَعَانٍ^(٦)، فَجِئِمُ مَثَلًا اسْمٌ «جَه»^(٧).

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ قَبُولُهَا لِعَلَامَاتِ^(٨) الْإِسْمِ^(٩)، نَحْوُ: «كَتَبْتُ جِيْمًا»، وَ«هَذِهِ الْجِيْمُ أَحْسَنُ»^(١٠) مِنْ جِيْمِكَ، وَكَذَا^(١١) الْبَاقِي.

وَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ كُلِّ مِنَ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، فَالْإِسْمُ الْمُتَقَدِّمُ فِي التَّقْسِيمِ يُعْرَفُ^(١٢) مِنْ قِسْمِيَّتِهِ^(١٣) الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ بِالْخَفْضِ فِي آخِرِهِ، وَالْخَفْضُ

(١) في «ز» و«س» وفوق السطر في «أ» و«ي» زيادة: «وبل».

(٢) في «ك»: «وَمُخْتَصٌّ»، وأشار الناسخ إلى ورود المثبت في نسخة، وفي «ز» و«ع» ونسخة في هامش «ك» والمطبوع (ص ٤): «بِالْأَسْمَاءِ».

(٣) في «ك»: «وَمُخْتَصٌّ»، وأشار الناسخ إلى ورود المثبت في نسخة، وفي «ز» والمطبوع (ص ٤): «بِالْأَفْعَالِ».

(٤) في «ي»: «قَدْ» بدل: «لَمْ».

(٥) «فِيهِ» ليست في «أ»، وجاء بدلها في «س» و«ك»: «كَانَتْ».

(٦) في «س»: «أَسْمَاءٌ مَعَانٍ».

(٧) في «ز» و«ع»: «اسْمٌ لِحْجَةٍ».

(٨) في «س»: «عَلَامَاتٍ».

(٩) في المطبوع (ص ٤): «الْأَسْمَاءِ».

(١٠) في «ي»: «وَجِئِمِي أَحْسَنُ»، قال ناسخ «ي»: «وَفِي نُسخَةٍ: وَهَذِهِ الْجِيْمُ أَحْسَنُ».

(١١) في «أ»: «وَكَذَلِكَ».

(١٢) في «ي» زيادة: «أَيُّ» يميزُ.

(١٣) قسيم الشيء: ما كان مبينا لذلك الشيء واندرج معه تحت أصل كلي، فالاسم مثلا =

عِبَارَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ^(١) الَّتِي تَحْدُثُ عِنْدَ دُخُولِ عَامِلِ الْخَفْضِ، كَكُسْرَةِ الدَّالِ مِنْ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ^(٢): «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، فزَيْدٌ اسْمٌ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِكُسْرِ آخِرِهِ.

والتَّنْوِينُ، وَهُوَ: نُونٌ سَاكِنَةٌ^(٣) تَتَّبِعُ آخِرَ الْإِسْمِ فِي اللَّفْظِ^(٤)، وَتُفَارِقُهُ فِي الْخَطِّ؛ اسْتِغْنَاءً^(٥) بِتَكَرُّرِ الشَّكْلَةِ^(٦) عِنْدَ الصَّبْطِ بِالْقَلَمِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ وَرَجُلٌ وَصَهٍ وَمُسْلِمَاتٍ وَحَيْثُ^(٧)»، فَهَذِهِ أَسْمَاءٌ؛ لِوُجُودِ التَّنْوِينِ فِي آخِرِهَا.

= مباين للفعل والحرف واندرج معهما تحت الكلمة، وأما قسم الشيء: فهو ما كان مندرجا تحت ذلك الشيء. حاشية محاسن (ق ٦٦).

(١) قوله: عبارة عن الكسرة، أي أو ما ناب عنها، واقتصر على الكسرة لأنها الأصل. الفوائد الأجهورية (ق ١٢ ب).

(٢) في «ز»: «فِي نَحْوِ قَوْلِكَ».

(٣) في «ز» و«ك» زيادة: «زَائِدَةٌ».

(٤) قال الأجهوري (ق ١٣ أ): «قوله: في اللفظ لغير توكيد، احترز به عن نحو: ﴿لِيَكُونَا﴾ و﴿لَنَنْفَعَا﴾».

(٥) في «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص ٤): «اسْتِغْنَاءً عَنْهَا».

(٦) الشكيلة مفرد شكل، ويفرق بينه وبينها بالهاء، من شكل الكتاب إذا بينه بعلامات الإعراب، أي: اكتفاء بالشكيلة المكررة وهي الثانية، أما الأولى فهي لبيان الإعراب. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٢٦ أ).

(٧) أشار بتعداد الأمثلة إلى بيان أنواع التنوين الخاصة بالاسم وهي أربعة، فزيد ورجل مثالان لتنوين التمكين، وهو اللاحق لبعض الأسماء المعربة المنصرفة للدلالة على تمكنها في باب الاسمية؛ لكونها لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف، و«صَهٍ» مثال لتنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للفرق بين معرفتها ونكرتها، فصح إذا نون فهو للسكوت عن مطلق الحديث، وإذا لم ينون فهو لطلب السكوت عن حديث معين، و«مسلمات» مثال لتنوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، و«حَيْثُ» مثال لتنوين العوض والأصل: حين إذ كان كذا وكذا، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين. الدرر السنية للوفائي (ق ٢٤ أ) وحاشية ابن علان (ق ٣٣-٣٤).

وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ، نَحْوُ: «الرَّجُلِ» وَ«الْقِيَامِ»، فَالرَّجُلُ وَالْقِيَامُ^(١) اسْمَانِ؛ لِدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي أَوَّلِهِمَا.

وَدُخُولِ حُرُوفِ الْخَفْضِ^(٢) فِي أَوَّلِهِ أَيْضًا، نَحْوُ: «مِنَ الرَّسُولِ»، فَالرَّسُولُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهِ، وَهُوَ «مِنْ».

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عِلَالِمَاتِ الْإِسْمِ^(٣) أَرْبَعٌ: اثْنَانِ تَلَحُّقَانِ^(٤) الْإِسْمَ فِي آخِرِهِ، وَهُمَا الْخَفْضُ وَالتَّنْوِينُ، وَاثْنَانِ^(٥) تَدْخُلَانِ^(٦) عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ، وَهُمَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَحُرُوفُ الْخَفْضِ.

وَعَكْسَ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ^(٧)؛ لِطُولِ الْكَلَامِ عَلَى حُرُوفِ الْخَفْضِ. وَعَطَفَ الْعِلَالِمَاتِ بِالْوَاوِ الْمُفِيدَةِ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ؛ إِشْعَارًا بِأَنَّ بَعْضَهَا قَدْ

(١) فِي «ز» وَ«ع» وَ«ك» وَ«ي» وَنَسْخَةٌ ذَكَرَهَا نَاسِخُ «س» فِي الْحَاشِيَةِ وَالْمَطْبُوعِ (ص ٤): «نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغَلَامِ، فَالرَّجُلُ وَالْغَلَامُ»، وَأَشَارَ نَاسِخُ «ك» إِلَى وَرُودِ الْمُثَبَّتِ فِي بَعْضِ النِّسْخِ، قَالَ مُحَاسِنٌ: «أَشَارَ بِالْمِثَالَيْنِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي مَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اسْمَ ذَاتِ كَالرَّجُلِ، وَاسْمَ مَعْنَى كَالْقِيَامِ». حَاشِيَةُ مُحَاسِنٍ (ق ٦ ب)، وَأَمَّا النَّبْتِيُّ فَقَدْ فَسَّرَ رَوَايَةَ الْغَلَامِ بِقَوْلِهِ: «نَحْوُ: الرَّجُلِ فِي مَنْ يَعْقِلُ، وَالْغَلَامُ فِي مَنْ لَا يَعْقِلُ». فَتَحَ رَبُّ الْبَرِيَّةِ (ق ٢٨ أ).

(٢) قَالَ الْقَلِيُوبِيُّ (ق ٩ أ): «وَفِي نَسْخَةٍ: حَرْفُ الْخَفْضِ».

(٣) فِي «ي»: «مِنْ الْعِلَالِمَاتِ لِلْإِسْمِ».

(٤) فِي «ز» وَ«ي»: «يَلْحَقَانِ»، وَفِي «أ» وَ«س» وَ«ع»: «اثْنَانِ يَلْحَقَانِ»، وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ «س» أَنَّهُ وَرَدَ فِي نَسْخَةٍ: «اثْنَانِ»، وَلَمْ يَضَعْ نَاسِخُ «ب» النِّقْطَتَيْنِ، وَفِي حَاشِيَةِ «ي»: «قَوْلُهُ: يَلْحَقَانِ، وَلَوْ قَالَ تَلْحَقَانِ لَكَانَ أَوْلَى، بَلْ هُوَ الصَّوَابُ...، وَكَذَا يُقَالُ فِي يَدْخُلَانِ».

(٥) فِي «أ» وَ«س» وَ«ع»: «وَاثْنَانِ».

(٦) فِي «ب» وَ«ز» وَ«س» وَ«ع» وَ«ي»: «يَدْخُلَانِ».

(٧) التَّرْتِيبُ الطَّبِيعِيُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ أَوَّلًا عَلَى مَا يَدْخُلُ فِي الْأَوَّلِ، وَآخِرًا عَلَى مَا يَدْخُلُ فِي الْآخِرِ. الدَّرَرُ الْفَرَائِدُ لِلشُّلْبِيِّ (ق ٩ ب).

يُجَامِعُ بَعْضًا فِي الْجُمْلَةِ، كَالْخَفْضِ مَعَ التَّنْوِينِ أَوْ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَقَدْ لَا يُجَامِعُ^(١)، كَالْأَلِفِ وَاللَّامِ مَعَ التَّنْوِينِ.

ثُمَّ اسْتَطْرَدَ^(٢) فَذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ، فَقَالَ: **وَهِيَ**، أَي: حُرُوفُ الْخَفْضِ^(٣):

مِنْ - بِكَسْرِ الْمِيمِ - وَمِنْ مَعَانِيهَا^(٤) الْإِبْتِدَاءُ.

وَالِإِلَى وَمِنْ مَعَانِيهَا الْإِنْتِهَاءُ.

وَمِثَالُهُمَا^(٥): «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ» فَالْبَصْرَةُ وَالْكُوفَةُ اسْمَانِ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ «مِنْ» فِي الْأَوَّلِ^(٦)، وَ«إِلَى» فِي الثَّانِي^(٧).

وَعَنْ، وَمِنْ مَعَانِيهَا الْمَجَاوِزَةُ^(٨)، نَحْوُ: «رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ»^(٩)، فَالْقَوْسُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ «عَنْ» عَلَيْهِ^(١٠).

(١) في «ز»: «تُجَامِعُ».

(٢) أي ما ذكره من حروف الخفض بطريق الاستطراد؛ لأن المقصود كون حروف الخفض من علامات الاسم، لا تعيين ذواتها. حاشية محاسن (ق ١٧)، والاستطراد: هو ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما. حاشية القليوبي (ق ٩ ب).

(٣) «أَي: حُرُوفُ الْخَفْضِ» لا توجد في «ي».

(٤) اعلم أن الأزهري اقتصر في كل حرف من هذه الحروف على معنى مشهور من معانيه وإن كانت لها معان أخر لم يأت بها، ويدل على أن لها معاني أخر إتيانه بمن التبعيضية في جميعها. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ١٩).

(٥) في «أ»: «مِثَالُهُمَا» دون واو.

(٦) في «س» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص ٥): «الْأَوَّلَى».

(٧) في «س» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٥): «الثَّانِيَّة».

(٨) المجاوزة: بعد شيء عن المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر الفعل الذي قبلها. المدابغي (ق ٢٩ ب).

(٩) أي باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ٣٠ ب).

(١٠) في «ز»: «لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَنْ».

وَعَلَى، وَمِنْ مَعَانِيهَا **الِاسْتِعْلَاءُ**، نَحْوُ: «صَعِدْتُ عَلَى الْجَبَلِ»، فَالْجَبَلُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ «عَلَى» عَلَيْهِ.

وَفِي، وَمِنْ مَعَانِيهَا **الظَّرْفِيَّةُ**^(١)، نَحْوُ: «الْمَاءُ فِي الْكُوزِ»^(٢)، فَالْكُوزُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ «فِي» عَلَيْهِ.

وَرُبَّ - بِضَمِّ الرَّاءِ - وَمِنْ مَعَانِيهَا **التَّقْلِيلُ**، نَحْوُ: «رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ»^(٣) لِقَيْتِهِ، فَرَجُلٌ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ رَبِّ عَلَيْهِ.

وَالْبَاءُ **الْمَوْحَدَةُ**، وَمِنْ مَعَانِيهَا **التَّعْدِيَّةُ**^(٤)، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالْوَادِي»، فَالْوَادِي اسْمٌ؛ لِدُخُولِ الْبَاءِ عَلَيْهِ.

وَالْكَافُ، وَمِنْ مَعَانِيهَا **التَّشْبِيهُ**، نَحْوُ «زَيْدٌ كَالْبَدْرِ»، فَالْبَدْرُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ الْكَافِ عَلَيْهِ.

وَاللَّامُ، وَمِنْ مَعَانِيهَا **الْمِلْكُ**، نَحْوُ: «الْمَالُ لِلْخَلِيفَةِ»، فَالْخَلِيفَةُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ.

(١) الظرفية هي حلول شيء في شيء، والحال يسمى مظروفاً، والمحل يسمى ظرفاً. المدابغي (ق ١٣٠).

(٢) الكوز: الذي لا عروة له. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٣١).

(٣) «كريم» لا توجد في «س»، وجاء بدلها في «ك»: «صالح».

(٤) التعدية على قسمين: عامة وهي إيصال معنى الفعل اللازم إلى الاسم، وهي بهذا المعنى عامة في جميع حروف الجر الغير الزائدة، وخاصة وهي المعاقبة لهمزة النقل في تصيير ما كان فاعلاً مفعولاً، وهي بهذا المعنى خاصة بالباء، نحو: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» أي صيرته ذاهباً بمنزلة أذهبته، وعلى الخاصة يحمل كلام الأزهرى؛ ليكون ذلك مختصاً بالباء، وعليه يحمل مثاله، فمعنى «مَرَرْتُ بِالْوَادِي»: صيرت الوادي ممروراً به، وإن كان يحتمل التعدية العامة. العقد الجوهري (ص ٢٠).

وَحُرُوفُ الْقَسَمِ - بفتح القاف والسّين المُهملة - بِمَعْنَى الْيَمِينِ.

وَحُرُوفُ الْقَسَمِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ^(١)، وَسُمِّيَتْ حُرُوفَ الْقَسَمِ^(٢) لِذُخُولِهَا عَلَى الْمُقْسَمِ بِهِ.
وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

الْوَاوُ، وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، نَحْوُ: «وَاللّٰهُ» ﴿وَالطُّورِ﴾^(٣).

وَالْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ، وَتَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ^(٤)، نَحْوُ: «بِاللّٰهِ»، وَعَلَى الْمُضْمَرِ، نَحْوُ: «اللّٰهُ أَقْسَمُ بِهِ»^(٥).

وَالتَّاءُ الْمُشْتَاةُ فَوْقُ^(٦)، وَتَخْتَصُّ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ غَالِبًا^(٧)، نَحْوُ: «تَاللّٰهِ»، وَأَصْلُهَا الْوَاوُ^(٨)، وَقَدْ تُجْعَلُ هَاءً، نَحْوُ: «هَآ اللّٰهُ»^(٩) لِأَفْعَلَنَ، وَقَدْ تَخْلُفُهَا اللَّامُ، نَحْوُ: «لِلّٰهِ»^(١٠) لَا يُؤَخَّرُ الْأَجْلُ.

(١) في «س» و«ك» والمطبوع (ص ٥): «مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ».

(٢) في «ي»: «حُرُوفُ قَسَمٍ».

(٣) سورة الطور، الآية (١).

(٤) في «ي»: «عَلَى الظَّاهِرِ أَيْضًا».

(٥) في حاشية «أ»: «المثال الواضح أن يقال: بك يا الله لأفعلن».

(٦) في «ك»: «مِنْ فَوْقُ».

(٧) حكى الأخفش: «تَرْبِي» و«تَرْبُ الكَعْبَةِ»، وحكي أيضًا: «تَالرَّحْمَنِ»، وكلها شاذة. حاشية القليوبي (ق ١٠ ب).

(٨) لأن التاء تبدل من الواو كثيرا، كتراث وتجاه وتخمة وتهمة. الدرر الفرائد للشلبي (ق ١٠ ب).

(٩) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ٥): «هَاللّٰهُ»، قال القليوبي (ق ١٠ ب): «بقطع الهمز ووصلها، وكل منهما: مع إثبات ألفها، أو حذفها». اهـ، ففيه أربع لغات: ها الله بالمد والقطع، ها الله بحذفهما، ها الله بالمد دون قطع، ها الله بالقطع دون مد. العقد الجوهري (ص ٢٠).

(١٠) بكسر لام «الله»، وحكي فتحها. حاشية القليوبي (ق ١٠ ب).

وَالْفِعْلُ - بِكَسْرِ الْفَاءِ - يُعْرَفُ مِنْ^(١) الْإِسْمِ وَالْحَرْفِ بِقَدِّ الْحَرْفِيَّةِ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي، نَحْوُ: «قَدْ قَامَ» وَعَلَى الْمُضَارِعِ، نَحْوُ: «قَدْ يَقُومُ»، فَقَامَ وَيَقُومُ: فِعْلَانِ؛ لِدُخُولِ قَدْ عَلَيْهِمَا.

بِخِلَافِ قَدْ الْإِسْمِيَّةِ فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ^(٢) بِالْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى: «حَسَبُ»، نَحْوُ: «قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ»^(٣).

وَالسَّيْنُ، وَسَوْفَ، وَيَخْتَصَّانِ^(٤) بِالْمُضَارِعِ، نَحْوُ: «سَيَقُولُ» وَ«سَوْفَ يَقُولُ»، فَيَقُولُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ^(٥)؛ لِدُخُولِ السَّيْنِ وَسَوْفَ عَلَيْهِ.

وَتَاءُ التَّائِيثِ السَّاكِئَةِ^(٦)، وَتَخْتَصُّ بِالْمَاضِي، نَحْوُ: «قَالَتْ»^(٧).

(١) في المطبوع (ص ٥) وحاشية «ز» زيادة: «قَسِيمِيَّة»، وفي حاشية «ب»: «قَسِيمَيْنِ».

(٢) في «ع»: «تَخْتَصُّ».

(٣) قد بسكون الدال: اسم مبتدأ مبني على السكون محله رفع، وبضم الدال: اسم مبتدأ مرفوع بضمّة ظاهرة في آخره، وزيد مضاف إليه فيها، ودرهم خبره. حاشية القليوبي (ق ١١٠).

(٤) في «أ»: «وَتَخْتَصَّانِ»، وفي «ب» و«ز» و«س»: «يَخْتَصَّانِ» دون واو قبل الفعل.

(٥) كلمة «فِعْلٌ» لا توجد في «ع»، وكلمة «مُضَارِعٌ» لا توجد في «ب» و«س»، قال القليوبي (ق ١١٠): «فَيَقُولُ فِعْلٌ»، وفي نسخة: فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وكل منهما صحيحة؛ لما فيها من الدلالة على الفعلية المقصودة، مع زيادة في الثانية.

(٦) المراد بالساكئة من حيث الوضع وإن حركت لعارض، كالكسر في نحو: ﴿قَالَتْ أَمْرًا تُعْزِيزُ﴾، والفتح في نحو: ﴿قَالَتَا﴾، والضم في نحو: ﴿وَقَالَتْ أَخْرَجَ﴾ على أحد الوجهين فيه. حاشية القليوبي (ق ١١٠).

(٧) في المطبوع (ص ٥): «قَامَتْ»، وجاء في «ك» زيادة: «فَقَالَتْ فِعْلٌ؛ لِدُخُولِ تَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِئَةِ عَلَيْهِ، وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عِلَالَةِ الْفِعْلِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَهُوَ قَدْ، وَقِسْمٌ مُخْتَصٌّ بِالْمُضَارِعِ وَهُوَ السَّيْنُ وَسَوْفَ، وَقِسْمٌ مُخْتَصٌّ بِالْمَاضِي وَهُوَ تَاءُ التَّائِيثِ السَّاكِئَةِ». اهـ، قال ابن الحاج: «ولم يذكر علامة الأمر، وهي دلالتة على الطلب مع قبوله بياء المؤنثة المخاطبة أو نوني التوكيد؛ لأنها مركبة فبيهما تشويش على المبتدئ». العقد الجوهري (ص ٢١).

وَالْحَرْفُ يُعْرَفُ بِأَنَّهُ: مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْإِسْمِ، أَي: مَا يُعْرَفُ بِهِ الْإِسْمُ مِنْ: الْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَحُرُوفِ الْخَفْضِ.
وَمَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْفِعْلِ، أَي: مَا يُعْرَفُ بِهِ الْفِعْلُ مِنْ: قَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّائِكَةِ.

فَعَدَمُ صَلَاحِيَّتِهِ لِدَلِيلِ الْإِسْمِ وَلِدَلِيلِ الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ.
 وَنَظِيرُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(١): «جَ حَ خ»^(٢)، فَعَلَامَةُ الْجِيمِ نُقْطَةٌ مِنْ أَسْفَلٍ^(٣)، وَعَلَامَةُ الْخَاءِ^(٤) نُقْطَةٌ مِنْ فَوْقٍ^(٥)، وَعَلَامَةُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ عَدَمُ النُّقْطَةِ^(٦) بِالْكُلِّيَّةِ^(٧).

(١) في «ك» زيادة: «فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ»، وابن مالك هو الإمام العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الشافعي النحوي، ولد سنة ستمائة وكان إماماً في العربية والقراءات، ومصنفاته نافعة كثيرة مشهورة، منها كتاب التسهيل والكافية الشافية والخلاصة الألفية وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وغيرها، توفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة. البلغة في تراجم أئمة النحو والصرف للفيروز آبادي (ص ٢٦٩-٢٧٠) وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (١/ ١٣٠-١٣٧).

(٢) في ع: «ج خ ح».

(٣) في «أ» و«ز»: «مِنْ أَسْفَلِهَا»، وفي «س» و«ك»: «مِنْ أَسْفَلِهِ»، وعند الوفاي (ق ٣٥أ): «مِنْ تَحْتِهَا»، وأشار الوفاي إلى ورود المثبت في نسخة.

(٤) في «س» و«ع»: «الْخَاءُ الْمُعْجَمَةُ».

(٥) في «أ» و«ز»: «مِنْ فَوْقِهَا»، وفي «س» و«ك»: «مِنْ فَوْقِهِ».

(٦) في «ك»: «عَدَمُ النَّقْطِ».

(٧) نص كلام ابن مالك: «أشبه شيء بالكلمات الثلاثة: الجيم والخاء والحاء؛ فإنها ثلاثة جعل لاثنتين منها علامتان وجوديتان وهما النقطتان، وجعل علامة الثالث خلوه من النقط، فالاسم والفعل بمنزلة الجيم والخاء في الامتياز بعلامتين وجوديتين، والحرف بمنزلة الحاء في الامتياز بعلامة عدمية». شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (١/ ١٠٦).

بَابُ الْإِعْرَابِ - بِكْسَرِ الْهَمْزَةِ -

الْإِعْرَابُ فِي اصطلاح مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ مَعْنَوِيٌّ^(١): هُوَ تَغْيِيرُ أَحْوَالِ^(٢) أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ، حَقِيقَةً كَأَخِرِ «زَيْدٍ»، أَوْ حُكْمًا كَأَخِرِ «يَدٍ»^(٣).

وَالْمُرَادُ بِتَغْيِيرِ الْآخِرِ: تَصْيِيرُهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَخْفُوضًا، بَعْدَ أَنْ كَانَ مَوْقُوفًا قَبْلَ التَّرْكِيبِ^(٤).

وَالْمُرَادُ بِالْكَلِمِ هُنَا: الْإِسْمُ الْمُتَمَكِّنُ^(٥)، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ نُونُ^(٦) الْإِنَاثِ، وَلَمْ تُبَاشِرْهُ^(٧) نُونُ التَّوَكِيدِ.

لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، مُتَعَلِّقٌ بِـ «تَغْيِيرٍ» عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ لَهُ.

(١) أما في اصطلاح من يقول إنه لفظي فحده: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. حاشية النجاري (ق ٩٩).

(٢) قدره ليشمل تغيير الذات والصفة، ولا حاجة إليه، بل يجوز إبقاء المتن على عمومته، فيشمل تغيير الذات بأن يبدل حرف بحرف، وتغيير الصفة بأن تبدل حركة بحركة. حاشية الفيشي (ق ١٠ أ).

(٣) حقيقة: بأن لم يحذف منه شيء، أو حكماً: بأن حذف منه لام الكلمة لكثرة الاستعمال، كَيَدٍ وَدَمٍ، فَإِنْ أَصْلُهَا: يَدِي وَدَمِي، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ وَصَارَ الْإِعْرَابُ عَلَى الدَّالِ وَالْمِيمِ. العقد الجوهري (ص ٢٢).

(٤) موقوفاً: أي ساكناً لا متحركاً حركة إعراب ولا بناء، قبل التركيب مع عامل. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٣٩ أ)، وأما البناء فهو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل. الدرر الفرائد للشلبلي (ق ١٢ أ).

(٥) الاسم قسمان: متمكن وهو المعرب، وغير متمكن وهو المبني، والمتمكن قسمان: متمكن أمكن وهو المعرب المنصرف، وغير متمكن أمكن وهو المعرب غير المنصرف. الدرر الفرائد للشلبلي (ق ١٢ ب).

(٦) في «أ» و«س»: «بِآخِرِهِ بُنُونٌ»، وفي «ب»: «آخِرُهُ بُنُونٌ».

(٧) تباشره: أي تلتصق به. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٣٩ ب).

وَالْمُرَادُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ: تَعَاقُبُهَا^(١) عَلَى الْكَلِمِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا^(٢) وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ.

وَالْعَوَامِلُ جَمْعُ عَامِلٍ، وَالْمُرَادُ بِالْعَامِلِ: مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ^(٣) الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي^(٤) لِلْإِعْرَابِ، سَوَاءٌ كَانَ^(٥) ذَلِكَ الْعَامِلُ لَفْظِيًّا أَوْ^(٦) مَعْنَوِيًّا.

فَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ نَحْوُ: «جَاءَ» فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْفَاعِلَ الْمُقْتَضِيَّ لِلرَّفْعِ، وَنَحْوُ: «رَأَيْتُ» فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْمَفْعُولَ الْمُقْتَضِيَّ لِلنَّصْبِ، وَنَحْوُ: «الْبَاءِ» فَإِنَّهَا تَطْلُبُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ^(٧) الْمُقْتَضِيَّ لِلْجَرِّ^(٨).

وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ: الْإِبْتِدَاءُ، وَالتَّجَرُّدُ^(٩).

(١) تعاقبها: أي تغيرها، أو دخولها واحدا بعد واحد، ويحتمل أن المراد باختلاف العوامل تغيرها من العدم إلى الوجود. تعليق الدرة الشوانية (ق ٢٧).

(٢) في «ي»: «الدَّاخِلَةُ، أي: الْعَوَامِلُ عَلَيْهَا».

(٣) يتقوّم: أي يصح ويستقيم، وتقديم الجار والمجرور للاختصاص، أي يتقوّم به لا بغيره. حاشية النجاري (ق ١٠).

(٤) المقتضي: أي الطالب. فتح رب البرية للنبتيني (ق ٤٠).

(٥) في «أ» و«ب»: «أَكَانَ».

(٦) في «أ»: «أَمَّ».

(٧) المراد بالإضافة هنا النسبة المخصوصة، كإضافة المرور إلى زيد ونسبته إليه، لا الإضافة الاصطلاحية، فإنها لا تجتمع الجر بالحرف. حاشية النجاري (ق ١٠)، وفي حاشية «ب» تعليق: «أي: إضافة لغوية».

(٨) في «ي»: «فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْفَاعِلِيَّةَ الْمُقْتَضِيَّةَ لِلرَّفْعِ، وَنَحْوُ: «رَأَيْتُ» فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْمَفْعُولِيَّةَ الْمُقْتَضِيَّةَ لِلنَّصْبِ، وَنَحْوُ: «الْبَاءِ» فَإِنَّهَا تَطْلُبُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْمُقْتَضِيَّةَ لِلْجَرِّ»، وفي حاشية «ي» زيادة: «وَنَحْوُ لَمْ، فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْجَزْمَ» وكتب ناسخ «ي» فوق الزيادة: «كذا في بعض النسخ، وفي بعضها إسقاطه».

(٩) في «ز» والمطبوع (ص ٦): «وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ الْإِبْتِدَاءُ وَالتَّجَرُّدُ»، وفي «ب» و«س» =

وَالْمُرَادُ بِدُخُولِ الْعَوَامِلِ: مَجِيئُهَا لِمَا تَقْتَضِيهِ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ، سَوَاءً اسْتَمَرَّتْ أَمْ حُذِفَتْ^(١)، وَسَوَاءً تَقَدَّمَتْ عَلَى الْمَعْمُولَاتِ كـ «رَأَيْتُ زَيْدًا»، أَمْ تَأَخَّرَتْ^(٢) نَحْوُ: «زَيْدًا رَأَيْتُ».

وَقَوْلُ الْمَكُودِيِّ^(٣): «لِأَنَّ^(٤) الْعَوَامِلَ لَا تَكُونُ إِلَّا قَبْلَ الْمُعْرَبَاتِ^(٥)» جَرِيٌّ عَلَى الْأَصْلِ الْغَالِبِ^(٦).

= و«ي»: «وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ نَحْوُ الْإِبْتِدَاءِ وَالتَّجَرُّدِ»، قال الوفائي: «الابتداء في المبتدأ، والتجرد في الفعل المضارع، وإنما لم يقل الشارح رحمه الله: نَحْوُ الْإِبْتِدَاءِ إِلَى آخِرِهِ كَمَا تَقَدَّمُ فِي الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ مُنْهَضٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالتَّجَرُّدِ». الدرر السنية للوفائي (ق ٤٢٤ أ)، وقال الشيبيني (ق ٢٤ أ): «ولا عامل معنوي غير هذين، فما في بعض النسخ من زيادة «نَحْوُ» غير ظاهر».

(١) في «ز» و«س» و«ك» و«ي»: «أَوْ حُذِفَتْ».

(٢) في «ب» و«س» و«ك» و«ي»: «أَوْ تَأَخَّرَتْ».

(٣) الإمام العلامة اللغوي النحوي عبد الرحمن بن علي بن صالح المَكُودِي - بفتح الميم وضم الكاف مشددة عند السخاوي وغيره ومخففة عند آخرين - نسبا الفاسي المالكي، كان إماما بارعا في العلوم، له شرح على الأجرومية وشرحان على ألفية ابن مالك وغيرها من التصانيف النافعة المفيدة، توفي سنة سبع وثمانمائة وقيل سنة إحدى وثمانمائة. الضوء اللامع للسخاوي (٤/ ٩٧) ودرة الحجال لابن القاضي (٣/ ٨٤).

(٤) في «ي» و«ع» والمطبوع (ص ٦): «إِنَّ الْعَوَامِلَ» والمثبت هو الوارد في باقي النسخ، وشرح الأجرومية للمكودي (ص ٤).

(٥) في «ي» والمطبوع (ص ٦): «الْمَعْمُولَاتِ»، والمثبت هو الوارد عند المكودي (كما في نسخه الخطية، وإن كانت قد تصحفت في بعض الطبعات إلى: المغيرات) وكذا هو الوارد في باقي النسخ الخطية، وقال الإبراشي (ق ٣٢ ب): «المعربات، أي: المعمولات» اه، وعبارة المكودي وردت في شرحه على الأجرومية، ونصها: «وقوله: الداخلة عليها لفظا؛ لأن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات كما مثلنا، فهي داخلة عليها».

(٦) يمكن أن يجاب أيضا بأنه أراد أن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات بحسب الرتبة، يعني =

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا» حَالَانِ مِنْ «تَغْيِيرٍ»^(١)، يَعْنِي أَنَّ تَغْيِيرَ
أَوَاخِرِ الْكَلِمِ تَارَةً يَكُونُ فِي اللَّفْظِ نَحْوُ: «يَضْرِبُ زَيْدٌ»، وَ«لَنْ أَكْرَهَ»^(٢) حَاتِمًا،
و«لَمْ أَذْهَبْ بِعَمْرٍو».

فَتَلَفِظَ بِالرَّفْعِ فِي: «يَضْرِبُ» وَ«زَيْدٌ»^(٣)، وَبِالنَّصْبِ فِي: «أَكْرَهَ»
و«حَاتِمًا»^(٤)، وَبِالْجَزْمِ فِي: «أَذْهَبَ»، وَبِالْجَرِّ فِي: «عَمْرٍو».

وَتَارَةً يَكُونُ التَّغْيِيرُ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ، وَهُوَ الْمَنْوِيُّ، كَمَا تُنَوَّى
الضَّمَّةُ فِي: «مُوسَى يَخْشَى»^(٥)، وَالْفَتْحَةُ فِي: «لَنْ أَخْشَى»^(٦) الْفَتَى، وَالْكَسْرَةُ
فِي نَحْوِ^(٧): «مَرَزْتُ بِالرَّحَى»^(٨).

= أن رتبة العوامل التقدم على المعربات. تعليق الدرة الشنوية (ق ٢٩أ).

(١) ذكر الأزهري في إعراب الأجرومية (ق ٣ب) ثلاثة أوجه في إعراب: «لفظًا أو تقديرًا»،
الأول: أن يكونا مصدرين منصوبين على المفعولية المطلقة على حذف مضاف، والتقدير:
تغيير لفظ أو تغيير تقدير، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه،
والثاني: أن يكونا حالين على التأويل باسم المفعول، والتقدير: ملفوظا به أو مقدرًا،
والثالث: أن يكونا منصوبين على نزع الخافض، والتقدير: في اللفظ أو في التقدير، وذكر
أن أولى الأوجه الأول، وأما الثاني والثالث فموقوفان على السماع.

(٢) يحتمل أن يكون ضبطها: «أَكْرَهَ»، والمثبت هو الوارد في «ب» و«ي» وأما باقي النسخ
فمحتملة لهما.

(٣) في «ك» و«ي»: «يَضْرِبُ زَيْدٌ».

(٤) في «ك» و«ي»: «أَكْرَهَ حَاتِمًا».

(٥) في «س»: «فِي نَحْوِ مُوسَى وَيَخْشَى».

(٦) في «ي»: «يَخْشَى» بدل: «أَخْشَى».

(٧) «نَحْوِ» لا توجد في المطبوع (ص ٦).

(٨) الرحى: هي التي يطحن بها، والرحى من الأرض مكان مستدير غليظ يكون بين رمال.

لسان العرب (١٤/٣١٢-٣١٣).

فَمُوسَى وَيَخْشَى مَرْفُوعَانَ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ، وَأَخْشَى^(١) وَالْفَتَى مَنْصُوبَانِ
بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ، وَالرَّحَى مَخْفُوضٌ^(٢) بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ.

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَوْ تَقْدِيرًا^(٣)»، وَ«أَوْ» هُنَا لِلتَّقْسِيمِ، لَا لِلتَّرْدِيدِ^(٤).

وَكَيْفِيَّةُ الْإِعْرَابِ^(٥) اللَّفْظِيَّ:

أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ^(٦): «يَضْرِبُ زَيْدٌ»:

يَضْرِبُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ^(٧)، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ،
وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعُ: التَّجَرُّدُ مِنْ^(٨) النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ.

وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ يَضْرِبُ^(٩)، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي
آخِرِهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعُ: «يَضْرِبُ».

(١) في «ي»: «وَيَخْشَى».

(٢) في حاشية «ي»: قوله: الرحى مخفوض، أي لفظها مخفوض، وفي بعض النسخ: مَخْفُوضَةٌ،
والأولى أولى؛ لأن الكلام على اللفظ، ولا نظر لكونه مؤنثا ولا مذكرا.

(٣) في «ز»: «وَتَقْدِيرًا»، وفي المطبوع (ص ٦) ونسخة أشار إليها ناسخ «ي»: «لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا».

(٤) المراد: لا للشك، فكان الأولى أن يقول: لا للتردد؛ لأن التردد التشكيك. فتح رب البرية
للنبتية (ق ٤١ ب).

(٥) أراد بالإعراب هنا تطبيق المركب على القواعد النحوية مطلقا سواء كان مبنيا أو معربا، فلا
ينافي ذلك قوله: لن حرف نفي ونصب، مع أن الحروف مبنية، وليس المراد به هنا مقابل
البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا. حاشية المدابغي (ق ٤٧ ب).

(٦) «نَحْوٍ» لا توجد في «ك».

(٧) في «ز» زيادة: «لِتَجَرُّدِهِ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ».

(٨) في «أ» و«س»: «عَنِ النَّاصِبِ».

(٩) «يَضْرِبُ» لا توجد في «ك»، وفي المطبوع (ص ٧): «فَاعِلٌ يَضْرِبُ».

وَتَقُولُ فِي مِثْلٍ ^(١): «لَنْ أَكْرَهُ حَاتِمًا»:

لَنْ: حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ ^(٢).

وَأَكْرَهُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ ^(٣)، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ،
وَالنَّاصِبُ لَهُ «لَنْ» ^(٤).

وَحَاتِمًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ ^(٥)، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرَةٍ فِي
آخِرِهِ، وَالنَّاصِبُ لَهُ «أَكْرَهُ».

وَتَقُولُ فِي ^(٦): «لَمْ أَذْهَبْ بِعَمْرٍو»:

لَمْ: حَرْفُ نَفْيٍ وَجَزْمٍ ^(٧).

وَأَذْهَبْ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ ^(٨)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونُ آخِرِهِ لَفْظًا،
وَالْجَازِمُ لَهُ «لَمْ».

(١) في «ي»: «مِثَالٌ» بدل: «مِثْلٍ»، قال الناسخ: «قوله: فِي مِثَالٍ لَنْ أَكْرَهُ، أَي فِي لَنْ أَكْرَهُ وَمَا شَابِهَهُ،
وَفِي نَسْخَةٍ فِي مِثْلٍ، وَهِيَ بِمَعْنَى، وَعَبْرَ هُنَا بِمِثْلٍ، وَكَمَا مَرَّ بِقَوْلِهِ: فِي نَحْوِ يَضْرِبُ لِلتَّفْنِ، وَلَمْ يَقُلْ
مِثْلَ ذَلِكَ فِي: لَمْ أَذْهَبْ اكْتِفَاءً بِمَا سَبَقَ، بَلْ فِي بَعْضِ النِّسْخِ: وَتَقُولُ فِي مِثَالٍ لَمْ أَذْهَبْ».

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ (ص ٧) زِيَادَةٌ: «وَأَسْتَقْبَالٌ».

(٣) فِي «ك» و«ع» و«ي» وَالْمَطْبُوعِ (ص ٧) وَالشَّيْبَانِي (ق ١٢٥) «مَنْصُوبٌ بِلَنْ» زِيَادَةٌ: بِلَنْ،
وَانْظُرْ قَوْلَ الشَّيْبَانِي فِي الْحَاشِيَةِ الْآخِلَةِ.

(٤) قَالَ الشَّيْبَانِي (ق ١٢٥): «وَالنَّاصِبُ لَهُ لَنْ مَكْرَرٌ مَعَ قَوْلِهِ: مَنْصُوبٌ بِلَنْ؛ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ لَنْ
هِيَ النَّاصِبَةُ، وَكَذَا يُقَالُ فِي بَعْضِ مَا يَأْتِي».

(٥) «وَهُوَ مَنْصُوبٌ» لَا تَوْجَدُ فِي «ب» و«ز» و«س» و«ك».

(٦) فِي «س»: «فِي مِثْلٍ لَمْ أَذْهَبْ»، زِيَادَةٌ: مِثْلٍ، وَفِي حَاشِيَةِ «ي»: «فِي بَعْضِ النِّسْخِ: وَتَقُولُ
فِي مِثَالٍ لَمْ أَذْهَبْ».

(٧) فِي «ز» و«س» وَالْمَطْبُوعِ (ص ٧) زِيَادَةٌ: «وَقَلْبٍ»، وَفِي «ك»: «حَرْفُ جَزْمٍ وَنَفْيٍ».

(٨) فِي «ك» و«ع» و«ي» وَالْمَطْبُوعِ (ص ٧): «مَجْزُومٌ بِلَمْ».

وَبِعَمْرٍو: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرَّهْ كَسْرَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالْجَارُّ لَهُ «الْبَاءُ».
وَكَيْفِيَّةُ الْإِعْرَابِ التَّقْدِيرِيٌّ^(١):

أَنْ تَقُولَ فِي^(٢): «مُوسَى يَخْشَى»:

مُوسَى: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ فِي الْأَلِفِ^(٣)، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ،
وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعُ: الْإِبْتِدَاءُ^(٤).

وَيَخْشَى: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ فِي آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا
التَّعَذُّرُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعُ: التَّجَرُّدُ، وَفَاعِلٌ يَخْشَى مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ^(٥) جَوَازًا^(٦)، وَهُوَ
وَفَاعِلُهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِمُوسَى، وَالرَّافِعُ لِمَحَلِّ الْجُمْلَةِ
الْوَاقِعَةِ خَبَرًا: الْمُبْتَدَأُ^(٧).

وَتَقُولَ فِي^(٨): «لَنْ أَخْشَى الْفَتَى»:

لَنْ: حَرْفٌ نَفْيٍ وَنَصْبٍ^(٩)، وَأَخْشَى: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِلَنْ، وَعَلَامَةٌ

(١) أي الذي تقدر علامته. حاشية القليوبي (ق ١٤ أ).

(٢) في «س» و«ع» والمطبوع (ص ٧): «في مثل»، بزيادة: مثل.

(٣) في «ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٧): «على الألف».

(٤) في «ي»: «وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعُ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ»، قال الناسخ: «وفي بعض النسخ إسقاط: مَعْنَوِيٌّ».

(٥) «فيه» لا توجد في «أ» و«ب».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ٧) زيادة: «تَقْدِيرُهُ هُوَ».

(٧) في «ي»: «هُوَ الْمُبْتَدَأُ».

(٨) في «س» و«ي»: «في نحو».

(٩) في «أ» و«ب»: «نَصْبٍ وَنَفْيٍ»، وفي المطبوع (ص ٧) زيادة: «وَأَسْتَقْبَالٍ»، وفي «ي»: «حَرْفٌ نَصْبٍ فقط».

نَصْبِهِ فَتَحَةً مُقَدَّرَةً فِي الْأَلْفِ^(١)، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ.

وَالْفَتَى: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِأَخْشَى^(٢)، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الْأَلْفِ^(٣)، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ.

وَتَقُولُ فِي: «مَرَرْتُ بِالرَّحَى»:

مَرَرْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، الْفِعْلُ مَرٌّ^(٤)، وَالْفَاعِلُ النَّاءُ^(٥).

وَبِالرَّحَى: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَالْمَجْرُورُ مَخْفُوضٌ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ.

هَذَا إِذَا كَانَتِ الْأَلْفُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَحذُوفَةً، نَحْوُ^(٦): «جَاءَ فَتَى» وَ«رَأَيْتُ فَتَى» وَ«مَرَرْتُ بِفَتَى» فَإِنَّكَ تَقُولُ: فِي الرَّفْعِ: عَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ الْمَحذُوفَةِ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(٧)، وَفِي النَّصْبِ: عَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ الْمَحذُوفَةِ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَفِي الْجَرِّ: عَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ الْمَحذُوفَةِ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

(١) في «أ» و«ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٧): «عَلَى الْأَلْفِ».

(٢) في «ب» و«س» و«ك» و«ي»: «بِأَخْشَى».

(٣) في «ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٧): «عَلَى الْأَلْفِ».

(٤) في «س» و«ع» و«ي»: «حَدُّ الْفِعْلِ مَرٌّ»، قال في حاشية «ي»: «في نسخة إسقاط: حد،

فيكون الفعل مبتدأ»، قال الوفاي: «وفي نسخة: حَدُّ الْفِعْلِ مَرٌّ، فحد بمعنى محدود». الدرّة

السنينة (ق ٤٩ أ)، وقال المدابغي (ق ٤٨ ب): «قوله: حَدُّ الْفِعْلِ مَرٌّ، الأولى حد الفعل الرءاء؛

لأن الحد بمعنى الآخر، وفي بعض النسخ: الْفِعْلُ مَرٌّ».

(٥) في «ك»: «وَالنَّاءُ فَاعِلٌ».

(٦) في «ي»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٧) أي لدفع التقاء الساكنين. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٤٢ ب).

وَتَقُولُ فِيمَا إِذَا مَنَعَ مِنْ ظُهُورِ الْحَرَكَةِ ^(١) الْإِسْتِثْقَالُ ^(٢)، نَحْوُ: «جَاءَ الْقَاضِي»، فَالْقَاضِي: فَاعِلٌ بِجَاءَ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ ^(٣) وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْإِسْتِثْقَالُ.

و«مَرَرْتُ بِالْقَاضِي»، فَالْقَاضِي: مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ ^(٤)، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْإِسْتِثْقَالُ.

هَذَا ^(٥) إِذَا كَانَتِ الْيَاءُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ ^(٦) كَانَتْ مَحذُوفَةً، نَحْوُ: «جَاءَ قَاضٍ» وَ«مَرَرْتُ بِقَاضٍ» فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي الرَّفْعِ: عَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ^(٧)، وَفِي الْجَرِّ كَذَلِكَ.

وَقَسْ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَا أَشَبَّهَا، فَحَيْثُ كَانَ فِي ^(٨) آخِرِ الْإِسْمِ الْمُعْرَبِ

(١) في «ز» و«س» و«ك»: «من ظهورها الحركة»، وضرب ناسخ «ز» على كلمة الحركة، وضرب ناسخا «س» و«ك» على الضمير «ها».

(٢) فيه إشارة إلى الفرق بين المنقوص والمقصور، والفرق بينهما أن المقصور: كل اسم معرب في آخره ألف لازمة، نحو الفتى، والمنقوص: كل اسم معرب في آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو القاضي. حاشية النجاري (ق ١١ ب).

(٣) «وَهُوَ مَرْفُوعٌ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«ك» و«ي».

(٤) في «أ» و«ب» و«ك»: «فِي الْيَاءِ».

(٥) في المطبوع (ص ٨): «هَذَا كَلَّةٌ»، قال الوفاي: «هذا مبتدأ، وكله توكيد، والظرف بعده خبر». الدرة السنية (ق ٥٠ ب).

(٦) في ب: «فَإِذَا».

(٧) في «ك» زيادة: «وَهُمَا الْيَاءُ وَالتَّوْنُ».

(٨) «فِي» لا توجد في «س»، ففيه: «فَحَيْثُ كَانَ آخِرُ»، قال القليوبي (ق ١٤ ب): «لو أسقط لفظ «فِي» لكان أولى، وكذا ما يأتي».

حَرْفٌ صَحِيحٌ، أَوْ حَرْفٌ^(١) يُشْبِهُ الصَّحِيحَ كَالْوَاوِ وَالْيَاءِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهُمَا^(٢) كـ «دَلُو» و «ظَنِّي»^(٣)، فَالْإِعْرَابُ ظَاهِرٌ فِيهِ^(٤).

وَحَيْثُ كَانَ فِي^(٥) آخِرِهِ أَلِفٌ^(٦)، أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا^(٧)، فَالْإِعْرَابُ مُقَدَّرٌ فِيهِ، إِلَّا أَنَّ الْأَلِفَ تُقَدَّرُ^(٨) فِيهَا الْحَرَكَةُ تَعَذُّرًا؛ لِكَوْنِهَا لَا تَقْبَلُ التَّحْرِيكَ، وَالْيَاءُ تُقَدَّرُ^(٩) فِيهَا الْحَرَكَةُ اسْتِثْقَالًا؛ لِكَوْنِهَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ، وَلَكِنَّهَا ثَقِيلَةٌ عَلَيْهَا.

وَالْمُرَادُ بِالْأَلِفِ: الْأَلِفُ فِي اللَّفْظِ، وَلَا التِّفَاتِ إِلَى كَوْنِهَا^(١٠) تُكْتَبُ يَاءً فِي مِثْلِ: «يَخْشَى» وَ «الْفَتَى».

فَظَهَرَ أَنَّ لِآخِرِ كُلِّ مِنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُعْرَبِينَ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ^(١١)، وَأَنَّ

(١) في «ب» و «س»: «أَوْ حَرْفٌ عِلَّةٌ».

(٢) في «س» والمطبوع (ص ٨): «مَا قَبْلَهَا».

(٣) هما يشبهان الحرف الصحيح في تحملهما للحركات الثلاث، وظهورها عليهما للخفة.

حاشية الإبراشي (ق ٣٧أ).

(٤) في «ع» والمطبوع (ص ٨): «ظَاهِرٌ فِي آخِرِهِ».

(٥) «فِي» لا توجد في «س».

(٦) في «س» و «ك» و «ي» والمطبوع (ص ٨) زيادة: «كَالْفَتَى»، ووضع ناسخ «ي» فوقها حرف

«خ» دليلا على ثبوتها في نسخة.

(٧) في «س» و «ك» والمطبوع (ص ٨) زيادة: «كَالْقَاضِي».

(٨) في «ب» و «ك»: «يُقَدَّرُ».

(٩) في «ب» و «ك»: «يُقَدَّرُ».

(١٠) في «ي»: «لِكَوْنِهَا».

(١١) يحتمل أن يراد بها كون الإعراب ملفوظا به أو مقدرا تعذرا أو مقدرا للثقل، ويحتمل أن

يراد أنواع الإعراب وهي الرفع والنصب والخفض في الاسم، والرفع والنصب والجزم في

الفعل. حاشية القليوبي (ق ١٥أ).

الِإِنْتِقَالَ^(١) مِنَ الْوَقْفِ إِلَى الرَّفْعِ وَمِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ وَمِنَ النَّصْبِ إِلَى غَيْرِهِ هُوَ الْإِعْرَابُ^(٢)، وَأَنَّ تِلْكَ الْأَحْوَالَ الْمُنتَقَلُ إِلَيْهَا تُسَمَّى أَنْوَاعَ الْإِعْرَابِ مَجَازًا^(٣)، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ بِقَوْلِهِ:

وَأَقْسَامُهُ، أَي: أَقْسَامُ الْإِعْرَابِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ **أَرْبَعَةٌ**^(٤):
رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ^(٥)، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ»، وَ«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ».
وَحَفْضٌ فِي اسْمٍ، نَحْوُ: «بِزَيْدٍ»^(٦).
وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ».

(١) قال القليوبي (ق ١٥ أ): «ليس الانتقال إعراباً قطعاً، وفي بعض النسخ: وَأَنَّ تِلْكَ الْأَحْوَالَ الْمُنتَقَلُ إِلَيْهَا... إلخ، وهي الصواب».

(٢) لو قال: من الوقف إلى غيره ومن الرفع إلى غيره، بإثبات لفظة «غير» كما قال ومن النصب إلى غيره لكان أولى. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٤٤ أ).

(٣) إنما قال مجازاً؛ لأن حقيقة الإعراب هو الانتقال من الوقف إلى الرفع، ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى غيره كما تقدم آنفاً. الدرر الفرائد للشلبي (ق ١٣ أ)، وقال القليوبي (ق ١٥ أ): «قوله: مجازاً، هو ساقط من غالب النسخ، وهي الصواب؛ لأنها أنواع حقيقة».

(٤) الرفع لغة: العلو والارتفاع، والنصب: الاستواء والاستقامة، والخفض: التواضع والخضوع، والجزم: القطع، وأما اصطلاحاً فيقال في كل منها على أن الإعراب معنوي: تغيير مخصوص في آخر كذا علامته كذا وما ناب عنه، وعلى أنه لفظي يقال: الرفع: هو نفس الضمة وما ناب عنها، ويقاس عليه البقية. حاشية القليوبي (ق ١٥ ب) والمدابغي (ق ٥٢ ب).

(٥) في «ي»: «في الاسم والفعل»، وكذا ورد فيها لاحقاً في نفس الفقرة: «وَحَفْضٌ فِي الْإِسْمِ»، و«وَجَزْمٌ فِي الْفِعْلِ».

(٦) في «ز» و«س» و«ع» والمطبوع (ص ٨): «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ».

هَذَا عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ، وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ: الرَّفْعُ نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ»، وَالنَّصْبُ نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، وَالْخَفْضُ نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

وَلَا جَزْمَ فِيهَا، أَيْ: لَا جَزْمَ فِي الْأَسْمَاءِ.

وَلِلْأَفْعَالِ الْمُعَرَّبَةِ مِنْ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ: الرَّفْعُ نَحْوُ: «يَقُومُ»^(١)، وَالنَّصْبُ نَحْوُ: «لَنْ يَقُومَ»، وَالْجَزْمُ نَحْوُ: «لَمْ يَقَمْ».

وَلَا خَفْضَ فِيهَا، أَيْ: لَا خَفْضَ فِي الْأَفْعَالِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْسَامَ الْأَرْبَعَةَ تَرْجِعُ إِلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ مُشْتَرَكٍ، وَقِسْمٍ مُخْتَصٍّ.

فَالْمُشْتَرَكُ شَيْئَانِ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْمُخْتَصُّ شَيْئَانِ: الْخَفْضُ، وَالْجَزْمُ. وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ، وَأَنَّ الْخَفْضَ يَخْتَصُّ بِالْإِسْمِ، وَأَنَّ الْجَزْمَ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ.

وَذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ كَرَّرَ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ مَعَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، وَخَصَّ الْأَسْمَاءَ بِالْخَفْضِ وَنَفَى عَنْهَا الْجَزْمَ، وَخَصَّ الْأَفْعَالُ بِالْجَزْمِ وَنَفَى عَنْهَا الْخَفْضَ.

ثُمَّ^(٢) لِكُلِّ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْخَفْضِ وَالْجَزْمِ عِلَامَاتٌ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، فَلِذَلِكَ عَقَّبَهَا^(٣) بِقَوْلِهِ:

(١) فِي الْمَطْبُوعِ (ص ٨): «يَقُومُ زَيْدٌ».

(٢) فِي «ع»: «ثُمَّ إِنَّ».

(٣) فِي «ع» وَالْمَطْبُوعِ (ص ٩): «أَعَقَّبَهَا».

بَابُ مَعْرِفَةِ^(١) عِلَامَاتِ أَقْسَامِ الإِعْرَابِ

الَّتِي هِيَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَالْجَزْمُ.

لِلرَّفْعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ^(٢) أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

قَدَّمَ الضَّمَّةَ لِأَصَالَتِهَا، وَثَنَّى بِالْوَاوِ لِكَوْنِهَا^(٣) تَنْشَأُ عَنِ الضَّمَّةِ^(٤) إِذَا أُشْبِعَتْ^(٥) فَهِيَ بِنْتُهَا، وَثَلَّثَ بِالْأَلِفِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْوَاوِ^(٦) فِي الْمَدِّ وَاللَّيْنِ^(٧)، وَخَتَمَ بِالنُّونِ لِضَعْفِ شَبْهِهَا^(٨) بِحُرُوفِ الْعِلَّةِ فِي الْغَنَةِ^(٩)

(١) في «ي»: «بَابُ بَيَانِ مَعْرِفَةِ».

(٢) أي سواء كان في الأسماء أو في الأفعال. الدرر الفرائد للشلبى (ق ١٤ أ).

(٣) في «ز» و«س»: «لِأَنَّهَا».

(٤) في «أ»: «تَنْشَأُ عَنْهَا عَنِ الضَّمَّةِ»، وفي «ز» و«ي»: «تَنْشَأُ عَنْهَا، أَي: عَنِ الضَّمَّةِ» وضرب ناسخ «ز» على قوله: «عَنْهَا أَي».

(٥) إشباع الحروف: توفيرها، أي تكثيرها بأن زيد في النطق بها فوق طبيعتها. فتح رب البرية (ق ٧ ب).

(٦) أي نظيرتها ومشاركتها. حاشية الإبراشي (ق ١٤ أ).

(٧) حرف اللين: هو حرف العلة الساكن، نحو: يَوْمٌ وَيْنٌ وَفَتًى، وحرف المد: هو حرف العلة الساكن الذي قبله حركة تجانسه، نحو: يَقْضِي وَيَدْعُو وَيَخْشَى. حاشية محاسن (ق ١٣ أ).

(٨) عند الشنواني (ق ٣٦ أ): «لِشَبْهِهَا»، وقال الفيثي (ق ١٢ ب): «في بعض النسخ: لِشَبْهِهَا».

(٩) الغنة نون خفيفة ساكنة تخرج من الخيشوم تصحب النون الساكنة والتنوين والميم حال إدغامهن وإخفائهن. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٤٧ ب)، وأشار بقوله: «في الغنة» إلى محل وجود الشبه الضعيف، وبقوله: «عند سكونها» إلى حالة وجود الشبه المذكور وهو وجود المد فيها حينئذ. حاشية القليوبي (ق ١٦ أ)، وقال محاسن: «قوله وختم بالنون... إلى آخره، =

عِنْدَ سُكُونِهَا^(١).

وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الْأَرْبَعِ مَوَاضِعُ تَخْتَصُّ بِهَا.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الأَوَّلُ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ^(٢)، سَوَاءٌ كَانَ^(٣) لِمُذَكَّرٍ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَالْفَتَى^(٤)»، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ^(٥)، نَحْوُ: «جَاءَتْ هِنْدٌ وَحُبْلَى».

وَالثَّانِي: فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، سَوَاءٌ كَانَ^(٦) لِمُذَكَّرٍ، نَحْوُ: «جَاءَ الرِّجَالُ وَالْأَسَارَى^(٧)»، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ^(٨)، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْهُنُودُ وَالْعَذَارَى».

وَالْمُرَادُ بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ: مَا تَغَيَّرَ فِيهِ بِنَاءٌ مُفْرَدِهِ.

= ظاهر هذا أن حروف العلة فيها غنة وأن النون إذا سكنت كذلك، فأشبهت النون حروف العلة في الغنة، وهذا شبه ضعيف، فأخرت النون لذلك». حاشية محاسن (ق ١١٣).

(١) قال ابن الحاج: الأولى في علة تأخير النون كونها علامة في خصوص الأفعال. العقد الجوهري (ص ٢٨).

(٢) المراد بالمفرد هنا: ما ليس مثني، ولا مجموعاً، ولا من الأسماء الخمسة. حاشية القليوبي (ق ١٦ ب).

(٣) في «أ» و«ب»: «أَكَانَ».

(٤) في المطبوع (ص ٩) زيادة: «وَالْقَاضِي»، ولا توجد في باقي النسخ عدا «ز» حيث كتبها الناسخ ثم ضرب عليها، قال محاسن (ق ١٣ ب): «ولم يمثل مع الفتى بغيره من المقدر كالقاضي؛ لأن مقصوده بتمثيله الفتى التمثيل للمقدر، وهو يحصل بقسم واحد».

(٥) في «ك» و«ي»: «أُمُّ لِمُؤَنَّثٍ».

(٦) في «أ» و«ب» و«ي»: «أَكَانَ».

(٧) الأسارى (بفتح الهمزة وضمها): جمع أسرى (بفتح الهمزة)، جمع أسير، فالأسارى جمع الجمع. حاشية أبي النجا (ص ٣٨).

(٨) في «ك» و«ي»: «أُمُّ لِمُؤَنَّثٍ».

(٩) في «أ» و«ب»: «جَاءَ»، قال الوفائي: «في بعض النسخ: «جَاءَ» من غير تاء، والأولى منه: «جَاءَتْ» بإثباتها؛ لأنه مؤنث حقيقي، والتذكير على إرادة الجمع». الدرر السنية (ق ٦٠ ب).

وَهُوَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْمُفْرَدِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ شَكْلٍ، نَحْوُ: «صِنُو^(١) وَصِنَوَانٍ».

الثَّانِي: التَّغْيِيرُ بِالنَّقْصِ عَنِ الْمُفْرَدِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ شَكْلٍ، نَحْوُ: «تُخَمَّة^(٢) وَتُخَمٍ».

الثَّالِثُ: التَّغْيِيرُ بِتَبْدِيلِ الشَّكْلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ، نَحْوُ: «أَسَدٍ وَأُسْدٍ»^(٣).

الرَّابِعُ: التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ عَنِ^(٤) الْمُفْرَدِ مَعَ تَغْيِيرِ الشَّكْلِ، كَذ: «رَجُلٍ وَرَجَالٍ».

الخَامِسُ: التَّغْيِيرُ بِالنَّقْصِ عَنِ الْمُفْرَدِ مَعَ تَغْيِيرِ الشَّكْلِ، كَذ: «رَسُولٍ وَرُسُلٍ».

السَّادِسُ: التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ وَتَغْيِيرِ الشَّكْلِ، نَحْوُ: «غُلَامٍ وَغُلَمَانٍ»^(٥).

فَهَذِهِ كُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ.

(١) هو من الألفاظ المشتركة، يقال لحفرة تحفر في الأرض، ولأخي الرجل لأبيه وأمه، ولفرع الشجرة. الكواكب الدرية للدجاني (ق٤٨أ).

(٢) التخمّة: هي خروج المعدة عن الاستقامة؛ بسبب إدخال الطعام قبل انهضام الطعام الأول. الكواكب الدرية للدجاني (ق٤٨أ).

(٣) المفرد بفتحيتين، والجمع بضميتين، وقد تسكن سين الجمع. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٢٩).

(٤) في «ز» و«ي» والمطبوع (٩): «على» بدل: «عن».

(٥) أما الزيادة في غلمان فبالألف والنون، وأما النقص فنقص الألف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد، وأما تغيير الشكل فظاهر، فعرفت أن ألف غلمان غير ألف غلام لاختلاف محلّهما. حاشية المدابغي (ق٥٩أ).

وَالْمَوْضِعُ الثَّالِثُ: فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ^(١)، وَهُوَ: مَا جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ».

وَتَقْيِيدُ الْجَمْعِ بِالتَّائِيثِ وَالسَّلَامَةِ جَرِي^(٢) عَلَى الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ^(٣) لِمُذَكَّرٍ، نَحْوُ: «إِصْطَبَلَاتٍ» جَمْعُ^(٤) إِصْطَبَلٍ^(٥)، وَقَدْ يَكُونُ مُكَسَّرًا، نَحْوُ: «حُبْلَيَاتٍ» جَمْعُ حُبْلَى.

وَالرَّابِعُ: فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي^(٦) لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ^(٧) يُوجِبُ بِنَاءَهُ، كَنَوْنِ النُّسُوءِ، نَحْوُ: «يَتَرَبَّصْنَ»، أَوْ نَوْنِ^(٨) التَّوَكِيدِ، نَحْوُ: ﴿لَيْسُ جَنَّ وَلَيْكُونَا﴾^(٩)، أَوْ يَنْقُلُ إِعْرَابَهُ^(١٠)، كَأَلْفِ الْإِثْنَيْنِ، نَحْوُ: «يَضْرِبَانِ»، أَوْ وَاوٍ

(١) السالم: أي مفردة من التغيير، وهو صفة لجمع كما قال بعضهم، وجوز كونه صفة للمؤنث؛ إذ هو الموصوف بالسلامة حقيقة؛ لأنه واقع على المفرد. حاشية ابن علان (ق ١٥٢).

(٢) هكذا ضبطت في «أ» و«ي»، قال الوفائي: وقوله: وتقييد، مبتدأ ومضاف إليه، وخبره: جَرِي، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، أي: جَارٍ عَلَى الْغَالِبِ، أَوْ ذُو جَرِيٍّ. الدرر السنية (ق ١٦٣).

(٣) في المطبوع (ص ٩): «يَكُونُ جَمْعًا»، بزيادة: جَمْعًا.

(٤) قال الوفائي: بالجر بدل من إصطبلات، أو بالنصب بتقدير أعني، أو بالرفع بتقدير هو، والأول أولى. الدرر السنية (ق ٦٣ ب).

(٥) إصطبل بكسر الهمزة، وهي همزة قطع. تعليق الدرر الشنوانية (ق ١٣٦)، وهو موقف الفرس والداية، وليس عربيًا. حاشية المدابغي (٥٩ ب).

(٦) في «أ»: «إِذَا» بدل: «الَّذِي».

(٧) في «ب» و«س» زيادة: «أَيُّ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ مَا».

(٨) في «س» و«ي»: «نُونِي».

(٩) سورة يوسف، الآية (٣٢).

(١٠) أي ينقل إعراب الفعل المضارع بالحركات إلى الإعراب بالحروف. حاشية الإبراشي (ق ٤٧ أ).

الْجَمْع، نَحْوُ: «يَضْرِبُونَ»، أَوْ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «تَضْرِبِينَ».
وَمِثَالُ الْمُضَارِعِ^(١) الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ^(٢): «يَضْرِبُ»
و«يَخْشَى».

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ:
الْأَوَّلُ: فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ^(٣)، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ».
وَسُمِّيَ^(٤) سَالِمًا لِسَلَامَةِ بِنَاءِ الْمُفْرَدِ فِيهِ^(٥)، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ زِيَادَةِ الْوَاوِ
وَالنُّونِ^(٦)، أَوْ الْيَاءِ وَالنُّونِ^(٧).
وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ^(٨)،
وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ، نَحْوُ: «هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ».
فَتَرْفَعُ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

-
- (١) في «ز» والمطبوع (ص ٩): «وَمِثَالُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ».
(٢) في «ز» و«ع» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص ٩) زيادة: «نَحْوُ».
(٣) قال ابن الحاج: «حده تقريبا على المبتدئ: هو ما جمع بواو ونون في حالة الرفع،
وبياء ونون في حالتي الجر والنصب». العقد الجوهري (ص ٢٩)، وأيسر منه تعريف
الأجهوري: «هو ما زيد في آخره واو ونون، أو ياء ونون، فدل على جماعة». الفوائد
الأجهورية (ق ٢٤ ب).
(٤) في «س»: «وُيُسَمَّى».
(٥) قال ناسخ «ي»: «في نسخة: لِسَلَامَةِ بِنَاءِ وَاحِدِهِ».
(٦) في «س» والمطبوع (ص ٩) زيادة: «رَفْعًا».
(٧) في «أ» والمطبوع (ص ٩) زيادة: «نُصْبًا وَجَرًّا».
(٨) حموك بكسر الكاف؛ لأنه قريب الزوج، وعلى جواز إطلاقه على أقارب الزوجة الذي هو
الراجح يجوز فتحها. حاشية القليوبي (ق ١٧ ب).

وَاسْتَغْنَى عَنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِهَا: مُفْرَدَةً، مُكَبَّرَةً، مُضَافَةً لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِكَوْنِهِ ذَكَرَهَا كَذَلِكَ.

وَأَسْقَطَ الْهَنْ^(١) تَبَعًا لِلْفَرَاءِ^(٢) وَالزَّجَاجِيِّ^(٣)؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهُ بِالْحُرُوفِ لُغَةً قَلِيلَةً^(٤).

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ»، فَالزَّيْدَانِ: فَاعِلٌ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ الْأَلِفُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ^(٥).

وَأَمَّا التَّوْنُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَثْنِيَّةٍ، وَهُوَ الْأَلِفُ، نَحْوُ: «يَضْرِبَانِ» وَ«تَضْرِبَانِ» - بِالتَّحْتَانِيَّةِ وَالْفَوْقَانِيَّةِ - أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ لِمُذَكَّرٍ، وَهُوَ الْوَاوُ، نَحْوُ: «يَضْرِبُونَ» وَ«تَضْرِبُونَ» - بِالتَّحْتَانِيَّةِ وَالْفَوْقَانِيَّةِ - أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، وَهِيَ^(٦) الْيَاءُ التَّحْتَانِيَّةُ، نَحْوُ: «تَضْرِبِينَ».

(١) الهن: قيل اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك، وقيل عما يستقبح التصريح به، وقيل عن الفرج خاصة. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٣٧أ)، والمراد بالإسقاط عدم الذكر، أي: تركه ولم يأت به. حاشية الدجاني (ق ٥١ب).

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي المعروف بالفراء، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد شيخه الكسائي، له مصنفات منها كتاب معاني القرآن، توفي سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة. إنباه الرواة للقفطي (٤/٧-٢٣) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٣٣٣).

(٣) سبق التعريف به، وقد أسقط الزجاجي الهن في كتابه الجمل فقال في باب الإعراب: «والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة، وهي: أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال». الجمل في النحو (ص ٣)، وفي «ب»: الزَّجَاجُ.

(٤) والكثير إعرابه بالحركات. حاشية الإبراشي (ق ٤٩أ).

(٥) في «س» زيادة: «لِأَنَّهُ مُنْنِي».

(٦) في «ب» و«س»: «وَهُوَ».

وَتُسَمَّى الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ^(١)، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهَا ثُبُوتُ النُّونِ^(٢) نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عِلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

قَدَّمَ الْفَتْحَةَ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ^(٣)، وَأَعَقَبَهَا بِالْأَلِفِ لِأَنَّهَا تَنْشَأُ عَنْهَا^(٤)، وَثَلَّثَ بِالْكَسْرَةِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْفَتْحَةِ فِي التَّحْرِيكِ، وَأَعَقَبَهَا بِالْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنْتُ الْكَسْرَةِ، وَخَتَمَ بِحَذْفِ النُّونِ لِبُعْدِ الْمُشَابَهَةِ^(٥) فِيهَا.

وَلِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْعِلَامَاتِ الْخَمْسِ مَوَاضِعٌ تَخْصُهَا.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَبَدَ اللَّهُ وَالْفَتَى»^(٦).

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الزُّيُودَ وَالْهُنُودَ وَالْأُسَارَى وَالْعَذَارَى».

(١) تسمى الأفعال الخمسة بالنظر إلى موازينها، وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين. حاشية القليوبي (ق ١٨ أ)، وتسمى أيضا الأمثلة الخمسة، وتسميتها أمثلة لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الخمسة أسماء بعينها، وإنما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، فإن «يفعلان» كناية عن: يذهبان ويضربان، وقس عليه البواقي. حاشية ابن علان (ق ٥٤ ب).

(٢) أي النون الثابتة. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٣٧ ب).

(٣) في «س»: «لِأَصَالَتِهَا»، وذكر الناسخ في الحاشية أن المثبت قد ورد في نسخة أخرى.

(٤) في «ز» زيادة: «إِذَا أُشْبِعَتْ».

(٥) في «أ»: «الشَّبَه».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ١٠): «وَالْفَتَى وَعَبَدَ اللَّهُ».

وَالْمَوْضِعُ الثَّالِثُ: فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ ^(١) نَاصِبٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي عِلَامَاتِ الرَّفْعِ، نَحْوُ: «لَنْ يَضْرِبَ وَلَنْ يَخْشَى».

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي عِلَامَاتِ الرَّفْعِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ»، فَأَبَاكَ وَأَخَاكَ ^(٢): مَنْصُوبَانِ بِرَأَيْتُ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِمَا الْأَلِفُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِنْ نَحْوِ: «رَأَيْتُ حَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، نَحْوُ: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ ^(٣)، فَالسَّمَاوَاتِ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَقِيلَ: مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ ^(٤)، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ الْكَسْرَةُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ ^(٥):

فِي الشَّيْءِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، فَالزَّيْدَيْنِ: مَنْصُوبٌ بِرَأَيْتُ، وَعِلَامَةُ

(١) قال ابن الحاج: «قوله: الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ، هكذا في غالب النسخ، وفي بعضها: إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، والمناسب لعبارة المصنف النسخة الأولى، وزاد المصنف ذلك للإيضاح، وإلا فمعلوم أنه لا ينصب إلا إذا دخل عليه عامل النصب، ولم يقيد ذلك في الرفع لأن العامل معنوي، فلا يظهر دخوله». العقد الجوهري (ص ٣٢).

(٢) في «أ» و«س»: «رَأَيْتُ أَخَاكَ وَأَبَاكَ، فَأَخَاكَ وَأَبَاكَ».

(٣) سورة العنكبوت، الآية (٤٤).

(٤) الأول قول الجمهور، والثاني قول الزمخشري وابن الحاجب والجرجاني، فارقين بينهما بأن الشيء إن كان موجودا قبل الفعل ثم أوقعت الفعل عليه كزيدا من «ضربت زيدا» فمفعول به، وإن وجد بالفعل كالسموات فإنما وجدت بخلق الله لها فهو مفعول مطلق، ولم يفرق الجمهور هذه التفرقة. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٣٢).

(٥) في المطبوع (ص ١٠) زيادة: «فِي مَوْضِعَيْنِ».

نَضْبِهِ الْيَاءُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا^(١)؛ لِأَنَّهُ مُشْتَى^(٢).

وَفِي الْجَمْعِ السَّالِمِ لِلْمَذْكُورِ^(٣)، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْعَمْرَيْنِ»، فَالْعَمْرَيْنِ مَنْصُوبٌ بِرَأَيْتُ، وَعَلَامَةُ نَضْبِهِ الْيَاءُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا^(٤)؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمٌ.

وَأُطْلِقَ الْجَمْعُ^(٥)؛ لِكَوْنِهِ عَلَى حَدِّ الْمُشْتَى^(٦)، فَإِذَا ذُكِرَ الْجَمْعُ مَعَ الْمُشْتَى انْصَرَفَ^(٧) إِلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ؛ لِأَنَّهُ أَخُوهُ فِي الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ^(٨).

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّضْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعَهَا

(١) في «ك» زيادة: «نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ».

(٢) في «ي» زيادة: «وَالنُّونُ عَوَظٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ»، قال الناسخ في الحاشية: «قوله: وَالنُّونُ عَوَظٌ، في بعض النسخ ثابتة، وفي بعضها ساقطة وهو الأولى؛ لما في قوله والحركة مما لا يصح؛ لأنه يصير المعنى: والنون عوض عن الحركة وعوض عن التنوين، مع أن النون ليست عوضا عن الحركة، وإنما هي عوض عن التنوين فقط، وأما الحركة فالمعوض عنها الياء».

(٣) في «ي»: «الْمَذْكُورُ»، وفي «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص ١١): «الْجَمْعُ الْمَذْكُورُ السَّالِمُ»، وفي «س»: «جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ».

(٤) في «ك» زيادة: «نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ».

(٥) أي لم يقيده بالمذكر السالم. فتح رب البرية (ق ١٦٠).

(٦) أي طريقته في الإعراب بالحرف، وفي أن آخر كل منهما نون تحذف للإضافة. تعليق الدرة الشنوية (ق ٣٩).

(٧) في «ك»: «انْصَرَفَ الذَّهْنُ».

(٨) وأيضا فإن الجمع منحصر في جمعي السلامة والتكسير، وقد تقدم أن جمع التكسير ينصب بالفتحة وجمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة، فيتعين أن المراد بالجمع هنا هو جمع السلامة المذكور، وهذه القرينة أوضح مما ذكر الشارح. حاشية النجاري (ق ١٦).

بِشَبَاتِ النُّونِ^(١)، وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَثْنِيَّةٍ، نَحْوُ: «لَنْ يَفْعَلَا» وَ«لَنْ تَفْعَلُوا»، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، نَحْوُ: «لَنْ يَفْعَلُوا» وَ«لَنْ تَفْعَلُوا»، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ: «لَنْ تَفْعَلِي»، فَهَذِهِ مَنْصُوبَةٌ بِلَنْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهَا حَذْفُ النُّونِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكُسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

بَدَأَ بِالْكَسْرَةِ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَتَنَى بِالْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنْتُهَا، وَخَتَمَ بِالْفَتْحَةِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْكَسْرَةِ فِي التَّحْرِيكِ.

وَلِكُلٍّ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الثَّلَاثِ مَوَاضِعُ تَخْصُّهَا.

فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَهُوَ الْإِسْمُ الْمُتَمَكِّنُ الْأَمْكَنُ^(٢)، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، وَسُمِّيَ^(٣) مُنْصَرِفًا؛ لِدُخُولِ تَنْوِينِ الصَّرْفِ فِيهِ^(٤)، وَهُوَ

(١) عبر بالثبات لمقابلة الحذف، والمراد: بالنون الثابتة. تعليق الدرة الشنوية (ق ٣٩٩).
(٢) الاسم ثلاثة أقسام: متمكن أمكن، أي معرب منصرف، وهو الذي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، كزيد ورجل، والثاني: متمكن غير أمكن، أي معرب غير منصرف، وهو الذي أشبه الفعل فيعرب ولا ينون كمساجد، والثالث: غير متمكن ولا أمكن، وهو المبني الذي أشبه الحرف. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٣٢)، أما وصفه بالمتمكن فلأنه لم يشبه الحرف الشبه المقتضي للبناء فهو متمكن في الاسمية، وأما وصفه بالأمكنية فلسبب كونه مع عدم مشابهته الحرف لم يشبه الفعل أيضا شبهها يقتضي منع الصرف، فهو زائد في التمكن في باب الاسمية. حاشية محاسن (ق ١٦٨).

(٣) في «س»: «وَيُسَمَّى».

(٤) في «ز»: «عليه».

المُسَمَّى بِتَنْوِينٍ ^(١) التَّمَكِينِ ^(٢).

وَالثَّانِي: فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ ^(٣)، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْوَدٍ وَهْنُوْدٍ».

وَسَيَأْتِي أَنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ يُخَفِّضُ بِالْفَتْحَةِ.

وَالثَّالِثُ: فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُنْصَرِفًا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ»، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَمًا، فَإِنْ كَانَ عَلَمًا جَازَ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ ^(٤).

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الْمُعْتَلَةِ الْمُضَافَةِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِأَيْبِكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ»، فَهَذِهِ مَخْفُوضَةٌ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهَا الْيَاءُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ.

وَالثَّانِي: فِي التَّشْيَةِ مُطْلَقًا ^(٥)، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ وَالْهِنْدَيْنِ»، فَالزَّيْدَيْنِ وَالْهِنْدَيْنِ: مَخْفُوضَانِ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِمَا الْيَاءُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا ^(٦)، نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ.

(١) فِي «ز» و«س» وَالْمَطْبُوع (ص ١١): «الْمُسَمَّى تَنْوِينٍ».

(٢) فِي «ز»: «التَّمَكُّن».

(٣) احْتِرَازًا عَنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ كِمَسَاجِدٍ وَدِرَاهِمٍ. الدَّرَرُ الْفُرَائِدُ لِلشَّلْبِيِّ (ق ١٥ ب).

(٤) جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ إِذَا جُعِلَ عَلَمًا فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: الْأُولَى: أَنْ يَعْرِبَ كَمَا يَعْرِبُ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَ عَلَمًا، فَيَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ وَيَنْصِبُ وَيَجْرُ بِالْكَسْرِ، وَيُنُونُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ عِلْتَانِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ إِنَّمَا يَمْنَعُ مِنْ تَنْوِينِ الصَّرْفِ، وَهَذَا التَّنْوِينُ تَنْوِينٌ مُقَابِلَةٌ، الثَّانِيَّةُ: كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْوِنُ، الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ وَيَنْصِبُ وَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ وَلَا يَنْوِنُ. حَاشِيَةُ مُحَاسِنٍ (ق ١٦ ب).

(٥) أَيُّ سِوَاكَ كَانَ لِمَذْكُورٍ أَوْ لِمُؤَنَّثٍ. تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشُّنَوَانِيَّةِ (ق ٤٠ ب).

(٦) «الْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا» لَا تَوْجَدُ فِي «أ» و«ب» و«ك».

وَالثَّالِثُ: فِي الْجَمْعِ السَّالِمِ لِلْمُذَكَّرِ^(١)، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ»، فَالزَّيْدِينَ: مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةٌ خَفْضِهِ الْيَاءُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا^(٢)، نِيَابَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ.

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ: مَا كَانَ عَلَى صِيغَةٍ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ^(٣)، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ». أَوْ كَانَ مُخْتَوِّمًا بِالْأَلِفِ التَّائِيثِ الْمَمْدُودَةِ^(٤) كـ «صَحْرَاءَ»، أَوِ الْمَقْصُورَةِ كـ «حُبْلَى».

أَوْ كَانَ فِيهِ:

الْعِلْمِيَّةُ^(٥) وَالتَّرْكِيْبُ الْمَزْجِيُّ^(٦)، نَحْوُ: «مَعْدِيكَرَب»^(٧).

(١) في «ي»: «الْمُذَكَّرِ»، وفي «ع» والمطبوع (ص ١١): «الْجَمْعُ الْمُذَكَّرُ السَّالِمُ»، وفي «ز»: «جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ».

(٢) «الْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا» لَا تَوْجَدُ فِي «أ» و«ب» و«ك».

(٣) صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ يَعْنِي أَنَّ الْجُمُوعَ انْتَهَتْ وَوَقَفَتْ عِنْدَهُ فَلَا يَجْمَعُ جَمْعًا آخَرَ، نَحْوُ أَكَالِبَ جَمْعِ أَكْلَبٍ جَمْعُ كَلَابٍ جَمْعُ كَلْبٍ، فَإِنَّ الْجُمُوعَ انْتَهَتْ عِنْدَهُ. حَاشِيَةُ النِّجَارِيِّ (ق ١٧)، وَضَابِطُهَا كَلِ اسْمٌ بَعْدَ أَلِفٍ تَكْسِيرِهِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ سَطْهَا سَاكِنٌ. الْفَوَائِدُ الْأَجْهَوِيَّةُ (ق ٢٩).

(٤) أَلِفُ التَّائِيثِ الْمَمْدُودَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ هِيَ الْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَهَا هَمْزَةٌ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ أَلِفٌ قَبْلَهَا أَلِفٌ فَتَنْقَلِبُ هِيَ هَمْزَةٌ، فَعَلَى هَذَا إِطْلَاقُ الْمَمْدُودِ عَلَيْهَا مَجَازٌ؛ لِأَنَّ الْمَمْدُودَ مَا قَبْلَهَا لَا هِيَ. تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشَّنَوَانِيَّةُ (ق ٤١).

(٥) الْعِلْمِيَّةُ هِيَ كَوْنُ الْإِسْمِ عِلْمًا لِمَذْكُورٍ أَوْ مُؤْنَّثٍ. فَتَحَ رَبُّ الْبَرِيَّةِ لِلنَّبِيِّتِيِّ (ق ٦٥ ب).

(٦) كَلِمَةُ الْمَزْجِيِّ سَاقِطَةٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِدَلِيلِ قَوْلِ الْقَلِيْبِيِّ (ق ٢٠ أ): «وَالْتَرْكِيبُ: أَيِ الْمَزْجِيِّ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ».

(٧) مَحَلُّ كَوْنِ الْمَرْكَبِ الْمَزْجِيِّ مَعْرَبًا مَا لَمْ يَكُنْ مَخْتَوِّمًا بِوَيْهِ كَسِيْبِيَّوَيْهِ وَمَا لَمْ يَرْكَبْ تَرْكِيبَ خَمْسَةِ عَشَرَ، فَالْمَخْتَوِّمُ بِوَيْهِ يَبْنَى عَلَى الْكُسْرِ، وَالثَّانِي عَلَى الْفَتْحِ. الْعَقْدُ الْجَوْهَرِيُّ لِابْنِ الْحَاجِّ (ص ٣٤).

أَوِ الْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثُ^(١)، نَحْوُ: «زَيْنَب» وَ«فَاطِمَةَ».
 أَوِ الْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجْمَةُ^(٢)، نَحْوُ: «إِبْرَاهِيمَ».
 أَوِ الْعَلَمِيَّةِ وَوزنُ الْفِعْلِ^(٣)، نَحْوُ: «أَحْمَدَ» وَ«يَزِيدَ».
 أَوِ الْعَلَمِيَّةِ وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، نَحْوُ: «عُثْمَانَ».
 أَوِ الْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدْلُ^(٤)، نَحْوُ: «عُمَرَ».
 أَوْ كَانَ فِيهِ:

الْوَصْفُ^(٥) وَالْعَدْلُ، نَحْوُ: «مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ»^(٦).
 أَوِ الْوَصْفُ وَوزنُ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «أَفْضَلَ».
 أَوِ الْوَصْفُ وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، كَ«سَكْرَانَ».
 وَلَهَا شُرُوطٌ تُطْلَبُ مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ.

(١) أي التائيث بغير الألف؛ لأنها تقدمت. حاشية محاسن (ق ١١٧).

(٢) العجمة: كون اللفظ موضوعاً بغير لغة العرب ثم استعملته العرب. حاشية الإبراشي (ق ٥٨ ب).

(٣) وزن الفعل: كون الاسم على وزن فعل ما، وذلك الوزن: مختص في لغة العرب بالفعل أصالة، أو يكون الفعل به أولى، فالأول كصيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل أو المبني للمجهول علماً، نحو: انْطَلَقَ وَضُرِبَ علمين، والثاني نحو: إثمَدَ وَأَحْمَدَ ويشكر أعلاماً. حاشية المدابغي (ق ٧٦ ب) وتقرير الإنبائي (ص ٦٧).

(٤) العدل: خروج الاسم وتجاوزه عن صيغته الأصلية بأن يكون الاسم مأخوذاً من لفظ آخر كان الأصل والقياس أن يستعمل ذلك مكان المأخوذ وفي معناه. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤٣ أ).

(٥) الوصف: اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤٣ أ).

(٦) سورة النساء، الآية (٣)، ومثنى وثلاث ورباع معدولة عن: اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ٦٦ ب).

فَهَذِهِ كُلُّهَا تُخَفِّضُ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ^(١)، مَا لَمْ تُضَفْ، أَوْ تَتَلَّ^(٢) أَلْ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تُخَفِّضُ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ»، وَ«بِالْأَفْضَلِ»^(٣).

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ وَهُوَ حَذْفُ الْحَرَكَةِ، وَالْحَذْفُ وَهُوَ سُقُوطُ حَرْفِ الْعِلَّةِ أَوْ النُّونِ^(٤) لِلْجَازِمِ.

وَاحْتَرَزْتُ بِقَوْلِي: «لِلْجَازِمِ»، مِنْ نَحْوِ: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾^(٥)؛ فَإِنَّ الْوَاوَ حُذِفَتْ فِي الْخَطِّ؛ تَبَعًا لِحَذْفِهَا فِي اللَّفْظِ؛ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(٦)، وَمِنْ نَحْوِ:

(١) في حاشية «ي» زيادة في نسخة: «عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ».

(٢) تتل: أي تتبع. حاشية الإبراشي (ق ٥٩ب)، وفي «س»: «أَوْ تَلَّ».

(٣) لأن الإضافة وأل من خصائص الاسم فرجع معهما إلى أصله والجر بالكسرة. حاشية محاسن (ق ١٧ب).

(٤) في «س» و«ك» والمطبوع (ص ١٢): «أَوْ نُونِ الرَّفْعِ».

(٥) سورة العلق، الآية (١٨)، وتقول في إعراب سندع: السين للتنفيس، ندع: فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين، والفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره نحن. الفوائد الأجهورية (ق ٣٢أ).

(٦) في «ز» والنبيتي (ق ٦٨أ): «لا لالتقاء الساكنين»، قال النبيتي: أي ليس حذفها في الخط لدفع التقاء، أي: اجتماع الساكنين، وإن كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك، فتح رب البرية (ق ٦٨أ)، وقال المدابغي (ق ٨١ب): «في بعض النسخ لا لالتقاء الساكنين، وعليها كتب الشيخ النبيتي»، وقال ابن الحاج: «هنا نسختان: نسخة بالإثبات، ونسخة بالنفي بزيادة لا النافية، وكلاهما صحيح، فعلى نسخة الإثبات يكون علة لحذفها في اللفظ، كأنه قال: وإنما حذفت لدفع التقاء الساكنين، ونسخة النفي راجعة للخط، كأنه قال: حذفت في الخط تبعا للفظ، لا أنها حذفت في الخط لالتقاء الساكنين وأما حذفها في اللفظ فلذلك، والأولى نسخة الإثبات؛ ليفيد علة حذفها في اللفظ أيضا». العقد الجوهري (ص ٣٦).

﴿تُبَلَوْنَ﴾^(١)؛ فَإِنَّ النُّونَ حُذِفَتْ لِتَوَالِي النُّونَاتِ.

وَلِكُلِّ مِنَ السُّكُونِ وَالْحَذْفِ مَوْضِعٌ يَخْتَصُّ^(٢) بِهِ^(٣).

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَازِمٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبْ» فَيَضْرِبُ: مَجْزُومٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةٌ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالْمُرَادُ بِالصَّحِيحِ الْآخِرِ: مَا لَمْ يَكُنْ فِي^(٤) آخِرِهِ أَلِفٌ وَلَا وَاوٌ وَلَا يَاءٌ^(٥).

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي مَوْضِعَيْنِ^(٦): فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَهُوَ مَا كَانَ فِي^(٧) آخِرِهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ، نَحْوُ: «لَمْ يَدْعُ» وَ«لَمْ يَخْشَ» وَ«لَمْ يَرْمِ».

فَيَدْعُ وَيَخْشَ وَيَرْمِ: مَجْزُومَةٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةٌ جَزْمِهَا حَذْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ مِنْ آخِرِهَا نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ.

(١) سورة آل عمران، الآية (١٨٦)، وتقول في الإعراب: تبلون: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وهو مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي النونات، والواو نائب فاعل، والنون للتوكيد. الفوائد الأجرومية (ق ٣٢ ب).

(٢) في «أ» و«ز»: «مَوَاضِعُ يَخْتَصُّ»، وفي «ع» و«ي» والمطبوع (ص ١٢): «مَوَاضِعُ تَخْتَصُّ».

(٣) في «ع»: «بِهَا».

(٤) «فِي» لا توجد في نسخة الفيشي (ق ١٤ ب)، وقال: «وفي نسخة: مَا لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَلَا وَاوٌ وَلَا يَاءٌ، وهذه النسخة أجود».

(٥) في «س»: «وَاوٌ أَوْ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ».

(٦) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ١٢) زيادة: «الْأَوَّلُ».

(٧) «فِي» ليست في «ب» و«س» و«ك» ونسخة الفيشي (ق ١٤ ب)، قال الفيشي: «وفي نسخة: مَا كَانَ فِي آخِرِهِ، والأولى أجود».

فَالْمَحذُوفُ مِنْ «يَدْعُ» الْوَاوُ وَالضَّمَّةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا، وَالْمَحذُوفُ مِنْ «يَخْشُ» الْأَلِفُ وَالْفَتْحَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا، وَالْمَحذُوفُ مِنْ «يَرْمِ» الْيَاءُ وَالْكَسْرَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا.

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعَهَا بِشَبَاتِ النُّونِ، وَهِيَ كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ تَنْثِيَّةٌ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبَا» وَ«لَمْ تَضْرِبَا»، أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعٌ لِمُذَكَّرٍ^(١)، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبُوا» وَ«لَمْ تَضْرِبُوا»^(٢)، أَوْ ضَمِيرٌ مُؤَنَّثَةٌ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «لَمْ تَضْرِبِي».

فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ مَجْزُومَةٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهَا حَذْفُ النُّونِ نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ.



(١) فِي «ع» وَالْمَطْبُوع (ص ١٢): «أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعُ الْمُذَكَّرِ»، قَالَ الشَّلْبِي: «أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعٌ، وَفِي نَسَخَةٍ: أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعُ لِمُذَكَّرٍ». الدَّرَرُ الْفَرَاثِدُ (ق ١٦ أ).
(٢) فِي «ي»: «لَمْ تَضْرِبُوا وَلَمْ يَضْرِبُوا».

فصل

فِي ذِكْرِ حَاصِلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَوَّلِ بَابِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ إِلَى هُنَا؛ تَمْرِينًا
لِلْمُبْتَدِئِ، عَلَى عَادَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ^(١) رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَجْمَعِينَ^(٢).

وَحَاصِلُهُ أَنْ يُقَالَ: **الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ**:

قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ: الضَّمَّةُ، وَالْفَتْحَةُ، وَالْكَسْرَةُ، أَوْ
بِالسُّكُونِ.

وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ الْأَرْبَعَةِ: الْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالْيَاءُ، وَالنُّونُ، أَوْ
بِالْحَذْفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ إِجْمَالًا **أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ**: نَوْعٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَثَلَاثَةٌ^(٣)
مِنَ الْأَسْمَاءِ.

(١) عادة المتقدمين أنهم يذكرون الشيء أولاً مفصلاً ثم مجملاً؛ تسهيلاً على المبتدئ،
فيذكرونه أولاً تفصيلاً لاستفادة الأحكام منه، ثم ثانياً مجملاً لسهولة اختصار الجواب منه
عند السؤال، ولا يرد على هذا قولهم: إن ذكر الشيء مجملاً ثم مفصلاً أوقع في النفس؛
لأن هذا في حق المتهين. حاشية الفيشي (ق ١٥ أ).

(٢) نقل ابن علان عن شيخه عبد الرحيم الحساني قوله: الأولى أن يقال إن الباب السابق معقود
بالأصالة لبيان العلامات، وذكر المعربات فيه بطريق التبع، وهذا الفصل عكسه، أي معقود
أصالة للمعربات، وذكر علامات الإعراب فيه بطريق التبع، وحينئذ يكون كل من الباب
والفصل مختلف الموضوع بالأصالة. حاشية ابن علان (ق ٦٥ ب).

(٣) في «س» و«ك»: «وثلثة أنواع».

فَأَنْوَاعُ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةُ:

الِاسْمُ الْمَفْرَدُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ»، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا»، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، نَحْوُ: «جَاءَ الرِّجَالُ»، وَ«رَأَيْتُ الرِّجَالَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالرِّجَالِ».

وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ».

وَنَوْعُ الْأَفْعَالِ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، نَحْوُ: «يَضْرِبُ»، وَ«لَنْ يَضْرِبَ»، وَ«لَمْ يَضْرِبْ».

وَكُلُّهَا، أَيُّ: مَجْمُوعُ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، لَا جَمِيعُهَا^(١)؛ لِتَخْلُفَ بَعْضُ الْأَحْكَامِ فِي بَعْضِهَا، أَيُّ: فَمَجْمُوعُهَا^(٢): تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، نَحْوُ: «يَضْرِبُ زَيْدٌ وَرِجَالٌ وَمُؤْمِنَاتٌ»، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: «لَنْ أَضْرِبَ زَيْدًا وَرِجَالًا»، وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَرِجَالٍ وَمُؤْمِنَاتٍ»، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبْ».

هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

(١) الكل عند المناطقة قسمان جميعي ومجموعي، فإن كان الحكم على كل فرد فهو جميعي، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ وإن كان الحكم على البعض دون البعض فهو مجموعي، كقولك: كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة، أي مجموعهم وبعض أفرادهم، وليس المراد الحكم على كل فرد بذلك؛ لأن منهم الضعفاء والنساء والصبيان. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٣٧)، ويصح أن يراد الجميع ولا يضر التخلف الذي ذكره الشارح؛ لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك. تعليق الدرة الشوانية (ق ٤٦ ب).

(٢) في «أ» و«ع» والمطبوع (ص ١٣): «مَجْمُوعُهَا».

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ^(١) السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ»، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُنْصَبَ بِالْفَتْحَةِ.

وَالِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخَفَّضُ بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَمَسَاجِدَ»، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُخَفَّضَ بِالْكَسْرِ.

وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ»، وَ«لَمْ يَخْشَ»، وَ«لَمْ يَرَمَ»، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُجْزَمَ بِالسُّكُونِ.

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ أَيْضًا: ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَنَوْعٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَفْعَالِ.

فَأَنْوَاعُ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةُ: الشَّيْئَةُ، نَحْوُ: «الزَّيْدَانِ»^(٢)، وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، نَحْوُ: «الزَّيْدُونَ»^(٣)، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: «أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحُمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ».

وَنَوْعُ الْأَفْعَالِ: الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: «يَفْعَلَانِ» بِالْيَاءِ^(٤) الْمُثَنَّى تَحْتَ، وَ«تَفْعَلَانِ» بِالتَّاءِ^(٥) الْمُثَنَّى فَوْقَ، وَ«يَفْعَلُونَ» بِالْمُثَنَّى^(٦) تَحْتَ، وَ«تَفْعَلُونَ» بِالْمُثَنَّى^(٧) فَوْقَ، وَ«تَفْعَلِينَ» بِالْمُثَنَّى^(٨) فَوْقَ لَا غَيْرَ.

(١) في «س»: «التَّائِيثُ»، وأشار الناسخ في الحاشية إلى ورود المثبت في بعض النسخ.

(٢) في «ع» و«ك» و«ي»: «جَاءَ الزَّيْدَانِ».

(٣) في «ز» و«ع» و«ك» و«ي»: «جَاءَ الزَّيْدُونَ».

(٤) «الياء» لا توجد في «ك»، ففيها: «بِالْمُثَنَّى».

(٥) «التاء» لا توجد في «أ» و«س» و«ع» و«ك»، ففيها: «بِالْمُثَنَّى».

(٦) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ١٣): «بِالْيَاءِ الْمُثَنَّى».

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ١٣): «بِالتَّاءِ الْمُثَنَّى».

(٨) في «ز» و«س» والمطبوع (ص ١٣): «بِالتَّاءِ الْمُثَنَّى».

فَأَمَّا التَّشْيِئَةُ، بِمَعْنَى الْمُتَنَّى، مِنْ إِبْطَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ:
فَتَرْفَعُ بِالْأَلِفِ، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ»، وَتُنْصَبُ وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ، الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا
 الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ».

وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ: فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ»، وَيُنْصَبُ
 وَيُخَفَضُ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحِ مَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ»،
 وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ».

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ: فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ، نَحْوُ: «هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ
 وَفُوكَ وَذُو مَالٍ»، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ
 وَذَا مَالٍ»، وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: «نَظَرْتُ^(١) إِلَى أَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ
 وَذِي مَالٍ».

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَيَرْفَعُ بِالنُّونِ، نَحْوُ: «يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ،
 وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ»، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا، أَيُّ: بِحَذْفِ النُّونِ، نَحْوُ: «لَنْ
 يَفْعَلَ، وَلَمْ تَفْعَلْ»، وَ«لَنْ يَفْعَلُوا، وَلَمْ تَفْعَلُوا»^(٢)، وَ«لَنْ تَفْعَلِي، وَلَمْ تَفْعَلِي»^(٣).
 وَحَاصِلُ عِلَالَةِ الْإِعْرَابِ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ: الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ، وَالسُّكُونُ،
 وَالْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ، وَحَذْفُهَا لِلْجَازِمِ^(٤)، وَالنُّونُ^(٥)، وَحَذْفُهَا لِلنَّاصِبِ وَالْجَازِمِ^(٦).

(١) ذكر ناسخ «س» في الحاشية أنه ورد في نسخة: «مَرَرْتُ بِأَبِيكَ...».

(٢) في «ز» و«س» و«ي»: «وَلَمْ يَفْعَلُوا» بدل «وَلَنْ يَفْعَلُوا»، وفي «س» و«ي»: «وَلَنْ تَفْعَلُوا» بدل «وَلَمْ تَفْعَلُوا».

(٣) قوله: «وَلَنْ تَفْعَلِي» لا يوجد في «ز»، وقوله: «وَلَمْ تَفْعَلِي» لا يوجد في «ي».

(٤) وحذفها للجازم هو علامة واحدة، وضميره عائد للأحرف الثلاثة. حاشية القليوبي (ق ٤٠ أ).

(٥) التاسع والعاشر: النون، أي إثباتها، وحذفها للناصب والجازم. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٧٦ أ).

(٦) في «ي»: «أَوِ الْجَازِمِ»، وفي «ع»: «وَحَذْفُهَا لِلْجَازِمِ وَالنَّاصِبِ».

بَابُ الْأَفْعَالِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ

الْأَفْعَالُ جَمْعُ فِعْلٍ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، لَا رَابِعَ لَهَا.

مَاضٍ: وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ مَاضٍ^(١)، وَقَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّائِكَةِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ^(٢).

وَمُضَارِعٌ، أَيْ: مُشَابِهٌ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ زَمَانِي الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، وَقَبْلَ لَمْ^(٣)، نَحْوُ: «لَمْ^(٤) يَضْرِبْ».

وَأَمْرٌ: وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ حَدَثٍ فِي زَمَنِ^(٥) الْإِسْتِقْبَالِ، وَقَبْلَ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «اضْرِبِي»^(٦).

فَهَذِهِ حَقِيقَةُ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ، نَحْوُ^(٧): «ضَرَبَ»، وَ«يَضْرِبُ»، وَ«اضْرِبْ».

(١) عند ابن الحاج زيادة: «وَالْمُرَادُ بِالْمَاضِي الْأَوَّلِ: الْإِصْطِلَاحِيُّ، وَبِالثَّانِي: اللَّغَوِيُّ، فَلَا دَوْرَ». العقد الجوهري (ص ٣٩)، قال ابن الحاج: «الدور هو توقف اللاحق على السابق، والسابق على اللاحق، كتوقف «أ» على «ب»، و«ب» على «أ»، بأن لا يوجد أحدهما إلا بعد وجود الآخر، وهو محال، وذلك منتف هنا».

(٢) في «ب» و«ع»: «نَحْوُ: ضَرَبَ»، وفي «س» و«ك»: «كَضَرَبْتُ»، وفي «أ»: «كَضَرَبَ».

(٣) قال الشلبي: «وَقِيلَ مَا يَلِي لَمْ، وَفِي نَسَخَةٍ: وَقَبْلَ لَمْ، وَهِيَ أَصَحُّ». الدرر الفرائد (ق ١٦ أ).

(٤) في «ب»: «نَحْوُ يَضْرِبُ».

(٥) في المطبوع (ص ١٤) والوفائي (ق ١٠٠ أ): «فِي زَمَانٍ».

(٦) في «أ» و«ع»: «نَحْوُ: اضْرِبْ».

(٧) في «ع»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

وَأَمَّا أَحْكَامُهَا: فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ الْآخِرُ أَبَدًا عَلَى الْأَصْلِ^(١)، نَحْوُ: «ضَرَبَ»، وَ«دَحْرَجَ»، وَ«انْطَلَقَ»، وَ«اسْتَخْرَجَ»^(٢).

مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُتَحَرِّكٌ فَإِنَّهُ يُسَكَّنُ^(٣)، نَحْوُ: ضَرَبْتُ^(٤)، وَمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ وَאוُ الْجَمْعُ^(٥) فَإِنَّهُ يُضَمُّ^(٦)، نَحْوُ: ضَرَبُوا، عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ^(٧).

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا، عِنْدَ الْكِسَائِيِّ^(٨) بِلَامِ الْأَمْرِ مُقَدَّرَةً.

(١) أي على الأصل الثاني؛ لأن الأصل الأول في البناء أن يكون على السكون. حاشية الفيشي (ق ١٥ ب).

(٢) قوله: «وَدَحْرَجَ، وَانْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ» لا يوجد في بعض النسخ بدليل قول الوفاي: «وفي بعض النسخ: وَدَحْرَجَ، وَانْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ، بعد قوله: ضَرَبَ». الدرر السنية (ق ١٠١ ب).

(٣) يحتمل تسكين البناء، وهو المتبادر من الاستثناء، ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر، ويؤيده تعبيره بيسكن، دون: فيبنى على السكون. تعليق الدرر السنوية (ق ١٥٤).

(٤) إنها سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به لثلاثي في نحو: ضربت - وحمل عليه نحو: استخرجت؛ طردا للباب - أربع حركات فيها هو كالكلمة الواحدة؛ لأن ضمير الفاعل كجزء من الفعل، وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة. تعليق الدرر السنوية (ق ١٥٤).

(٥) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ١٤): «وَאוُ الْجَمَاعَةِ».

(٦) يحتمل ضم البناء المتبادر من الاستثناء، وهو ما ذهب إليه بعضهم، ويحتمل خلافه، وأن البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف، وإليه ذهب آخرون، ويؤيده ظاهر قول بعضهم: إن الضم لا يدخل الفعل لثقله. تعليق الدرر السنوية (ق ١٥٤).

(٧) قوله: «عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ» يرجع للسكون والضم. حاشية محاسن (ق ٢٠ أ).

(٨) الإمام العلامة أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأُسدي - مولا هم - الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبع المشهورين، صنف كتاب معاني القرآن وغيره، توفي سنة ثمانين ومائة وقيل بعد ذلك. إنباه الرواة للقفطي (٢/ ٢٥٦-٢٧٤) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ١٦٢-١٦٤).

فَأَصْلُ اضْرِبْ عِنْدَهُ: «لِتَضْرِبْ»، حُذِفَتِ اللَّامُ تَخْفِيفًا، ثُمَّ التَّاءُ خَوْفَ
الِإِلْتِبَاسِ^(١) بِالْمُضَارِعِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ^(٢)، ثُمَّ أُتِيَ بِهِمْزَةٌ الْوَصْلِ^(٣) عِنْدَ
الِإِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا^(٤).

وَعِنْدَ سَيِّوِيهِ^(٥) الْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى^(٦):

السُّكُونِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ، نَحْوُ: «اضْرِبْ».

وَعَلَى^(٧) حَذْفِ الْآخِرِ إِنْ كَانَ مُعْتَلًّا، نَحْوُ: «أَخَشَ» وَ«اغْزُ» وَ«ارْمِ».

(١) في «ك»: «خَوْفًا مِنَ الْإِلْتِبَاسِ».

(٢) «فِي حَالَةِ الْوَقْفِ» لا توجد في «أ» و«ب» و«ع» و«ي»، وفي حاشية «ب»: «أَيُّ الْمَرْفُوعِ
فِي حَالِ الْوَقْفِ»، وجاء في «ك»: «فِي الْوَقْفِ»، وعند محاسن (ق ١٢٠): «وَقَفًّا»، قال
محاسن: «قوله: وقفًا، أي لأن المضارع غير المجزوم في حالة الدرج يحرك، فلا يلتبس
بالمجزوم».

(٣) في «ز» زيادة: «تَوْصُلًا».

(٤) وذلك إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا كما مثَّل، فإن الضاد في يضرب ساكنة، فيؤتى
بها توصلاً للنطق بالساكن، ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتلاب
همزة الوصل محافظة على صيغة المضارع. حاشية المدابغي (ق ٩٦ ب).

(٥) شيخ النحاة العلامة أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين، لقب
سَيِّوِيهِ ومعناه بالفارسية رائحة التفاح، أصله من أرض فارس، نشأ بالبصرة وأخذ عن
الخليل بن أحمد وغيره، وكان حسن التصنيف، ألف الكتاب المشهور في النحو، قيل إنه
لم يكتب الناس في النحو مثله، اختلف في عمره وزمان وفاته ومكانها، فقليل إنه توفي
بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وعمره اثنتان وثلاثون سنة، وقيل غير ذلك. إنباه الرواة
للقفطي (٢/ ٣٤٦-٣٦٠) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٢٢٩-٢٣٠).

(٦) ضابطه أنه ينبنى على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف حرف علة أو حذف نون.
حاشية محاسن (ق ٢٤ أ).

(٧) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ١٤): «أَوْ عَلَى».

وَعَلَى ^(١) حَذْفِ النُّونِ إِنْ كَانَ مُسْنَدًا لِضَمِيرٍ تَثْنِيَّةٍ، نَحْوُ: «اضْرِبَا»، أَوْ ضَمِيرٍ جَمْعٍ ^(٢)، نَحْوُ: «اضْرِبُوا»، أَوْ ضَمِيرٍ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «اضْرِبِي». وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْمَنْصُورُ ^(٣).

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، الْمُسَمَّاةِ بِأَحْرِفِ الْمُضَارَعَةِ ^(٤)، يَجْمَعُهَا حُرُوفُ قَوْلِكَ: «أَنْتِ»، بِمَعْنَى: أَذْرَكْتُ. وَحُرُوفُ أَنْتِ:

الْهَمْزَةُ، بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، نَحْوُ: «أَقُومُ»، بِخِلَافِ هَمْزَةِ: «أَكْرَمُ».

وَالنُّونُ، بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، أَوْ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ، نَحْوُ: «نُقُومُ»، بِخِلَافِ نُونِ: «نَرَجَسَ» ^(٥).

وَالْيَاءُ - الْمُثَنَّاةُ تَحْتُ - بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلْغَائِبِ، نَحْوُ: «يَقُومُ»، بِخِلَافِ يَاءِ: «يَرِنَا» ^(٦).

(١) في «ز» والمطبوع (ص ١٤): «أَوْ عَلَى».

(٢) في «أ»: «أَوْ ضَمِيرِ الْجَمْعِ».

(٣) في «ز» و«س» والمطبوع (ص ١٤) «وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُورُ»، وأشار ناسخ «س» إلى ورود المثبت في بعض النسخ، والمنصور أي المرضي المقوى على غيره. فتح رب البرية للنبتيني (ق ٨١أ).

(٤) المضارعة بفتح الراء أي المشابهة، من إضافة السبب إلى المسبب، أي الأحرف التي هي سبب المشابهة، ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة أي التي تزداد في الكلمة المشابهة للاسم. حاشية المدابغي (ق ٩٨ب).

(٥) يقال: نرجس الدواء، إذا جعل فيه نرجسا، وهو نبت له رائحة زكية. فتح رب البرية (ق ٨٢أ).

(٦) يرناً الشيب إذا خضبه باليرناء وهو الحناء. الدرر الفرائد للشلبي (ق ١٦ب).

وَالْتَاءُ - الْمُثَنَاءُ فَوْقَ - بِشَرْطِ أَنْ تَصْلُحَ ^(١) لِلْمُخَاطَبِ، نَحْوُ: «تَقُومُ»،
بِخِلَافِ تَاءٍ: «تَعْلَمُ».

فَ«أَقُومُ وَنَقُومُ وَيَقُومُ وَتَقُومُ»: أَفْعَالٌ مُضَارِعَةٌ؛ لِدَلَالَةِ ^(٢) الزَّوَائِدِ فِي أَوَّلِهَا
عَلَى الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ ^(٣).

وَ«أَكْرَمُ» ^(٤) وَنَزَجَسَ وَيَزْنَأُ وَتَعَلَّمَ: أَفْعَالٌ مَاضِيَةٌ ^(٥)؛ لِعَدَمِ دَلَالَةِ الزَّوَائِدِ فِي
أَوَّلِهَا عَلَى الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ.

وَهُوَ، أَيُّ: الْمُضَارِعُ ^(٦) الْمُجَرَّدُ مِنَ التَّوَيْنِ ^(٧) وَمِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ
مَرْفُوعٌ أَبَدًا، بِالتَّجَرُّدِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ.

وَيَسْتَمِرُّ عَلَى رَفْعِهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيَنْصِبُهُ، أَوْ جَازِمٌ فَيَجْزِمُهُ ^(٨).

(١) فِي «ب» وَ«س» وَ«ع» وَالْوَفَائِي (ق ١٠٦ ب): «أَنْ تَكُونَ»، قَالَ الْوَفَائِي: «وَفِي بَعْضِ النِّسْخِ:
بِشَرْطِ أَنْ تَصْلُحَ، وَإِنَّمَا قَالَ تَصْلُحَ وَلَمْ يَقُلْ كَمَا تَقْدُمُ قَبْلُهَا؛ لِأَنَّ التَّاءَ الْمُثَنَاءَ الْفَوْقِيَّةَ لَا تَخْتَصُ
بِالْخِطَابِ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ أَيْضًا لِلْعَائِبَةِ وَالْعَائِبَتَيْنِ، فَتَقُولُ: هِنْدٌ تَقُومُ، وَالْهِنْدَانِ تَقُومَانِ».

(٢) فِي «س»: «لِلدَّلِيلِ»، وَنَصَ النَّاسِخُ فِي الْحَاشِيَةِ عَلَى وُرُودِ الْمُثَبِّتِ فِي نَسْخَةٍ.

(٣) الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةُ هِيَ التَّكْلِمُ وَالْخِطَابُ وَالْغَيْبَةُ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَكُونُ مَضمُومَةً فِي فِعْلِ
مَاضِيَةٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، نَحْوُ: أَكْرَمَ، وَتَكُونُ مَفْتُوحَةً فِيمَا عَدَا ذَلِكَ. الدَّرَةُ السَّنِيَّةُ لِلْوَفَائِي
(ق ١٠٧ أ).

(٤) فِي «ي»: «بِخِلَافِ: أَكْرَمَ»، وَالسَّطْرُ كُلُّهُ لَا يَوْجَدُ فِي «ز».

(٥) كَانَ الْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ بَدَلَ «أَفْعَالٍ مَاضِيَةٍ»: لَيْسَتْ أَفْعَالًا مُضَارِعَةً. حَاشِيَةُ الْقَلْيُوبِيِّ (ق ٢٥ أ).

(٦) فِي «ز»: «أَيُّ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ».

(٧) هُمَا نُونُ الْإِنَاثِ وَنُونُ التَّوَكِيدِ. حَاشِيَةُ الْقَلْيُوبِيِّ (ق ٤٤ أ).

(٨) فِي «ز» وَالْمَطْبُوعُ (ص ١٥) وَالْوَفَائِي (ق ١٠٨ ب) زِيَادَةُ: «وَلِكُلِّ مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ
عَدَدٌ يَحْصُرُهُ».

فَالنَّوَاصِبُ لِلْمُضَارِعِ وَفَاقًا وَخِلَافًا عَشْرَةً عَلَى مَا هُنَا^(١).

وَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ:

أَنِ الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ السَّائِكَةُ النُّونَ، تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا^(٢)، وَهِيَ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ^(٣)، تُسَبِّكُ مَعَ مَنْصُوبِهَا بِمَصْدَرٍ^(٤)، فَلِذَلِكَ تُسَمَّى مَصْدَرِيَّةً.

مِثَالُ ذَلِكَ^(٥): «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ»، التَّقْدِيرُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ»، فَأَنَّ: حَرْفُ مَصْدَرٍ^(٦) وَنَصْبٌ وَاسْتِقْبَالٌ، وَتَضْرِبَ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ.

(١) في «ب» والمطبوع (ص ١٥): «عَلَى مَا ذَكَرْهُ هُنَا»، وفي «ز»: «عَلَى مَا ذَكَرَهُ هُنَا»، قال الشلبي: «وقول الشارح - رحمه الله - عَلَى مَا هُنَا، ليس المراد منه أنها ذكرت أكثر من هذا في غير هذا الباب، بل المراد أن غير المصنف لا يرى أنها عشرة، بل الناصب بنفسه عنده أربعة». الدرر الفرائد (ق ١٦ ب).

(٢) في «ك»: «لَفْظًا وَمَحَلًّا»، وفي «س»: «تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا، وَالْمَاضِي مَحَلًّا»، قال الشنواني: «وَالْمَاضِي مَحَلًّا، كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخ، وَفِيهِ نَظَرٌ». تعليق الدرة الشنوانية (ق ٥٩ أ)، وقال الفيشي (ق ١٥ ب): «وَفِي بَعْضِ النُّسخ: تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا، وَالْمَاضِي مَحَلًّا، وَهَذِهِ النُّسخة فَاسِدة؛ لِأَنَّ الْمَاضِي لَا إِعْرَابَ لَهُ لَا لَفْظًا وَلَا مَحَلًّا؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ بِاتِّفَاقٍ»، وقال القليوبي (ق ٢٥ ب): «لَفْظًا، أَيْ إِنْ كَانَ مَعْرَبًا، أَوْ مَحَلًّا إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: تَنْصِبُ الْمَاضِي مَحَلًّا، وَهُوَ خِلَافُ الصَّوَابِ؛ إِذْ لَا يَحْكُمُ عَلَى مَحَلِّ الْمَاضِي إِلَّا فِي الْجَزْمِ فَقَطْ».

(٣) الموصول الحرفي: كل حرف أول مع ما بعده بمصدر، ولا يحتاج إلى عائذ. فتح رب البرية (ق ٨٤ أ)، قال ابن علان (ق ٧٨ ب): «وَنَظَمَهَا عَلَى الْمُخْتَارِ شَيْخِ شِيُوخِنَا الْمُحَقِّقِ عَبْدِ الرَّؤُوفِ الْوَاعِظِ:

إِنْ رُمْتَ مَوْصُولَ الْحُرُوفِ نَظْمًا فَذَلِكَ أَنَّ أَنْ وَلَوْ وَكَيْ مَا

(٤) الذي يظهر أن المنسبك بالمصدر صلتها فقط، لا هي وصلتها. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٥٩ أ)، وقال ابن الحاج: «قوله تسبك مع منصوبها فيه مسامحة؛ لأن المنسبك هو ما بعدها، لكن لما كانت هي آلة للسبك صح ذلك». العقد الجوهري (ص ٤٢).

(٥) في «س»: «كَقَوْلِكَ» بدل: «مِثَالُ ذَلِكَ»، وقوله: «ذَلِكَ» لا يوجد في «ب».

(٦) «مَصْدَرٍ» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ك»، وجاء في «ز» و«ي»: «مَصْدَرِيٌّ».

وَالثَّانِي: لَنْ، وَهِيَ ^(١) حَرْفٌ لِنْفِي الْمُسْتَقْبَلِ ^(٢)، نَحْوُ: ﴿لَنْ تَبْرَحَ﴾ ^(٣)، فَلَنْ: حَرْفٌ نَفْيٍ وَنَصْبٍ، وَتَبْرَحَ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِلَنْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ.

وَالثَّالِثُ: إِذَنْ، وَهُوَ ^(٤) حَرْفٌ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، نَحْوُ: «إِذَنْ أَكْرِمَكَ»، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: «أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ»، فَإِذَنْ: حَرْفٌ جَوَابٍ وَنَصْبٍ ^(٥)، وَأَكْرِمَكَ ^(٦): مَنْصُوبٌ بِإِذَنْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى الْمِيمِ ^(٧).

وَشَرَطُ النَّصْبِ بِإِذَنْ: أَنْ تَكُونَ فِي صَدْرِ الْجَوَابِ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ ^(٨)، مُتَّصِلٌ ^(٩) بِهَا، وَلَا يَضُرُّ فَضْلُهُ مِنْهَا بِالْقِسْمِ ^(١٠).

وَالرَّابِعُ: كَي الْمَصْدَرِيَّةُ، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ ^(١١) عَلَيْهَا لَامُ التَّعْلِيلِ لَفْظًا، نَحْوُ:

(١) في «أ» و«ز» و«ك»: «وَهُوَ».

(٢) أي لنفي وقوع الحدث في الزمان المستقبل. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٤٢).

(٣) سورة طه، الآية (٩١)، وفي «ي» زيادة: ﴿عَلَيْهَا﴾.

(٤) في «ز»: «وَهِيَ».

(٥) في «ي» زيادة: «وَجَزَاءٍ».

(٦) في «ز» و«ك» و«ي» زيادة: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ».

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ١٥) زيادة: «وَالْكَافُ مَفْعُولٌ بِهِ».

(٨) في «ك»: «مُسْتَقْبَلًا»، قال القليوبي (ق ٤٥ أ): «وفي نسخة: بنصب مستقبلا، فالفعل عطف على الضمير، فتكون مسلط عليه»، وقال المدابغي (ق ١٠٣ ب): «وحيثُ فمستقبلا خبر تكون».

(٩) في «ك»: «مُتَّصِلًا».

(١٠) أو بلا النافية، كقولك: «إِذَنْ لَا أَهْيَنُكَ»، جوابا لمن قال: «عَدَا آتِي إِلَيْكَ». فتح رب البرية

للنبتيتي (ق ٨٦).

(١١) في «س»: «الدَّاخِلُ».

﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾^(١)، أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوُ: «كَيْ لَا تَأْسَوْا»، فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ، إِذَا قُدِّرَتْ اللَّامُ قَبْلَهَا اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِنَيْتِهَا.

فَاللَّامُ: حَرْفُ تَعْلِيلٍ وَجَرٍّ^(٢)، وَكَيْ: حَرْفُ مَصْدَرٍ^(٣) وَنَصْبٍ، وَلَا: حَرْفُ نَفْيٍ^(٤)، وَتَأْسَوْا: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِكَيْ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ.

فَإِنَّ لَمْ يَتَقَدَّمَ^(٥) كَيْ لَمْ التَّعْلِيلِ، لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، فَكَيْ تَعْلِيلِيَّةٌ^(٦)، وَالْمُضَارِعُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ وَجُوبًا^(٧).

وَالنَّوَاصِبُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا^(٨) سِتَّةٌ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ النَّاصِبَ بَعْدَهَا أَنْ مُضْمَرَةٌ^(٩)، وَهِيَ:

(١) سورة الحديد، الآية (٢٣).

(٢) والمجور الاسم المنسبك من كي ومعمولها. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٧٩).

(٣) في «ب» و«ز» و«ع» و«ي»: «مَصْدَرِي».

(٤) في «ب» زيادة: «وَاسْتِقْبَالٍ».

(٥) في «أ» و«ك» والمطبوع (ص ١٥): «تَتَقَدَّمَ»، وجاء في «ع» و«ك» و«ي» زيادة كلمة: «عَلَى». قال الوفاي: «كَيْ: مفعول مقدم، ولَامُ: فاعل مؤخر».

(٦) أي حرف جر مفيد للتعليل، بمنزلة اللام، أي دالة أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها. الكواكب الدرية للدجاني (ق ٧٩ب).

(٧) قال النبتي: «وفي بعض النسخ: جَوَازًا، والمراد به الجواز المقابل للامتناع، الصادق بالواقع، ولا يحمل على مذهب الكوفيين؛ لأن الناصب عندهم إنما هو كي». فتح رب البرية (ق ٨٧أ)، وقال ابن علان (ق ٨٢ب): «قوله: جَوَازًا، هذا في بعض النسخ، وهو مذهب الكوفيين، وفي بعضها: وجوبا، وهو مذهب البصريين».

(٨) أي في نصبها للفعل المضارع بنفسها، أو بأن مضمرة بعدها. فتح رب البرية للنبتي (ق ٨٧ب).

(٩) في «ي» زيادة: «وَجُوبًا».

لَامُ كَيِ التَّعْلِيلِيَّةِ^(١)، وَأُضِيفَتْ إِلَى كَيِ^(٢) لِأَنَّهَا تَخْلُفُهَا^(٣) فِي إِفَادَةِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ لِأَزُورَكَ»، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَحْذِفَ اللَّامَ، وَتُعَوِّضَ عَنْهَا كَيِ، وَتَقُولَ: «جِئْتُكَ كَيِ أَزُورَكَ»، فَأَزُورَكَ: مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ بَعْدَ اللَّامِ جَوَازًا. وَتُسَمَّى هَذِهِ اللَّامُ: لَامُ التَّعْلِيلِ^(٤).

وَالثَّانِيَّةُ: لَامُ الْجُحُودِ، أَيِ: لَامُ النِّفْيِ، وَهِيَ الْوَاقِعَةُ^(٥) فِي خَبَرٍ كَانَ الْمُنْفِيَّةَ بِمَا، أَوْ فِي خَبَرٍ يَكُونُ^(٦) الْمُنْفِيَّةَ بِلَمٍّ، نَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٧) ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُعْذِرْ لَهُمْ﴾^(٨) فَيُعَذِّبُ وَيُعْذَرُ: مَنْصُوبَانِ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ وَجُوبًا.

(١) قال الفيشي (ق ١٦ أ): «التَّعْلِيلِيَّةُ: نعت للام».

(٢) عند القليوبي (ق ٢٦ ب): «وُسِّبَتْ إِلَى كَيِ»، قال: «أَيِ وَنُسِبَتْ اللَّامُ إِلَى كَيِ؛ لِأَنَّ كَيِ تَخْلُفُ اللَّامَ فِي إِفَادَةِ التَّعْلِيلِ، هَذَا صَرِيحٌ كَلَامِهِ، وَعَلَيْهِ فَكَانَ الْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ وَنُسِبَتْ كَيِ إِلَى اللَّامِ؛ لِأَنَّ الْفَرْعَ يَنْسَبُ إِلَى الْأَصْلِ لَا عَكْسَهُ، إِلَّا أَنْ يَرَادَ بِالنِّسْبَةِ الْإِضَافَةُ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخ».

(٣) أَيِ لِأَنَّ اللَّامَ تَخْلُفُ كَيِ، يَعْنِي تَقُومُ مَقَامَهَا. فَتَحَ رَبُّ الْبَرِيَّةِ لِلنَّبِيِّ (ق ٨٧ ب).

(٤) وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا لَامُ الْعِلَّةِ، وَهِيَ جَارَةٌ لِمَصْدَرٍ مُؤَوَّلٍ، فَتَقُولُ فِي جِئْتُكَ لِأَزُورَكَ مِثْلًا: جِئْتُكَ لِلزِّيَارَةِ، أَيِ لِأَجْلِهَا. حَاشِيَةُ الْإِبْرَاشِيِّ (ق ٧٣ ب).

(٥) فِي «س» وَالْمَطْبُوعِ (ص ١٦): «وَهِيَ الزَّائِدَةُ الْوَاقِعَةُ»، قَالَ الشُّلْبِيُّ: «وَهِيَ الزَّائِدَةُ، وَفِي نَسْخَةٍ: وَهِيَ الْوَاقِعَةُ». الدَّرَرُ الْفَرَاثِدُ (ق ١٨ أ)، وَقَالَ النَّبْتِيُّ: «وَهِيَ، أَيِ لَامِ الْجُحُودِ الْوَاقِعَةُ سِوَاءَ عَلَى سَبِيلِ الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، أَوْ لَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَفِي نَسْخَةٍ: وَهِيَ الزَّائِدَةُ». فَتَحَ رَبُّ الْبَرِيَّةِ (ق ٨٨ أ)، وَقَالَ الْفَيْشِيُّ (ق ١٦ أ): «الْوَاقِعَةُ: هَذِهِ النُّسخَةُ تَجْرِي عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَمَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ»، وَقَالَ ابْنُ عَلَانَ (ق ٨٣ أ): «قَوْلُهُ: الزَّائِدَةُ، قَالَ الْكُوفِيُّونَ: هِيَ زَائِدَةٌ لِلتَّأَكِيدِ».

(٦) فِي «ع»: «يَكُنْ».

(٧) سُورَةُ الْأَنْفَالِ، آيَةُ (٣٣).

(٨) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَتَانِ (١٣٧، ١٦٨).

وَسُمِّيتْ هَذِهِ اللَّامُ لَامَ الْجُحُودِ؛ لِكَوْنِهَا مَسْبُوقَةٌ بِالْكَوْنِ الْمَنْفِيِّ، وَالنَّفْيُ يُسَمَّى جُحُودًا.

وَالثَّالِثَةُ: حَتَّى الْجَارَةُ الْمُفِيدَةُ لِلْغَايَةِ^(١)، نَحْوُ: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِبْنُ مَوْسَى﴾^(٢)، أَوْ لِلتَّعْلِيلِ^(٣)، نَحْوُ: «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، فَيَرْجِعَ وَتَدْخُلَ^(٤): مَنْصُوبَانِ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ بَعْدَ حَتَّى وَجُوبًا.

وَالرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ^(٥): الْجَوَابُ بِالْفَاءِ الْمُفِيدَةُ لِلْسَّبَبِيَّةِ^(٦)، وَالْوَاوُ الْمُفِيدَةُ لِلْمَعْنِيَّةِ^(٧)، الْوَاقِعَتَيْنِ^(٨) بَعْدَ:
الْأَمْرِ، نَحْوُ: «أَقْبَلْ فَأُحْسِنَ إِلَيْكَ»، أَوْ: «وَأُحْسِنَ إِلَيْكَ»^(٩).

(١) أي لانتهاه الغاية، وهي نهاية الشيء، والمعنى أن حتى مفيدة لانتهاه ما قبلها عند حصول ما بعدها، وعلامة كونها للغاية أن يصلح في موضعها «إلى». فتح رب البرية للنبيتي (ق ٨٨ ب).

(٢) سورة طه، الآية (٩١).

(٣) في «ز»: «أَوِ التَّعْلِيلِ»، وعلامة كونها للتعليل أن يحسن في موضعها «كي». فتح رب البرية (ق ٨٩ أ).
(٤) في «ع» زيادة: «هُمَا فِعْلَانِ».

(٥) في «ز» والمطبوع (ص ١٦): «وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ»، قال النبتي: «وَالرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ مِنَ السَّيِّئَةِ». فتح رب البرية (ق ٨٩ ب).

(٦) أي التي يقصد بها الجزاء مع العطف. حاشية القليوبي (ق ٢٧ أ).

(٧) أي مع العطف أيضا بخلاف المفيدة للعطف وحده. حاشية القليوبي (ق ٢٧ أ).

(٨) قال ابن الحاج: الْوَاقِعَتَيْنِ بالثنية، وهي الصواب، وفي بعض النسخ: الْوَاقِعَةُ، بالإفراد وهي غير ظاهرة. العقد الجوهري (ص ٤٣).

(٩) أي ليكن منك إقبال إليّ فأحسن أو وإحسن مني إليك، فالإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال، وبعد الواو واقع مع الإقبال مقارن له، وهكذا في كل مثال. فتح رب البرية للنبتي (ق ٩٠).

وَبَعْدَ النَّهْيِ، نَحْوُ: «لَا تُخَاصِمَ زَيْدًا فَيَغْضَبَ»، أَوْ: «وَيَغْضَبَ».
وَبَعْدَ الْعَرْضِ^(١)، نَحْوُ: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ عِلْمًا»، أَوْ: «وَتُصِيبَ عِلْمًا».

وَبَعْدَ التَّحْضِيضِ^(٢)، نَحْوُ: «هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَشْكُرَ»، أَوْ: «وَيَشْكُرَ»^(٣).
وَبَعْدَ التَّمْنِيِ^(٤)، نَحْوُ: «لَيْتَ لِي مَالًا فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ»، أَوْ: «وَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ».
وَبَعْدَ التَّرَجِّيِ^(٥)، نَحْوُ: «لَعَلِّي أَرَا جُعَ الشَّيْخِ فَيَفْهَمَنِي»، أَوْ: «وَيَفْهَمَنِي»^(٦).
وَبَعْدَ الدُّعَاءِ^(٧)، نَحْوُ: «رَبِّ وَفَّقْنِي فَأَعْمَلَ صَالِحًا»، أَوْ: «وَأَعْمَلَ صَالِحًا».
وَبَعْدَ الْإِسْتِفْهَامِ^(٨)، نَحْوُ: «هَلْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ فَأَمْضِي إِلَيْهِ؟»، أَوْ: «وَأَمْضِي إِلَيْهِ؟».

(١) في «ز» والمطبوع (ص ١٦): «أَوْ بَعْدَ الْعَرْضِ»، والعرض: طلب بلين ورفق. حاشية القليوبي (ق ٢٧أ).

(٢) في «ز»: «أَوْ بَعْدَ التَّحْضِيضِ»، والتحضيض: الطلب المؤكد، ويقال بحث وإزعاج. حاشية القليوبي (ق ٢٧أ).

(٣) في «ز» و«ي»: «فَيَشْكُرَكَ أَوْ وَيَشْكُرَكَ».

(٤) في «ز»: «أَوْ بَعْدَ التَّمْنِيِ»، والتمني: طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر. حاشية القليوبي (ق ٢٧أ).

(٥) في «ز» و«س» والمطبوع (ص ١٦): «أَوْ بَعْدَ التَّرَجِّيِ»، والترجي: طلب الأمر المحبوب، والإشفاق من المكروه. حاشية القليوبي (ق ٢٧أ).

(٦) قال النبتيتي: بالتشديد ويجوز التخفيف. فتح رب البرية (ق ٩١).

(٧) في «ز» و«س»: «أَوْ بَعْدَ الدُّعَاءِ»، والدعاء: الطلب من الأعلى. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ٩١ب).

(٨) في «ز» و«س»: «أَوْ بَعْدَ الْإِسْتِفْهَامِ»، والاستفهام: طلب الفهم والتفهم. حاشية القليوبي (ق ٤٦ب).

وَبَعْدَ النَّفْيِ الْمَحْضِ^(١)، نَحْوُ: «لَا يُقْضَى عَلَى زَيْدٍ فَيَمُوتَ»، أَوْ: «وَيَمُوتَ». فَالْجَوَابُ بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ كُلُّهَا مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُمْضَرَّةٌ وَجُوبًا^(٢).

وَلَوْ قَالَ: «وَالْفَاءُ وَالْوَاوِ فِي الْجَوَابِ» لَكَانَ أَوْضَحَ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ مَنْصُوبٌ لَا نَاصِبٌ.

وَالسَّادِسُ^(٣): أَوْ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَّا، نَحْوُ: «لَا تَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ»، أَوْ إِلَى، نَحْوُ: «لَا لَزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي»^(٤)، فَيُسْلِمَ وَتَقْضِي^(٥): مَنْصُوبَانِ بِأَنْ مُمْضَرَّةٌ بَعْدَ «أَوْ» وَجُوبًا^(٦).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ «أَنَّ» تُضْمَرُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَهِيَ: اللَّامُ، وَكَيِّ التَّعْلِيلِيَّةُ، وَحَتَّى، وَبَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وَهِيَ: الْفَاءُ، وَالْوَاوُ، وَأَوْ.

(١) في «ز» و«س»: «أَوْ بَعْدَ النَّفْيِ الْمَحْضِ»، والنفي المحض: غير الراجع إلى معنى الإثبات، فخرج النفي التالي استفهاما تقريريا، نحو: «أَلَمْ تَأْتِنِي وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ» إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي، والنفي المتلو بنفي، نحو: «مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا»؛ لأن جوهر «تزال» يقتضي النفي فإذا دخل عليه نفي اقتضى إثبات ما بعده، والمنتقض بإلا، نحو: «مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا». فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٩٢).

(٢) هذه المسألة تسمى مسألة الأجوبة الثمانية، وقد جمعها بعضهم في قوله:

مُرُوءَتُهُ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحُضْرِهِمْ تَمَنَّ وَأَرْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ١٦): «وَالسَّادِسَةُ»، قال النبتيتي: «وَالسَّادِسُ مِنَ النَوَاصِبِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا». فتح رب البرية (ق ٩٢ب).

(٤) مثال الشيخ يصلح أن تكون «أَوْ» فيه بمعنى «إِلَى» التي للغاية، وأن تكون بمعنى «إِلَّا» التي للاستثناء. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ٩٢ب)، وقال الشنواني (ق ١٦٥): «الْمَثَالُ يَكْفِيهِ الْإِحْتِمَالُ».

(٥) في «أ» و«ي»: «وَتَقْضِيَنِي».

(٦) قال المدابغي (ق ١٠٨): «وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ نَسَخِ الشَّرْحِ زِيَادَةُ: «أَوْ الَّتِي لِلتَّعْلِيلِ، نَحْوُ: لَا طَيْعَنَ اللَّهُ أَوْ يَغْفِرَ لِي».

وَالْجَوَازُ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ جَازِمًا^(١)، وَهِيَ قِسْمَانِ: مَا يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا، وَمَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ.

فَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا سِتَّةٌ، وَهِيَ:

لَمْ، نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ»، فَلَمْ: حَرْفٌ^(٢) يَجْزِمُ الْمُضَارِعَ، وَيَنْفِي مَعْنَاهُ، وَيَقْلِبُهُ إِلَى الْمُضِيِّ، وَيَقُمْ: مَجْزُومٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالثَّانِي: **لَمَّا** الْمُرَادِفَةُ لِلَمْ فِيمَا تَقَدَّمَ، نَحْوُ: «لَمَّا يَضْرِبُ»، فَلَمَّا: حَرْفٌ^(٣) يَجْزِمُ الْمُضَارِعَ، وَيَنْفِي مَعْنَاهُ، وَيَقْلِبُهُ إِلَى الْمُضِيِّ، وَيَضْرِبُ: مَجْزُومٌ بِلَمَّا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالثَّالِثُ: **أَلَمْ**^(٤)، نَحْوُ: ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾^(٥)، فَأَلَمْ: حَرْفٌ تَقْرِيرٍ وَجَزْمٍ، وَنَشْرَحُ: مَجْزُومٌ بِأَلَمْ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالرَّابِعُ: **أَلَمَّا** أَخْتَهَا^(٦)، نَحْوُ: «أَلَمَّا أَحْسَنَ إِلَيْكَ»، فَأَلَمَّا: حَرْفٌ تَقْرِيرٍ وَجَزْمٍ، وَأَحْسَنَ: مَجْزُومٌ بِأَلَمَّا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

(١) الجزم في اللغة: القطع، وسميت هذه جوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفا. حاشية الإبراشي (ق ١٧٧).

(٢) في «ي»: «حَرْفٌ نَفْيٍ» بزيادة: نَفْيٍ، ووُضِعَ فوق الزيادة حرف الخاء؛ للدلالة على أنها ثابتة في بعض النسخ دون الأخرى.

(٣) في «ي»: «حَرْفٌ نَفْيٍ»، بزيادة: نَفْيٍ.

(٤) في التحقيق أن «ألم» عين «لم»، و«ألما» عين «لما»، إلا أنهما قرنا بهمزة الاستفهام، واشتد امتزاجها بهما حتى صارت كأنها جزء منهما فحصل التغير. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ٩٥ ب).

(٥) سورة الشرح، الآية (١)، وفي «ي» زيادة: ﴿لَكَ صَدْرُكَ﴾، وفي «ز» والمطبوع (ص ١٧) زيادة: ﴿لَكَ﴾ فقط.

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ١٧): «وَهِيَ أَخْتَهَا».

وَالْخَامِسُ: **لَامُ الْأَمْرِ**، نَحْوُ: ﴿لِنَفِقَ ذُو سَعَةٍ﴾^(١)، فَيَنْفِقُ: مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَلَامُ الدُّعَاءِ، وَهِيَ لَامُ الْأَمْرِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ سُمِّيَتْ لَامُ الدُّعَاءِ^(٢) تَأْدِيبًا، نَحْوُ: ﴿لَيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٣)، فَيَقْضِ: مَجْزُومٌ بِلَامِ الدُّعَاءِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ.

وَالسَّادِسُ: **لَا الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي النَّهْيِ**، نَحْوُ: ﴿لَا تَخَفْ﴾^(٤)، فَلَا: حَرْفٌ نَهْيٌ وَجَزْمٌ، وَتَخَفَ: مَجْزُومٌ بِلَا النَّاهِيَةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَلَا^(٥) الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الدُّعَاءِ، وَهِيَ لَا النَّاهِيَةِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ سُمِّيَتْ دُعَائِيَّةً تَأْدِيبًا، نَحْوُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٦)، فَلَا: حَرْفٌ دُعَاءٍ وَجَزْمٌ، وَتُؤَاخِذُ^(٧): مَجْزُومٌ بِلَا الدُّعَائِيَّةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالَّذِي يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ^(٨) اثْنَا عَشَرَ جَازِمًا^(٩)، وَهِيَ:

(١) سورة الطلاق، الآية (٧).

(٢) في «ي»: «وَلَكِنْ سُمِّيَتْ دُعَائِيَّةً».

(٣) سورة الزخرف، الآية (٧٧).

(٤) سورة هود، الآية (٧٠).

(٥) في «ك»: «وَالسَّابِعُ لَا» ووضع الناسخ فوق «السابع» حرف «ن»، وأشار في الحاشية إلى ثبوتها في نسخة.

(٦) سورة البقرة، الآية (٢٨٦).

(٧) في «س» و«ع»: «وَتُؤَاخِذْنَا»، وفي «ز» و«ي» والمطبوع (ص ١٧) زيادة: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ».

(٨) يسمى الأول منهما: شرطاً؛ لتعلق الحكم عليه، ويقال: فعل الشرط أيضاً، ويسمى الثاني: جواباً وجزاءً؛ لترتبه على الشرط كجواب السؤال، ولوقوع مضمونه جزاء لمضمون الشرط. حاشية القليوبي (ق ٢٨ ب).

(٩) ما يَجْزِمُ فعْلينِ ستة أقسام: ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو «إن وإذما»، وما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو «من»، وما وضع للدلالة =

إِنْ الشَّرْطِيَّةُ - بِكَسْرِ الهمزة وسكون النون - وَهِيَ حَرْفٌ يَجْزِمُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا وَالْمَاضِيَ مَحَلًّا، وَتَقْلِبُ^(١) مَعْنَى الْمَاضِي إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ، عَكْسُ لَمْ، نَحْوُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ»، فَإِنْ: حَرْفُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ، وَقَامَ: فِعْلُ الشَّرْطِ، فِي مَحَلِّ جَزْمٍ بِيَّانٍ، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ قَامَ، وَقُمْتُ: جَوَابُ الشَّرْطِ.

وَالثَّانِي: مَا الشَّرْطِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾^(٢)، فَمَا: اسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ^(٣)، وَتَفْعَلُوا: فِعْلُ الشَّرْطِ، مَجْزُومٌ بِمَا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَيَعْلَمُ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ أَيْضًا^(٤)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالثَّلَاثُ: مَنْ الشَّرْطِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِ بِهِ﴾^(٥)، فَمَنْ: اسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ^(٦)، وَيَعْمَلُ: فِعْلُ الشَّرْطِ، مَجْزُومٌ^(٧) بِمَنْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ

= على من لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو «ما ومهما»، وما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو «متى وأيان»، وما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو «أين وأنى وحيثما»، وما هو متردد بين الأربعة الأخيرة وهو «أي» فهي بحسب ما تضاف إليه. الكواكب الدرية للدجاني (ق ٨٧ ب).

(١) في «س» و«ز» والمطبوع (ص ١٧): «وَيَقْلِبُ».

(٢) سورة البقرة، الآية (١٩٧).

(٣) «وَجَزْمٌ» لا توجد في «ب»، وأما محل ما من الإعراب، فقال محاسن (ق ٢٢ ب): «في محل نصب بتفعلا على أنها مفعول به مقدم وجوبا لأنه شرط»، وقال الأجهوري (ق ٥٠ ب): «مبتدأ في محل رفع، وجملة يَعْلَمُهُ اللَّهُ: خبر».

(٤) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص ١٧) زيادة: «بِمَا».

(٥) سورة النساء، الآية (١٢٣).

(٦) من: اسم شرط وهي مبتدأ في محل رفع، وخبره: جملة الشرط، وقيل جواب الشرط، وقيل هما. حاشية محاسن (ق ٢٣ أ).

(٧) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ١٧) «وَهُوَ مَجْزُومٌ»، بزيادة: «وَهُوَ»، وفي «ك»: «مَجْزُومٌ أَيْضًا»، بزيادة: أَيْضًا.

السُّكُونُ^(١)، وَيُجَزَّ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ أَيْضًا بِمَنْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْأَلِفِ مِنْ آخِرِهِ.

وَالرَّابِعُ: مَهْمَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَخَنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، فَمَهْمَا: اسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ^(٣)، وَتَأْتِنَا: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِمَهْمَا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ^(٤)، وَبِهِ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَأْتِنَا، وَمِنْ آيَةٍ: بَيَانٌ لِمَهْمَا^(٥)، فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْهَاءِ فِي بِهِ، وَلِتَسْحَرَ^(٦): فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ لَامِ كَيَّ^(٧)، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا^(٨)، وَنَا: مَفْعُولٌ بِهِ^(٩)، وَبِهَا: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَسْحَرَ^(١٠)،

(١) «وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ» لا توجد في «أ» و«ب» والمطبوع (ص ١٧).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٣٢).

(٣) وهي إما مبتدأ والجملة بعدها خبر، وإما في محل نصب بفعل محذوف من باب الاشتغال على حد: «رَبِّدًا مَرَرْتُ بِهِ»، أي: تحضر مهما تأتينا به، والأول أرجح. حاشية محاسن (ق ٢٣).

(٤) في «ز» زيادة: «وَنَا: مَفْعُولٌ»، وفي «ي»: «وَنَا: مَفْعُولٌ بِهِ»، وفي المطبوع (ص ١٧) «وَنَا: مَفْعُولٌ بِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ».

(٥) في «ك» و«ي»: «جَارٌّ وَمَجْرُورٌ بَيَانٌ لِمَهْمَا».

(٦) في «أ» و«ز» و«س» و«ي»: «وَلِتَسْحَرَ نَا».

(٧) في «ي» زيادة: «وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ».

(٨) في «ي» زيادة: «تَقْدِيرُهُ أَنْتَ»، وقال الشنواني: «وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا، كَذَا فِي بَعْضِ النسخ، والصواب: وَجُوبًا، كما في بعض آخر». تعليق الدرر الشنوانية (ق ٦٨).

(٩) «بِهِ» لا توجد في «أ» و«ب».

(١٠) في «ك» و«ي»: «بِتَسْحَرَ نَا»، وقوله: «وَبِهَا: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَسْحَرَ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع».

وَفَمَا: الْفَاءُ^(١): رَابِطَةٌ لِلْجَوَابِ^(٢)، وَمَا: نَافِيَةٌ، وَنَحْنُ: اسْمُهَا^(٣)، إِنَّ قُدِّرَتْ حِجَازِيَّةٌ، وَلَكَ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُؤْمِنِينَ، وَبِمُؤْمِنِينَ: فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرٌ مَا، وَجُمْلَةٌ ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ جَوَابُ الشَّرْطِ^(٤).

وَالْخَامِسُ: إِذْمَا، كَقَوْلِهِ:

وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا^(٥)

- (١) في المطبوع (ص ١٧): «بِتَسْحَرٍ، وَالْفَاءُ رَابِطَةٌ»، فليس فيه: «فَمَا».
- (٢) إنما قرن الجواب بالفاء؛ لأن الجملة الاسمية لا تصلح أن تكون شرطاً فوجب اقترانها بالفاء. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٠١ ب).
- (٣) في المطبوع (ص ١٧) زيادة: «فِي مَحَلِّ رَفْعٍ».
- (٤) وكذا كل جملة وقعت بعد الفاء الرابطة للشرط بجزائه. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٠١ ب).
- (٥) لم يوقف له على قائل، وهو من بحر الطويل، ووجد في بعض النسخ: آتيا وهو الامتناع، وتلف بمعنى تجد، وإعرابه: «وإنك»: الواو: بحسب ما قبلها، وإن: حرف توكيد ونصب، والكاف: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، إذما: حرف جزم بمنزلة إن الشرطية يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، تأت: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله مستتر تقديره أنت، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول لتأت، والجملة الشرطية ومعمولها في محل رفع خبر إن، «أنت»: أن: ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والتاء حرف خطاب، أمر: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، به: جار ومجرور متعلق بأمْر، والضمير عائد الموصول، تلف: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها وفاعله مستتر تقديره أنت، مَن: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول تلف، إياه: مفعول به مقدم لتأمر، تأمر: فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر تقديره أنت، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضمير من إياه، آتيا: حال من «مَن» وهو منصوب بالفتحة. شرح شواهد المباني لعثمان الشامي (ق ١ ب).

فَإِذَا: حَرْفُ شَرْطٍ ^(١) عَلَى الْأَصَحِّ ^(٢)، وَتَأْتِ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِإِذَا ^(٣)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ، وَتُلْفِ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ ^(٤)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ أَيْضًا.

وَالسَّادِسُ: **أَيَّ**، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ ^(٥)، فَأَيًّا: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ مَنْصُوبٌ بِتَدْعُوا ^(٦)، وَمَا: صِلَةٌ ^(٧)، وَتَدْعُوا: فِعْلُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِأَيَّا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ ^(٨)، وَفَلَهُ: الْفَاءُ رَابِطَةٌ لِلْجَوَابِ، وَلَهُ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَالْأَسْمَاءُ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالْحُسْنَى: نَعْتُ الْأَسْمَاءِ، وَجُمْلَةُ ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ فِي مَوْضِعِ جَزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ.

وَالسَّابِعُ: **مَتَى**، نَحْوُ قَوْلِهِ:

مَتَى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي ^(٩)

(١) في «ي» وحاشية «س» زيادة: «وَجَزْمٌ».

(٢) هذا مذهب سيوييه لأنها عنده لمجرد تعليق الجواب على الشرط، ومقابل الأصح أنها ظرف زمان بمعنى متى. حاشية محاسن (ق ٢٣ ب).

(٣) «وَهُوَ مَجْزُومٌ بِإِذَا» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ك»، و«بِإِذَا» فقط لا توجد في «ع».

(٤) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٥) سورة الإسراء، الآية (١١٠).

(٦) على أنه مفعول به مقدم، منصوب وعلامة نصبه فتح آخره. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٠١ ب).

(٧) صلة: أي زائدة، وإنما قال صلة تأديبا. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٠١ ب).

(٨) والواو: ضمير الفاعل. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٠١ ب).

(٩) قائله سحيم بن وثيل، وهو من بحر الوافر، وصدرة: «أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الثَّنَايَا»، وهذا

الصدر وارد في «ز» و«ك» والمطبوع (ص ١٨)، وإعرابه: أنا: ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع خبر، وابن: خبره مرفوع، وجلا: يحتمل أن يكون علما فيكون =

فَمَتَى: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَأَضْعُ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِمَتَى، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ^(١) لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَالْعِمَامَةُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَتَعْرِفُونِي: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ مِنْهُ، وَالْأَصْلُ: تَعْرِفُونِي بِنُوتَيْنِ، الْأَوَّلَى نُونُ الرَّفْعِ، وَالثَّانِيَةُ نُونُ الْوِقَايَةِ.

وَالثَّامِنُ: أَيَّانَ - بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ - نَحْوُ قَوْلِهِ:

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ^(٢)

فَأَيَّانَ: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ^(٣)، وَمَا: زَائِدَةٌ، وَتَعْدِلُ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٤)،

= مضافا إليه، ويحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبني على فتح مقدر على الألف للتعذر لا محل له، والفاعل مستتر جوازا يعود على محذوف، والتقدير: «أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها» فتكون جملة جلا صفة لرجل، «وطلاع»: الواو: حرف عطف، وطلاع معطوف على ابن وقيل على جلا، والثنايا: مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف للتعذر، متى: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو في محل نصب على الظرفية، وأضع: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنا، والعمامة: مفعول به منصوب، وتعرفوني: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول. النفائس الحسنية على الشواهد الأزهرية لحسن محمد فراج (ص ١٥-١٦) وشرح شواهد المباني (ق ٢٢أ).

(١) في «ك» والمطبوع (ص ١٨): «بِالْكَسْرِ».

(٢) عجز بيت صدره - كذا قيل -: إِذَا النَّعْجَةُ الْعَجْفَاءُ بَاتَتْ بِقَفْرَةٍ، وقائله غير معلوم. معالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى لعثمان المكي الزبيدي (ص ١٦).

(٣) مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية، وناصبه الفعل بعده. حاشية المدابغي (ق ١١٤ب).

(٤) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«ز» و«ك».

وَعَلَامَةٌ جَزَمِهِ السُّكُونُ^(١)، وَتَنْزِلُ: جَوَابُ الشَّرْطِ^(٢)، وَعَلَامَةٌ جَزَمِهِ سُكُونُ آخِرِهِ، وَكُسْرُهُ عَارِضٌ^(٣).

وَالتَّاسِعُ: أَيْنَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٤)، فَأَيْنَ: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ^(٥)، وَمَا: صِلَةٌ، وَتَكُونُوا: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٦)، وَعَلَامَةٌ جَزَمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَيُدْرِكُكُمْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٧)، وَعَلَامَةٌ جَزَمِهِ سُكُونُ الْكَافِ الْأُولَى، وَالْكَافُ الثَّانِيَةُ: فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْمِيمُ: عَلَامَةُ الْجَمْعِ، وَالْمَوْتُ: مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

وَالْعَاشِرُ: أَنَّى - بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ الْمُشَدَّدَةِ - نَحْوُ قَوْلِهِ:

فَأَصْبَحْتَ^(٨) أَنَّى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا نَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجَا^(٩)

(١) الريح: فاعل تعدل، وضميرها: فاعل تنزل. الدرر السنية للوفائي (ق ١٣٦ أ).

(٢) في المطبوع (ص ١٨) زيادة: «وَهُوَ مَجْزُومٌ» وكذا في «ي» لكن دون قوله: «وَهُوَ».

(٣) كسره عارض لموافقته الروي في حركته. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٠٢ ب).

(٤) سورة النساء، الآية (٧٨).

(٥) في محل نصب على أنه خبر تكونوا مقدم، والواو: اسمها، والظاهر أن تكون تامة، والواو:

فاعل، وأين: ظرف مكان في محل نصب متعلق بها. وانظر الدرر السنية للوفائي (ق ١٣٦ أ).

(٦) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «س» و«ك».

(٧) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ك».

(٨) «فَأَصْبَحْتَ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك» و«ي» و«حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجَا»

لا توجد في «ب» و«س» و«ك»، وتوجد في حاشية «أ» مستدركة، فالثابت في كثير من

النسخ: «أَنَّى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا نَجِدُ» فقط، ولهذا قال القليوبي (ق ١٢٩): «لعله تمثيل من

الشارح، وليس جزءا من البيت».

(٩) هذا البيت من بحر الطويل، ولا يعرف قائله، وإعرابه: «فَأَصْبَحْتَ»: الفاء: بحسب ما قبلها،

وَأَصْبَحْتَ: فعل ماض ناقص، والتاء: اسمها مبني على الفتح في محل رفع، وأنى: اسم

شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية، وتأت: فعل مضارع =

فَأَنَّى: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَتَأْتِيهَا: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(١)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ، وَتَسْتَجِرُ: بَدَلٌ مِنْهُ، وَتَجِدُ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٢)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالْحَادِي عَشَرَ: حَيْثُمَا، نَحْوُ قَوْلِهِ:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّـهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ^(٣)

= مجزوم بأنى على أنه فعل الشرط وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، و«ها»: ضمير مفعول في محل نصب، وتستجر: فعل مضارع بدل من تأت بدل اشتغال مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وبها: جار ومجرور متعلق بتستجر، وتجد: فعل مضارع مجزوم بأنى على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وحطبا: مفعول به منصوب، وجزلا نعت لحطبا ونعت المنصوب منصوب، ونارا: الواو عاطفة، ونارا: معطوف على حطبا منصوب بالفتحة، وتأججا بحذف إحدى التاءين على أحد التأويلات، والألف: للإطلاق والأصل تتأجج، أي: تتوقد، وفاعله ضمير يعود على «نارا»، والجملة صفة لها، وجملة أنى وفعل الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح. معالم الاهتداء لعثمان المكي (ص ١٧-١٨) والنفايس الحسنية لحسن محمد (ص ١٧-١٨).

(١) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٢) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«ع» و«ك».

(٣) هذا البيت من بحر الخفيف، ولا يعلم قائله، والغابر يطلق على الباقي ويطلق على الماضي فهو من الأضداد، لكن المراد هنا المعنى الأول، وإعرابه: حيثما: اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، وتستقم: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ويقدر: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، ولك: جار ومجرور متعلق بيقدر، والله: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ونجاحا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و«في غابر»: في حرف جر، وغابر: اسم مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بيقدر أو بنجاحا، وغابر مضاف، والأزمان: مضاف إليه مجرور. شرح شواهد المباني لعثمان الشامي (ق ٣ب) والنفايس الحسنية لحسن محمد (ص ١٨-١٩).

فَحَيْثَمَا: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَتَسْتَقِمُ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(١)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَيُقَدَّرُ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٢)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ أَيْضًا^(٣).

وَالثَّانِي عَشَرَ: كَيْفَمَا^(٤)، نَحْوُ^(٥): «كَيْفَمَا تَجْلِسُ أَجْلِسْ»، فَكَيْفَمَا: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَتَجْلِسُ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٦)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ^(٧)، وَأَجْلِسُ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٨)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ أَيْضًا.

وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النَّسَخِ: «وَإِذَا فِي الشَّعْرِ»^(٩)، زِيَادَةٌ عَلَى الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ، وَمِثَالُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ^(١٠)

(١) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك»، والوارد في «ي»: «فَهُوَ مَجْزُومٌ».

(٢) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٣) «أَيْضًا» لا توجد في «أ» و«ب» و«ك».

(٤) كيفما موضوع للدلالة على الحال، ثم ضمن معنى الشرط، الجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين، وإنما لم تجزم عند البصريين لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها، نحو: «كَيْفَمَا تَجْلِسُ أَجْلِسْ»، فلا يصح: كيفما تجلس أذهب. حاشية أبي النجاء (ص ٧٥).

(٥) في «أ» و«س» زيادة: «قَوْلُهُ»، وفي «ك»: «قَوْلِكَ».

(٦) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٧) وفاعل «تجلس» مستتر فيه وجوبا، تقديره أنت، وفاعل «أجلس» مستتر فيه وجوبا، تقديره أنا. الدرر السنية للوفائي (ق ١٣٨ ب).

(٨) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٩) في «ز» والمطبوع (ص ١٩): «وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً» بزيادة: «خَاصَّةً».

(١٠) في «ب» و«س» و«ك»: «فَتَحْمَلِ»، وهذا عجز بيت لعبد قيس بن خفاف أو لحارثة بن بدر =

فَإِذَا: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ^(١)، وَتُصْبِكُ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٢)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ^(٣)، وَتَحْمَلُ: فِعْلُ أَمْرٍ^(٤)، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا^(٥)، وَهُوَ وَفَاعِلُهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ الشَّرْطِ، وَقَرْنَ بِالْفَاءِ الْمُفِيدَةِ لِلرَّبْطِ^(٦)؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ طَلَبٌ^(٧).

وَإِنَّمَا عَمِلْتَ «إِذَا» وَإِنْ كَانَتْ شَرْطًا غَيْرَ جَازِمٍ؛ حَمَلًا عَلَى «مَتَى»^(٨)، كَمَا أَهْمِلْتُ «مَتَى» حَمَلًا عَلَيْهَا، كَقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ

= الغداني، وصدرة: «اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى»، وهذا الصدر وارد في «ع»، وإعرابه: استغن: فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت في محل رفع، ما: مصدرية ظرفية، أغناك: فعل ماض، والكاف: مفعول به في محل نصب، رب: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه في محل جر، بالغنى: جار ومجرور متعلق بالفعل قبله، والخصاصة: الفقر والحاجة، وتحمل إما بالجيم، أي: أظهر الجمال بالتعفف، وإما بالحاء المهملة، أي: تكلف المشقة. الفوائد الأجهورية (ق ١٥٤).

(١) «جَازِمٌ» لا توجد في «س» و«ك»، والأكثر أن يقال فيها إنها ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٠٤ ب).

(٢) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«س» و«ع» و«ك».

(٣) والكاف مفعول به، وخصاصة فاعل. الفوائد الأجهورية (ق ٥٤ ب).

(٤) فعل أمر مبني على السكون، وأشيع آخره بالكسرة للقافية. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٠٥ أ)، وفي «ك»: «وَتَجَمَّلَ».

(٥) في «ز» و«ك» زيادة: «تَقْدِيرُهُ أَنْتَ».

(٦) «الْمُفِيدَةُ لِلرَّبْطِ» لا توجد في «أ» و«ب».

(٧) الجملة الطلبية يجب اقترانها بالفاء؛ لأنها لا تكون شرطا. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٠٥ أ).

(٨) بجامع أن كلا ظرف زمان. الكواكب الدرية للدجاني (ق ٨٧ أ).

أَسِيفٌ^(١)، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ^(٢) مَقَامَكَ لَا يُسْمَعُ^(٣) النَّاسَ^(٤).

رَوَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٥) فِي جَامِعِ الْمَسَانِيدِ^(٦) كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(٧).

(١) أسيف: فعيل بمعنى فاعل من الأسف، وهو شدة الحزن والبكاء، والمراد رقيق القلب. تعليق الدرة السنوانية (ق ١٦٩).

(٢) لو أعملتها لقلت: «متى يَقُمُ» بالسكون. الفوائد الأجهورية (ق ٥٤ب).

(٣) بضم أوله، والناس مفعوله، وضميره لأبي بكر - رضي الله عنه - ويحتمل أنه بفتح أوله، والناس فاعله، والمفعول محذوف. الدرة السنية للوفائي (ق ١٤٠ب).

(٤) الحديث متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الرجل يأتى بالإمام ويأتى الناس بالمأموم (١/ ٢٣٥ حديث ٧١٣)، والإمام مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس (١/ ٣١٣-٣١٤ حديث ٩٥) لكن ورد فيهما: «مَتَى يَقُمُ» على القياس، وأما رواية: «مَتَى يَقُومُ» فرواها الإمام أحمد في مسنده (٦/ ١٥٩، ٢١٠، ٢٢٤).

(٥) الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي البغدادي الحنبلي، ولد سنة عشر وخمسمائة أو قبلها، وكان صاحب تصانيف كثيرة شهيرة في أنواع العلوم، أوصلها الدكتور عبد الحميد العلوجي في كتابه مؤلفات ابن الجوزي إلى (٥٧٤)، توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/ ٣٦٥-٣٨٤) وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (٦/ ٥٣٧-٥٤٠).

(٦) جامع المسانيد لابن الجوزي (٨/ ٢٣٨ حديث ٧٤١٨) وفيه: «مَتَى يَقُمُ».

(٧) لعله يريد ما قاله ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص ٥٨) ونص كلامه: «ومن تشبيه متى بإذا وإهمالها قول عائشة رضي الله عنها...» وذكره، ولم ينسبه لابن الجوزي في جامع المسانيد، بل لم يخرجها أصلاً.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً^(١)

الْمَرْفُوعَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ، وَهِيَ:

الْفَاعِلُ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ».

وَالثَّانِي: الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ - .

وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ: الْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

وَالْخَامِسُ: اسْمُ كَانَ وَاسْمُ^(٢) أَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا».

وَالسَّادِسُ: خَبَرُ إِنَّ وَخَبَرُ^(٣) أَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

وَالسَّابِعُ: التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ:

أَوَّلُهَا: النَّعْتُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ الْكَاتِبُ».

وِثَانِيهَا: الْعَطْفُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو».

وِثَالِثُهَا: التَّوَكِيدُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ».

(١) أي وتقدمت مرفوعات الأفعال، وهو الفعل المضارع المشار إليه بقوله: «وَهُوَ مَرْفُوعٌ

أَبَدًا». حاشية محاسن (ق ٢٤أ).

(٢) «اسم» لا توجد في «ز» و«ي».

(٣) «خبر» لا توجد في «ي».

وَرَابِعُهَا: **الْبَدَلُ**، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ».

وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا فِي أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ^(١) عَلَى الْإِثْرِ ^(٢)، عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ ^(٣)،
مُقَدِّمًا ^(٤) الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ.



(١) في المطبوع (ص ١٩): «فِي أَبْوَابِهَا، مُتَفَرِّقَةً».

(٢) يقال ذهب في إثر فلان - بكسر الهمزة وفتحها - إذا تبعه، وكان هذا في إثر ذاك - بالكسر -

إذا جاء بعده. فتح رب البرية (ق ١٠٧ أ)، وعند محاسن (ق ٢٤ أ): «فِي الْإِثْرِ»، وقال: «أَي:

إثر إجمالها، إما متعلق بتفصيل أو حال منه، أو صفة لأبواب أو حال منها لوصفها».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ١٩): «عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ بِعَيْنِهِ».

(٤) مقدا يجوز فيه كسر الدال على أنه اسم فاعل، ويكون حالا من فاعل «تفصيل» المحذوف،

وما بعده منصوب، ويجوز فيه فتح الدال على أنه اسم مفعول، ويكون حالا من «أبواب»،

وما بعده نائبه. حاشية محاسن (ق ٢٤ أ) والدرة السنية للوفائي (ق ١٤٤ ب) فالوجهان هما:

«مُقَدِّمًا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ» و«مُقَدِّمًا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ».

بَابُ الْفَاعِلِ

رَسَمَهُ^(١) بِيَعُضِ خَوَاصِّهِ^(٢) تَقْرِيبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: **الْفَاعِلُ**^(٣): هُوَ **الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ بِفِعْلِهِ، الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.**

نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، فزَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَهُوَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِهِ الصَّادِرِ مِنْهُ، وَهُوَ قَامَ، وَقَامَ مَذْكُورٌ قَبْلَ زَيْدٍ.

فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا، وَلَا يَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ إِلَّا مَرْفُوعًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُؤَخَّرًا عَنِ الْفِعْلِ.

وَهُوَ، أَيْ: الْفَاعِلُ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ ظَاهِرٍ، وَقِسْمٍ مُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ يَرْفَعُهُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى غَائِبٍ^(٤)، وَلَا يَرْفَعُهُ الْأَمْرُ.

(١) في «ك»: «وَرَسَمَهُ»، والرسم عند علماء الميزان: التعريف بالعرضيات، وهي هنا: الرفع، وكونه مذكوراً قبله فعله؛ إذ هما خارجان عن حقيقة الفاعل. حاشية ابن علان (ق ١٩٤أ).

(٢) خواصه جمع خاصة، وهي قسمان: مطلقة، وهي ما تختص بالشيء بالنظر إلى جميع ما عده كالضاحك للإنسان، وإضافية وهي ما تختص بالشيء بالنظر إلى بعض أغياره كالماشي للإنسان، وهي المرادة هنا. حاشية المدابغي (ق ١١٨أ).

(٣) الفاعل لغة: من أوجد الفعل. الدرر الفرائد للشلبى (ق ٢١ب).

(٤) سواء كان بالياء نحو: يقوم، أو بالتاء نحو: (هند) تقوم. حاشية محاسن (ق ٢٤ب).

ثُمَّ الظَّاهِرُ^(١) أَقْسَامُ:

الْأَوَّلُ: الْمُفْرَدُ الْمَذْكُرُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَ«يَقُومُ زَيْدٌ».

وَالثَّانِي: الْمُثَنَّى الْمَذْكُرُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الزَّيْدَانِ»، وَ«يَقُومُ الزَّيْدَانِ».

وَالثَّلَاثُ: جَمْعُ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الزَّيْدُونَ»، وَ«يَقُومُ الزَّيْدُونَ».

وَالرَّابِعُ: جَمْعُ الْمَذْكُرِ الْمَكْسَرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الرِّجَالُ»، وَ«يَقُومُ الرِّجَالُ».

وَالْخَامِسُ: الْمُفْرَدُ الْمُؤَنَّثُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتْ هِنْدٌ»، وَ«تَقُومُ هِنْدٌ».

وَالسَّادِسُ: مُثَنَّى^(٢) الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتِ الْهِنْدَانِ»، وَ«تَقُومُ الْهِنْدَانِ».

وَالسَّابِعُ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتِ الْهِنْدَاتُ»، وَ«تَقُومُ الْهِنْدَاتُ».

وَالثَّامِنُ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ الْمَكْسَرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتِ الْهُنُودُ»، وَ«تَقُومُ الْهُنُودُ».

وَالتَّاسِعُ: الْمُفْرَدُ الْمُضَافُ لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ أَخُوكَ»، وَ«يَقُومُ أَخُوكَ».

وَالْعَاشِرُ: الْمُضَافُ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣): «قَامَ غُلَامِي»، وَ«يَقُومُ غُلَامِي».

(١) فِي «لِ»: «ثُمَّ الظَّاهِرُ عَشْرَةُ أَقْسَامٍ»، وَفِي «ي»: «عَلَى عَشْرَةِ أَقْسَامٍ».

(٢) فِي «ز»: «الْمُثَنَّى».

(٣) «قَوْلِكَ» لَا تَوْجِدُ فِي «أ» وَ«ب» وَ«ع».

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالْفَاعِلُ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ كُلُّهَا اسْمٌ ظَاهِرٌ.

وَالْفَاعِلُ الْمُضْمَرُّ^(١) - وَهُوَ مَا كُنِيَ بِهِ^(٢) عَنِ الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا - قِسْمَانِ^(٣):
مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ.

وَكُلُّ مِنْهُمَا إِمَّا لِمَتَكَلَّمَ^(٤) وَحْدَهُ، أَوْ وَمَعَهُ^(٥) غَيْرُهُ، أَوْ لِمُخَاطَبٍ^(٦)،
أَوْ مُخَاطَبَةٍ^(٧)، أَوْ مُثْنَاهُمَا^(٨)، أَوْ لَجَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ، أَوْ لَجَمْعِ الْإِنَاثِ
الْمُخَاطَبَاتِ، أَوْ لِلْمُفْرَدِ الْغَائِبِ، أَوْ لِلْمُفْرَدَةِ^(٩) الْغَائِبَةِ، أَوْ لِمُثْنَى^(١٠) الْغَائِبِ
مُطْلَقًا^(١١)، أَوْ لَجَمْعِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ، أَوْ لَجَمْعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ^(١٢).

وَحَاصِلُ كُلِّ مَنْ قِسْمِي الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ اثْنَا عَشَرَ قِسْمًا،

(١) في المطبوع (ص ٢٠) والنبتي (ق ١١٠ ب) زيادة: «اثْنَا عَشَرَ صَمِيرًا».

(٢) ما كني به: أي عبر به . حاشية الإبراشي (ق ١٨٨).

(٣) في «ز» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص ٢٠): «وَهُوَ قِسْمَانِ»، وقال محاسن (ق ٢٥ أ): «الفاعل

مبتدأ وقسمان خبره، وقوله: ما كني به إلخ جملة معترضة بين المبتدأ والخبر».

(٤) في «ز» و«س» و«ع»: «لِمَتَكَلَّمَ».

(٥) في «ز» و«ع»: «أَوْ مَعَهُ».

(٦) في «ع» و«ك»: «لِلْمُخَاطَبِ».

(٧) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ٢٠): «لِمُخَاطَبَةٍ»، وفي «ع» و«ك»: «أَوْ لِلْمُخَاطَبَةِ».

(٨) في «أ» و«س»: «مُثْنَيْهِمَا»، وفي «ب»: «مُثْنَيْهِمَا»، وفي «ع» و«ي»: «لِمُثْنَيْهِمَا»، وفي «ز»:
«لِمُثْنَاهُمَا».

(٩) في «أ» و«ب» والمطبوع (ص ٢٠): «أَوْ الْمُفْرَدَةِ».

(١٠) في «ع»: «أَوْ لِلْمُثْنَى»، وفي «س»: «الْمُثْنَى».

(١١) أي مذكرا كان أو مؤنثا، ويقابله التفصيل بعده في الجمع. حاشية محاسن (ق ٢٥ أ).

(١٢) عند الشلبي (ق ٢٢ ب) ونسخة ذكرها الوفائي (ق ١٥١ ب): «لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثَاتِ الْغَائِبَاتِ»،

قال الشلبي: «وفي نسخة: لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ».

وَمَجْمُوعُهَا^(١) أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ اثْنَيْنِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ^(٢).
فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الَّذِي لَا يُبْتَدَأُ بِهِ^(٣)، وَلَا يَلِي إِلَّا فِي الْإِخْتِيَارِ، وَيَرْفَعُهُ الْمَاضِي
وَالْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ.

وَذَلِكَ^(٤) نَحْوُ قَوْلِكَ:

ضَرَبْتُ^(٥)، فَالْتَاءُ الْمَضْمُومَةُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، مَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى
الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرْبٍ.

وَضَرَبْنَا، بِسُكُونِ الْبَاءِ، فَنَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ^(٦) غَيْرِهِ، أَوِ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ،
وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرْبٍ.

وَكَذَا^(٧) حَيْثُ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ غَيْرَ أَلِفٍ فَإِنَّهَا فَاعِلَةٌ^(٨)، وَإِنْ انْفَتَحَ مَا
قَبْلَهَا فَهِيَ مَفْعُولَةٌ، نَحْوُ: «ضَرَبْنَا زَيْدًا»^(٩).

(١) في «ب»: «وَمَجْمُوعُهُمَا»، قال النبتي: «وَمَجْمُوعُهُمَا، أي: الحاصلين، وفي نسخة: وَمَجْمُوعُهَا، بغير تشية، أي مجموع الأقسام». فتح رب البرية (ق ١١١ ب).

(٢) الاثنان: المتصل والمنفصل، والاثنان عشر: ما للمتكلم وحده... إلخ. تعليق الدرة الشنوية (ق ٧١ ب).

(٣) أي الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة أخرى. تعليق الدرة الشنوية (ق ٧١ ب).

(٤) «وَذَلِكَ» لا توجد في المطبوع (ص ٢٠).

(٥) في المطبوع (ص ٢٠) زيادة: «بِسُكُونِ الْبَاءِ».

(٦) في «أ» و«ز» و«ي»: «وَمَعَهُ».

(٧) قال الإبراشي (ق ٨٩ ب): «وكذا: أي مثل ذا، أي إعراب نافعلا في محل رفع»، وفي «ز» والمطبوع

(ص ٢٠) والنبتي (ق ١١٢ ب): «وَهَذَا» بدل: «وكذا»، قال النبتي: «وهذا الإعراب...».

(٨) في «ي» زيادة: «لَا غَيْرَ».

(٩) في حاشية «أ» متبوعة بـ«صح»: «فَإِنْ كَانَ أَلِفٌ تَنْنِيَةً نَحْوُ: الزَّيْدَانِ ضَرَبَانَا، فَهِيَ مَفْعُولَةٌ أَيْضًا».

وَضَرَبْتَ - بَفَتْحِ التَّاءِ - لِلْمُخَاطَبِ الْمَذْكَرِ، مَوْضِعُ^(١) التَّاءِ رَفْعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرْبٍ.

وَضَرَبْتَ - بِكَسْرِ التَّاءِ - لِلْمُخَاطَبَةِ، مَوْضِعُ^(٢) التَّاءِ رَفْعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرْبٍ.

وَضَرَبْتُمَا - بَضَمِ التَّاءِ - لِلْمُثَنَّى^(٣) الْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا، مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، فَالتَّاءُ اسْمٌ مُضْمَرٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرْبٍ، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ حَرْفَانِ دَالَّانِ عَلَى التَّنْيَةِ^(٤).

وَضَرَبْتُمْ - بَضَمِ التَّاءِ - لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ، وَالتَّاءُ اسْمٌ مُضْمَرٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرْبٍ، وَالْمِيمُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى جَمْعِ الذُّكُورِ.

وَضَرَبْتُنَّ - بَضَمِ التَّاءِ - لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ^(٥)، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى جَمْعِ الْإِنَاثِ.

وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ التَّاءَ فِي الْجَمْعِ هِيَ الْفَاعِلُ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ^(٦) هُوَ الصَّحِيحُ.

(١) فِي «ي»: «فَمَوْضِعُ»، وَفِي «س»: «وَمَوْضِعُ».

(٢) فِي «ي»: «فَمَوْضِعُ»، وَفِي «س»: «وَمَوْضِعُ».

(٣) فِي الْمَطْبُوعِ (ص ٢١): «لِلْمُثَنَّى».

(٤) فِيهِ مَسَامَحَةٌ فَإِنَّ الْمِيمَ حَرْفُ عِمَادٍ، أَيِ تَعْتَمِدُ الْأَلِفُ فِي وَجُودِهَا عَلَى حَرَكَتِهَا، وَالْأَلِفُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى التَّنْيَةِ. حَاشِيَةُ الْفَيْشِي (ق ١٧١).

(٥) فِي «ك» زِيَادَةٌ: «فَالْتَّاءُ فَاعِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ».

(٦) فِي «ز»: «حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ»، وَقَالَ السُّلَيْبِيُّ (ق ٢٢ب): «عَلَى التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ، وَفِي نَسْخَةٍ: عَلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ».

وَلَا تَقَعُ هَذِهِ التَّاءُ إِلَّا فَاعِلَةً^(١).

فَهَذِهِ أَمْثَلَةُ الْحَاضِرِ، وَمَا بَقِيَ لِلْغَائِبِ، وَهُوَ قَوْلُكَ:

«زَيْدٌ ضَرَبَ»، فَفِي «ضَرَبَ»: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ^(٢) جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ عَائِدٌ عَلَى «زَيْدٍ»، مَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ضَرَبَ.

و«هِنْدٌ ضَرَبَتْ»، فَفِي «ضَرَبَتْ»: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ^(٣) جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ عَائِدٌ عَلَى «هِنْدٍ»، مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالتَّاءُ السَّاكِنَةُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْفِعْلِ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ.

و«الزَّيْدَانِ ضَرَبَا»، فَالْأَلِفُ ضَمِيرُ الْمُثْنَى الْمَذْكَرِ الْغَائِبِ عَائِدٌ عَلَى «الزَّيْدَانِ»، مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

و«الْهِنْدَانِ ضَرَبَتَا»، فَالْأَلِفُ ضَمِيرُ الْمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ عَائِدٌ عَلَى «الْهِنْدَانِ»^(٤)، وَالتَّاءُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ، وَأَصْلُهَا السُّكُونُ، وَلَكِنَّهَا حُرِّكَتْ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَفُتِحَتْ لِمُنَاسَبَةِ الْأَلِفِ.

وَهَذَا الْمِثَالُ سَاقِطٌ مِنْ أَصْلِ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -^(٥).

(١) في حاشية «ك» زيادة: «أَوْ نَائِبَةٌ فَاعِلٍ»، وقال الشنواني (ق ٧٢ ب): «وَلَا تَقَعُ هَذِهِ التَّاءُ إِلَّا فَاعِلَةً، أَيْ لَا مَفْعُولَةً، فَالْحَصْرُ إِضَافِي، فَلَا يَرُدُّ أَنَّهَا قَدْ تَقَعُ نَائِبَةً عَنِ الْفَاعِلِ».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٢١): «مُسْتَتِرٌ فِيهِ».

(٣) في المطبوع (ص ٢١): «مُسْتَتِرٌ فِيهِ».

(٤) في «ك» زيادة: «مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ».

(٥) إنما أسقطه لأن الضمير هو الألف فقط، وإنما زيدت فيه التاء لتأنيث الفاعل، فلا دخل لها في الضمير، فاكتمى بما قبلها. الفوائد الأجهورية (ق ٥٨ ب).

وَالزَّيْدُونَ ضَرَبُوا»، فَالْوَاوُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ يَعُودُ عَلَى الزَّيْدُونَ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالْأَلِفُ زَائِدَةٌ^(١).

وَالْهِنْدَاتُ ضَرَبْنَ»، فَالنُّونُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ عَائِدٌ عَلَى الْهِنْدَاتِ، مَوْضِعُهُ رَفْعٌ^(٢) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرْبِ.

هَذَا كُلُّهُ حُكْمُ الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ^(٣).

وَأَمَّا الْفَاعِلُ الْمُضْمَرُ الْمُتَفَصِّلُ فَهُوَ: مَا يَقَعُ بَعْدَ إِلَّا، أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا^(٤).

نَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا نَحْنُ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمْ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَنَّ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هِيَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُنَّ»^(٥).

وَتَقُولُ: «إِنَّمَا ضَرَبَ أَنَا»، وَ«إِنَّمَا ضَرَبَ نَحْنُ»^(٦)، وَكَذَا الْبَاقِي.

(١) أي في الخط، وهذه الألف ترسم بعد واو الجماعة؛ للفرق بينها وبين لام الفعل، في نحو: «الزيدون لم يدعوا» و«زيد يدعو». حاشية محاسن (ق ٢٥ب).

(٢) في «س» و«ع»: «فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ».

(٣) عند الشلبي (ق ٢٣أ): هَذَا كُلُّهُ حُكْمُ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ الْمُتَّصِلِ، وقال: «وفي نسخة: هَذَا كُلُّهُ حُكْمُ الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ».

(٤) أي الذي بمعناها في الحصر كأنما. حاشية أبي النجا (ص ٨١).

(٥) هذه الضمائر الواقعة بعد إلا، كل منها في محل رفع على الفاعلية، وما نافية، وإلا أداة حصر. الدرر السنية للوفائي (ق ١٥٧أ).

(٦) في «ز» زيادة: «وإِنَّمَا ضَرَبَ أَنْتَ»، وفي «ي»: «وإِنَّمَا ضَرَبَ أَنْتُمْ»، وإعرابه: إنما أداة حصر بمعنى إلا، وضرب فعل ماضٍ، والضمير فاعل في محل رفع. حاشية المدابغي (ق ١٢٢أ).

هَذَا كُلُّهُ مَعَ ^(١) الْمَاضِي.

وَتَقُولُ فِي الْمُضَارِعِ مَعَ الْإِتِّصَالِ ^(٢): «أَضْرِبُ»، وَ«نَضْرِبُ» ^(٣)، إِلَى آخِرِهِ.

وَفِي الْإِنْفِصَالِ: «مَا يَضْرِبُ إِلَّا أَنَا»، وَ«إِنَّمَا يَضْرِبُ أَنَا»، إِلَى آخِرِهَا.

وَمَعَ الْأَمْرِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُتَّصِلًا، نَحْوُ: «أَضْرِبْ، اضْرِبَا، اضْرِبُوا،

اضْرِبِي ^(٤)، اضْرِبْنَ».



(١) فِي «ك»: «فِي» بَدَل: «مَعَ».

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ (ص ٢١): «مَعَ الْمُضَارِعِ فِي الْإِتِّصَالِ»، قَالَ الْقَلِيُوبِيُّ (ق ٣٢ب): «وَتَقُولُ مَعَ الْمُضَارِعِ، وَفِي نَسَخَةٍ: فِي الْمُضَارِعِ».

(٣) فِي «س» وَ«ك»: «وَتَضْرِبُ»، وَفِي «ز» وَالْمَطْبُوعِ (ص ٢١): «وَيَضْرِبُ»، وَفِي «ع»: «أَضْرِبُ وَنَضْرِبُ وَتَضْرِبُ».

(٤) فِي «ب» زِيَادَةٌ: «اضْرِبَا»، قَالَ الْقَلِيُوبِيُّ (ق ٣٢ب): «وَفِي بَعْضِ النُّسخِ زِيَادَةٌ: اضْرِبَا، بَعْدَ اضْرِبِي لِمَثْنَى الْمُؤنَّثِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ».

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أَيُّ^(١) لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ^(٢) الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ.

وَرَسَمَهُ بِذِكْرِ بَعْضِ خَوَاصِّهِ^(٣) تَقْرِيْبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: **وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ**؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ فِي: رَفْعِهِ، وَعُمْدَتِيَّتِهِ، وَوُجُوبِ تَأْخِيرِهِ^(٤) عَنِ الْفِعْلِ، وَتَأْنِيْثِ الْفِعْلِ لِتَأْنِيْثِهِ^(٥).

وَذَلِكَ نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، وَالْأَصْلُ: «ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا»، فَحُذِفَ عَمْرُو الَّذِي هُوَ فَاعِلُ ضَرَبَ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ، فَبَقِيَ الْفِعْلُ مُحْتَاجًا إِلَى مَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ، فَأُقِيمَ الْمَفْعُولُ^(٦) مَقَامَ الْفَاعِلِ فِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ، فَصَارَ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا، فَالْتَبَسَ بِالْفَاعِلِ صُورَةً، فَاحْتِجَ إِلَى تَمْيِيزِ أَحَدِهِمَا عَنِ^(٧) الْآخَرِ، فَأُبْقِيَ الْفِعْلَ مَعَ الْفَاعِلِ عَلَى أَصْلِهِ، وَغَيَّرَ مَعَ نَائِبِهِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ.

(١) في «س» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٢١): «أَيُّ: الَّذِي»، بزيادة: «الَّذِي».

(٢) أي ترك ولم يقصد، فلم يحتج إلى ذكر فاعل له لفظاً ولا تقديراً. تعليق الدرة الشنوية (ق ٧٣ب).

(٣) تقدم الكلام على الرسم بذكر بعض خواص الشيء في أول باب الفاعل.

(٤) في «ب» و«س» و«ك» و«ي»: «تَأْخِرُهُ».

(٥) لو قال: «لقيامه مقامه في جميع أحكامه» لكان أخصر وأشمل. تعليق الدرة الشنوية

(ق ٧٣ب)، وقال الوفاي: «وقد يقال أراد بذلك التقريب والتوضيح على المبتدئ». الدرة

السنية (١٥٨أ).

(٦) في «ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٢٢): «الْمَفْعُولُ بِهِ».

(٧) في المطبوع (ص ٢٢) «مِنْ» بدل: «عَنْ».

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ: تَحْقِيقًا كـ «ضَرَبَ»،
أَوْ تَقْدِيرًا كـ «قِيلَ» وَ«بِيعَ» وَ«شُدَّ»^(١).

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ: تَحْقِيقًا نَحْوُ: «يُضْرَبُ»،
أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ: «يُقَالُ» وَ«يُبَاعُ» وَ«يُشَدُّ»^(٢).

وَسَكَتَ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ.

وَهُوَ، أَيِ: الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ،
كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْفَاعِلِ.

فَالظَّاهِرُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمَاضِي، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَ زَيْدٌ» - بِضَمِّ الضَّادِ،
وَكَسْرِ الرَّاءِ - وَإِعْرَابُهُ^(٣): ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَزَيْدٌ:
مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَيُسَمَّى أَيْضًا: نَائِبُ الْفَاعِلِ.

وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمُضَارِعُ نَحْوُ قَوْلِكَ: «يُضْرَبُ زَيْدٌ» - بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ مَا
قَبْلَ آخِرِهِ - وَإِعْرَابُهُ: يُضْرَبُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَإِنْ شِئْتَ

(١) قِيلَ وَبِيعَ أَصْلُهُمَا: «قُولَ» وَ«بِيعَ»، نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْعَيْنِ (الْوَاوِ وَالْيَاءِ) لِلثِقَلِ إِلَى مَا قَبْلَهُ بَعْدَ
سَلْبِ حَرَكَتِهِ فَسَكَنْتَ الْعَيْنَ، وَقَلَبْتَ الْوَاوِ يَاءَ لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ تَقْلِبِ الْيَاءَ
لِعَدَمِ الْمُقْتَضِي، فَصَارَ: قِيلَ وَبِيعَ، وَأَصْلُ شُدَّ: «شُدُّدٌ» بِالْفُكِّ، فَأَدْغَمَ الْمَثَلَانِ لاجتماعهما.
فتح رب البرية (ق ١١٧ ب).

(٢) يُقَالُ وَبِيعَ أَصْلُهُمَا: «يُقُولُ» وَ«يُبِيعُ» نَقَلْتُ حَرَكَةَ كُلِّ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ
قَبْلَهَا، وَقَلَبْتُ أَلْفًا لِحَرَكَتِهَا فِي الْأَصْلِ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا الْآنَ، فَصَارَ: يُقَالُ وَيُبَاعُ. فتح رب
البرية (ق ١١٨ ب)، وَيُشَدُّ أَصْلُهَا: «يُشَدُّدٌ» أَسْكَنَ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ، وَأَدْغَمَ فِي الثَّانِي وَجُوبًا؛
لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الإدغام. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٧٤ ب).

(٣) أَيِ تَطْبِيقِهِ وَتَنْزِيلِهِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْكَلْبِيَّةِ بِأَنْ يَرِدَ كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُ إِلَى أَصْلِهِ، وَإِلَّا فَضَرَبَ لَا إِعْرَابَ
فِيهِ. حَاشِيَةُ الْفَيْشِي (ق ١٧ ب).

قُلْتُ: مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ أَوْ لِلْمَجْهُولِ^(١)، وَزَيْدٌ: نَائِبُ الْفَاعِلِ^(٢)، أَوْ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَلَا فَرْقَ فِي الْفِعْلِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا كَمَا مَرَّ، أَوْ مَزِيدًا^(٣) نَحْوُ قَوْلِكَ: «أَكْرِمَ عَمْرُو» - بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ - وَ«يُكْرِمَ عَمْرُو» - بِضَمِّ الْيَاءِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ - وَإِعْرَابُهُمَا عَلَى وَزَانِ^(٤) مَا مَرَّ^(٥) قَبْلَهُمَا.

وَقِسْ مَا بَقِيَ مِنْ^(٦) أَقْسَامِ الظَّاهِرِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ.
وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ الْمُضْمَرُّ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.
فَالْمُتَّصِلُ نَحْوُ قَوْلِكَ:

«ضَرَبْتُ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ - وَإِعْرَابُهُ: ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَضْمُومَةُ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا^(٧) مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

(١) أي للمجهول فاعله، وفيه أنه قد لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه مناط التسمية، اللهم إلا أن يقال يكفي في وجود مناط التسمية الإمكان، وكل فرد من أفراد الفعل المذكور من حيث إنه بني للمفعول يمكن أن يجهل فاعله. تعليق الدرة الشنوية (ق ١٧٥).

(٢) في «أ» و«ز» والمطبوع (ص ٢٢): «نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ».

(٣) في المطبوع (ص ٢٢): «وَمَزِيدًا»، والمزيد: هو الذي زيد فيه على حروفه الأصلية. فتح رب البرية (١١٩أ).

(٤) على وزان: أي موازنة ومشاكلة ما مر، وهو: ضَرَبَ زَيْدٌ وَيُضْرَبُ زَيْدٌ. الدرة السنية للوفائي (ق ١٦٥أ).

(٥) «مَرَّ» لا توجد في «ز»، وجاء في «س» بدلها: «تَقَدَّمَ».

(٦) في المطبوع (ص ٢٢): «عَلَى» بدل: «مِنْ».

(٧) في «ي»: «أَنَّهُ».

و«ضَرَبْنَا» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ - وَإِعْرَابُهُ: ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَنَا: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ^(١) أَوِ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ^(٢) مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

و«ضَرَبْتَ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ التَّاءِ^(٣) - وَإِعْرَابُهُ: ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَفْتُوحَةُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

و«ضَرَبْتُ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَالتَّاءِ الْمُثَنَّى فَوْقَ - وَإِعْرَابُهُ: ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَكْسُورَةُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبَةِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا^(٤) مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

و«ضَرَبْتُمَا» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَضَمِّ التَّاءِ الْمُثَنَّى فَوْقَ - وَإِعْرَابُهُ: ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَضْمُومَةُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْفِعْلِ: ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ: عَلَامَةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ^(٥).

و«ضَرَبْتُمْ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَضَمِّ التَّاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْمِيمِ - وَإِعْرَابُهُ: ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَضْمُومَةُ: ضَمِيرُ

(١) في «ز»: «مَعَهُ غَيْرُهُ»، وفي «ع»: «وَمَعَهُ غَيْرُهُ».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٢٣): «أَنَّهَا».

(٣) في «أ» و«ي» زيادة: «الْمُثَنَّى فَوْقَ».

(٤) في «أ»: «أَنَّهَا».

(٥) وفي «أ» و«ع» و«ي»: «عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ»، قال الوفاي: «الصواب أن يقال: والميم حرف عماد، والألف للتثنية». الدرر السنية (ق ١٦٧ أ).

الْمُخَاطَبِينَ^(١) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى النَّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَالْمِيمُ: عَلَامَةُ الْجَمْعِ.
و«ضُرْبُنَّ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَضَمِّ التَّاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِالنُّونِ -
 وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمُضْمُومَةُ: ضَمِيرُ جَمْعِ
 الْمُؤَنَّثِ^(٢) الْحَاضِرِ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ: عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفِعْلَ فِي الْجَمْعِ مَضْمُومٌ الْأَوَّلِ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَ الْآخِرِ،
 وَأَنَّ التَّاءَ فِي الْجَمْعِ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا وُضِعَتْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ
 الْمَفْرَدِ الْمُتَكَلَّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبَةِ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ اخْتِيجَ إِلَى تَمْيِيزِ
 كُلِّ مِنْهَا عَنِ الْآخِرِ، فَضُمَّوْهَا فِي الْمُتَكَلَّمِ، وَفَتَحُوْهَا فِي الْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ،
 وَكَسَرُوْهَا فِي الْمُخَاطَبَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَزَادُوا الْمِيمَ وَالْأَلِفَ فِي خِطَابِ الْمُثَنَّى،
 وَالْمِيمَ وَحَدَّهَا فِي خِطَابِ الْجَمْعِ فِي التَّذْكِيرِ، وَالنُّونَ الْمُشَدَّدَةَ فِي خِطَابِ
 الْجَمْعِ فِي التَّأْنِيثِ.

وَمُنَاسَبَةُ كُلِّ بِمَا اخْتَصَّ بِهِ تُطْلَبُ مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ.

هَذَا كُلُّهُ فِي الْحَاضِرِ^(٣).

وَتَقُولُ فِي الْغَائِبِ:

«ضُرِبَ» - بِضَمِّ أَوَّلِهِ^(٤)، وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ
 مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا، مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَا لَمْ

(١) فِي «ك»: «ضَمِيرُ جَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ».

(٢) فِي «أ»: «الْإِنَاثِ»، وَجَاءَ فِي «أ» وَ«ز» وَالْمَطْبُوع (ص ٢٣) زِيَادَةً: «الْمُخَاطَبَاتِ».

(٣) أَيِ سِوَاءِ كَانَ مُتَكَلِّمًا، أَوْ مُخَاطَبًا. حَاشِيَةُ الْفَيْشِيِّ (ق ١٧ ب).

(٤) فِي «ز» وَ«ي»: «بِضَمِّ الضَّادِ».

يُسَمَّ فَاعِلُهُ تَقْدِيرُهُ هُوَ^(١)، وَهُوَ: ضَمِيرُ الْمُفْرَدِ الْغَائِبِ.

و«ضُرِبَتْ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَسُكُونِ التَّاءِ^(٢) - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ السَّاكِنَةُ فِي آخِرِهِ: حَرْفُ تَأْنِيثٍ، وَمَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا فِي ضُرِبَتْ تَقْدِيرُهُ هِيَ، وَهُوَ^(٣): ضَمِيرُ الْمُفْرَدَةِ الْغَائِبَةِ.

و«ضُرِبَا» - بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْأَلِفُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْفِعْلِ: ضَمِيرُ الْمُثْنَى الْمَذْكَرِ الْغَائِبِ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَأَخْلَ^(٤) بِضُرْبَتَا لِمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ^(٥) الْغَائِبِ، وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ: حَرْفُ تَأْنِيثٍ، وَالْأَلِفُ: ضَمِيرُ الْمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى النَّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ.

و«ضُرِبُوا» - بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالْوَاوُ: ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ الْمَذْكَرِينَ^(٦) الْغَائِبِينَ^(٧)، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى النَّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَالْأَلِفُ: حَرْفُ زَائِدٌ.

(١) «تَقْدِيرُهُ هُوَ» لَا تَوْجِدُ فِي «ب» وَ«ع»، وَمَحَلُّهَا فِي «س» قَبْلَ ذَلِكَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «جَوَازًا» فِي الْجُمْلَةِ ذَاتِهَا.

(٢) فِي «س»: «وَيُسْكُونُ التَّاءَ»، وَفِي «ك» زِيَادَةُ: «الْمُثَنَّاةُ فَوْقَ».

(٣) فِي «أ» وَ«ز» وَالْمَطْبُوعُ (ص ٢٣): «وَهِيَ».

(٤) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ الْأَلِفُ، وَقَدْ مِثَّلَ بِهَا فِيمَا قَبْلَهُ، وَأَمَّا التَّاءُ فَلَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّهَا حَرْفُ تَأْنِيثٍ. حَاشِيَةُ الْفَيْشِي (ق ١٧ ب).

(٥) فِي «س» وَ«ع»: «لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ»، وَفِي «ك»: «لِلْمُؤَنَّثِ الْمُثَنَّى».

(٦) فِي «أ» وَ«ز» وَ«ي»: «الذَّكَورُ»، وَفِي «ع»: «جَمَاعَةُ الْمَذْكَرِينَ».

(٧) «الْغَائِبِينَ» لَا تَوْجِدُ فِي «أ» وَ«ب».

و«ضَرَبَنْ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ - وَإِعْرَابُهُ: ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالنُّونُ: ضَمِيرُ^(١) الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ، فِي مَحَلِّ^(٢) رَفَعٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. هَذَا^(٣) كُلُّهُ فِي الْمُتَّصِلِ.

وَتَقُولُ فِي الْمُنْفَصِلِ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا نَحْنُ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتِ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمْ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَنَّ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هِيَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمْ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُنَّ». وَكَذَا^(٤) تَقُولُ: «إِنَّمَا ضَرَبَ أَنَا»... إِلَى آخِرِهَا^(٥).

وَالْفِعْلُ فِي الْجَمِيعِ مَضْمُومُ الْأَوَّلِ، مَكْسُورٌ مَا قَبْلَ الْآخِرِ. وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا أَمْكَنَ فِي الْمُضَارِعِ^(٦)، فَلَا نُطَوِّلُ^(٧) بِذِكْرِهِ^(٨).

(١) في «ز» والمطبوع (ص ٢٤): «ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ»، وفي «أ»: «جَمْعُ الْإِنَاثِ».

(٢) في المطبوع (ص ٢٤): «فِي مَوْضِعٍ».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ٢٤): «وَهَذَا».

(٤) في المطبوع (ص ٢٤): «وَكَذَلِكَ».

(٥) في المطبوع (ص ٢٤): «إِلَى آخِرِهِ».

(٦) أي ما أمكنك استحضاره، وليس المراد أن بعضها ممكن في المضارع وبعضها غير ممكن، بل كلها تجري في المضارع كالماضي. حاشية المدابغي (ق ١٢٥ ب).

(٧) في «ز»: «فَلَا نُطِيلُ».

(٨) قال الوفاي: «فلا نطول بذكره؛ لأن هذا أمر سهل، تقول فيه: أَضْرَبْتُ: للمتكلم وحده، وَتُضْرَبُ للمتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره، وَتُضْرَبُ للمخاطب المذكر، وَتُضْرَبُ لِلْمَخاطبة المؤنثة، وَتُضْرَبَانِ: للمثنى المخاطب مطلقاً، وَتُضْرَبُونَ: للجمع المخاطب، وَيُضْرَبُ: للمفرد المذكر الغائب، وَتُضْرَبُ: للمؤنثة الغائبة، وَتُضْرَبَانِ: للمثنى المؤنث =

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهُوَ ^(١) الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ.

الْمُبْتَدَأُ هُوَ: الْإِسْمُ الصَّرِيحُ أَوْ الْمُؤَوَّلُ ^(٢)، الْمَرْفُوعُ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا
بِالِابْتِدَاءِ، **الْعَارِي، أَيِ: الْمَجْرَدُ، عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ وَمَا أَشَبَّهَهَا ^(٣).**
فَخَرَجَ بِالِاسْمِ: الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ، وَبِالْمَرْفُوعِ: الْمَنْصُوبُ، وَالْمَجْرُورُ ^(٤)
بِغَيْرِ زَائِدٍ أَوْ شَبِّهِهِ ^(٥)، وَبِالْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ: الْفَاعِلُ وَاسْمُ كَانَ
وَأَخَوَاتِهَا ^(٦)؛ لِكَوْنِ عَامِلِهَا ^(٧) لَفْظِيًّا، وَهُوَ الْفِعْلُ.

= الغائب، ويُضَرَّبَانِ: للمثنى الغائب مطلقاً، ويُضَرَّبُونَ: لجمع المذكر الغائب، والفعل في
الجميع مضموم الأول مفتوح ما قبل الآخر. الدرّة السنية (ق ١٧٠ ب).

(١) في المطبوع (ص ٢٤): «وَهُوَ الْبَابُ»، وقال الوفاي: «وهو، أي المذكور، وإلا فكان
الواجب على الشارح - رحمه الله - أن يقول: وهما». الدرّة السنية (ق ١٧١ أ).

(٢) الصريح هو الذي لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل، والمؤول: هو الذي يحتاج في كونه
اسماً إلى تأويل. حاشية الفيثي (ق ١٧ ب).

(٣) في «ع»: «عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ، نَحْوُ: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وَمَا أَشَبَّهَهَا، نَحْوُ: لَعَلَّ اللَّهَ
فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا»، ونحوه في «ك».

(٤) قال الفيثي (ق ١٨ أ): «قوله المجرور، أو المخفوض على خلاف في النسخ».

(٥) في «أ» و«ب»: «وَشَبِّهَهُ»، وفي المطبوع (ص ٢٤): «الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ، وَبِغَيْرِ الزَّائِدَةِ:
الزَّائِدَةُ أَوْ شَبِّهَهَا».

(٦) وخرج النائب عن الفاعل وخبر إن وأخواته؛ إذ ليس في كلامه الحصر فيما ذكره. حاشية
المداني (ق ١٢٨ ب).

(٧) في «أ»: «عَامِلِيْهَمَا»، وفي «ب» والمطبوع (ص ٢٤) والنبتي (ق ١٢٣ أ): «عَامِلِيْهَمَا»، قال
النبتي: «أي عامل الاسمين».

مِثَالُ الْإِسْمِ الصَّرِيحِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأً: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ ^(١) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ.

وَالْإِبْتِدَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِهْتِمَامِ بِالشَّيْءِ، وَجَعَلَهُ أَوَّلًا لِشَانٍ، بِحَيْثُ يَكُونُ الثَّانِي خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ ^(٢).

وَقَائِمٌ: خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ.

وَمِثَالُ الْإِسْمِ الْمُؤَوَّلِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأً: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ^(٣)
فَأَنْ تَصُومُوا: فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَخَيْرٌ: خَبَرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ:
«صَوْمُكُمْ ^(٤) خَيْرٌ لَكُمْ».

وَالْخَبَرُ الْأَصْلِيُّ ^(٥) هُوَ: **الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ بِالْمُبْتَدَأِ** ^(٦)، **الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ**، أَي: إِلَى الْمُبْتَدَأِ.

ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مُفْرَدَيْنِ لِمَذْكَرٍ، **نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»**،
فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَقَائِمٌ: خَبَرُهُ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ.

(١) «وَهُوَ» لَا تَوْجِدُ فِي «ز» و«ع» و«ي».

(٢) قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: الْإِبْتِدَاءُ هُوَ التَّجَرُّدُ لِلْإِسْنَادِ، قَالَ: وَهَذَا الْحَدُّ هُوَ الذَّهَبُ الْإِبْرِيزُ.
حَاشِيَةُ النُّجَارِيِّ (ق ٢٤ ب).

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ (١٨٤).

(٤) قَالَ الْقَلِيلِيُّبِي (ق ١٣٤): «صِيَامُكُمْ»، وَفِي نَسْخَةِ: صَوْمُكُمْ.

(٥) قَالَ الشُّنَوَانِيُّ (ق ١٧٧): «جَوَابُ عَمَّا يُقَالُ: تَعْرِيفُهُ لِلْخَبَرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ جُمْلَةً أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ».

(٦) فِي «س»: «بِالْإِبْتِدَاءِ»، وَذَكَرَ النَّاسِخُ فِي الْحَاشِيَةِ أَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «بِالْمُبْتَدَأِ».

وَتَارَةً يَكُونَانِ مُشْنَيْنِ لِمَذْكَرٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، فَالزَّيْدَانِ: مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ الْأَلْفُ، وَقَائِمَانِ: خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ الْأَلْفُ أَيْضًا.

وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمَذْكَرٍ جَمْعَ تَصْحِيحٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»، فَالزَّيْدُونَ: مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ الْوَاوُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَقَائِمُونَ: خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ الْوَاوُ أَيْضًا نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمَذْكَرٍ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، نَحْوُ^(١): «الزُّيُودُ قِيَامٌ»^(٢).

وَتَارَةً يَكُونَانِ مُفْرَدَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: «هِنَّدٌ قَائِمَةٌ».

وَتَارَةً يَكُونَانِ مُشْنَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: «الْهِنْدَانِ قَائِمَتَانِ».

وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ جَمْعَ تَصْحِيحٍ، نَحْوُ: «الْهِنْدَاتُ قَائِمَاتٌ».

وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ جَمْعَ تَكْسِيرٍ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: «الْهُنُودُ قِيَامٌ».

وَالْمُبْتَدَأُ مَنْ حَيْثُ هُوَ^(٣) قِسْمَانِ: قِسْمٌ ظَاهِرٌ، وَقِسْمٌ مُضْمَرٌ.

(١) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص ٢٥) زيادة: «قَوْلِكَ».

(٢) يجوز أيضا: الزيود قائمون. تعليق الدرة الشنوية (ق ١٧٧).

(٣) قوله: «والمبتدأ من حيث هو» جواب عن سؤال مشهور يمكن جريانه في جميع التقسيمات، وحاصله أن المبتدأ محصور في هذين القسمين، أعني الظاهر والمضمر، فإن كان المقسم هو الظاهر لزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وإن كان هو المضمر فكذلك، وحاصل الجواب أن المقسم هو المبتدأ من حيث هو بقطع النظر عما صدق عليه في الخارج من الظاهر والمضمر. حاشية النجاري (ق ٢٤ب).

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، و«الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْمُبْتَدَأُ الْمُضْمَرُّ اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا، وَهِيَ ^(١):

أَنَا، لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ.

وَنَحْنُ، لِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ ^(٢)، أَوِ الْمُعْظَمِ ^(٣) نَفْسُهُ.

وَأَنْتَ - بِفَتْحِ التَّاءِ - لِلْمُخَاطَبِ.

وَأَنْتِ - بِكَسْرِ التَّاءِ - لِلْمُخَاطَبَةِ.

وَأَنْتُمَا - بِضَمِّ التَّاءِ ^(٤) - لِلْمُثْنَى مُطْلَقًا.

وَأَنْتُمْ - بِضَمِّ التَّاءِ ^(٥) - لِجَمْعِ الذَّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ.

وَأَنْتُنَّ، لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ.

وَهُوَ، لِلْمُفْرَدِ الْغَائِبِ.

وَهِيَ، لِلْمُفْرَدَةِ الْغَائِبَةِ.

(١) في «أ»: «وَهُوَ».

(٢) في «ع»: «وَمَعَهُ غَيْرُهُ»، قال الفيثي (ق١٨أ): «قوله: لِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ، عبارة النحويين: لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، فلا ينبغي العدول عنها».

(٣) في «ب»: «لِلْمُعْظَمِ».

(٤) «بِضَمِّ التَّاءِ» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ك»، قال الشلبي: «وَأَنْتُمَا لِلْمُثْنَى، وفي نسخة: وَأَنْتُمَا بِضَمِّ التَّاءِ لِلْمُثْنَى». الدرر الفرائد (ق١٢٤).

(٥) «بِضَمِّ التَّاءِ» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ك» و«ي».

وَهُمَا، لِمُثْنَى^(١) الْغَائِبِ مُطْلَقًا^(٢).

وَهُمْ، لِمَجْمَعِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ.

وَهُنَّ، لِمَجْمَعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ.

وُتَّسَمَّى هَذِهِ الصَّمَائِرُ صَمَائِرَ الرَّفْعِ الْمُنفَصِلَةِ، وَالْغَالِبُ فِيهَا^(٣) إِذَا وَقَعَتْ مُبْتَدَاتٍ^(٤) أَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا بِمَا يُطَابِقُهَا فِي الْمَعْنَى^(٥)، نَحْوُ قَوْلِكَ: **أَنَا قَائِمٌ**، فَأَنَا: صَمِيرٌ رَفْعٌ مُنْفَصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَقَائِمٌ: خَبَرُهُ.

وَنَحْنُ قَائِمُونَ، فَنَحْنُ: مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ صَمِيرٌ رَفْعٌ، مَبْنِيٌّ عَلَى الصَّمِّ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ^(٦)، وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ، وَقَائِمُونَ: خَبَرُهُ، مَرْفُوعٌ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ الصَّمَةِ.

وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ: أَنْتَ قَائِمٌ، وَأَنْتِ قَائِمَةٌ، وَأَنْتُمَا قَائِمَانِ^(٧)، وَأَنْتُمْ قَائِمُونَ، وَأَنْتُنَّ قَائِمَاتٌ، وَهُوَ قَائِمٌ، وَهِيَ قَائِمَةٌ، وَهُمَا قَائِمَانِ، وَهُمْ قَائِمُونَ، وَهُنَّ قَائِمَاتٌ.

فَالْمُبْتَدَأُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ كُلِّهَا مُضْمَرٌ مَبْنِيٌّ لَا يَدْخُلُهُ إِعْرَابٌ^(٨).

(١) في «ب» و«س»: «لِمُثْنَى».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٢٥) زيادة: «مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا».

(٣) «فِيهَا» لا توجد في «أ» و«ك».

(٤) في «ع»: «مُبْتَدَأَةٌ».

(٥) في «ي» زيادة: «أَيُّ: فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ»، قال محاسن

(ق ٢٩): «وَقَدْ يَكُونُ الْخَبَرُ غَيْرَ مُطَابِقٍ، كَمَا لَوْ كَانَ الْخَبَرُ مُصَدِّرًا، نَحْوُ: أَنْتُمْ عَدِلَ».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ٢٥) زيادة: «لِأَنَّهُ صَمِيرٌ».

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ٢٥): «قَائِمَتَانِ» بدل: «قَائِمَانِ»، وفي «ك»: «وَأَنْتُمَا قَائِمَانِ أَوْ قَائِمَتَانِ».

(٨) في «ز» والمطبوع (ص ٢٥): «لَا يَدْخُلُ فِيهِ إِعْرَابٌ»، وعند الشلبي (ق ٢٤ أ) والنبتي

(ق ١٢٧ ب): «لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ»، قالا: «وَفِي نَسْخَةٍ: لَا يَدْخُلُهُ إِعْرَابٌ».

وَالصَّحِيحُ فِي: «أَنَا وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمْ وَأَنْتَنَّ» أَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ «أَنْ» فَقَطْ^(١)، وَأَنَّ اللَّوَّاحِقَ لَهَا حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ^(٢).

وَالْخَبَرُ مِنْ حَيْثُ هُوَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ مُفْرَدٌ، وَقِسْمٌ غَيْرُ مُفْرَدٍ.

وَالْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ هُنَا مَا لَيْسَ جُمْلَةً^(٣) وَلَا شِبْهَهَا، وَلَوْ كَانَ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعًا، فَإِنَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ يُسَمَّى مُفْرَدًا^(٤).

فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ^(٥): «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، وَ«الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»^(٦)، فَالْخَبَرُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مُفْرَدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جُمْلَةً وَلَا شِبْهَهَا.

وَعَبَّرَ الْمُفْرَدُ وَهُوَ^(٧) الْجُمْلَةُ وَشِبْهَهَا، وَمَجْمُوعٌ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: شَيْئَانِ فِي الْجُمْلَةِ، وَشَيْئَانِ فِي شِبْهَهَا.

(١) والألف زائدة في أنا للإشباع، وإنما حركت النون فرقا بين أن الضمير والناصبية والمخففة والزائدة، وقال الكوفيون: الجميع هو الضمير، وأما نحن فالجميع ضمير اتفاقا. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٥٦).

(٢) المعنى المراد: من الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٢٧ ب)، وأما هو وهي إلخ، فالواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة، وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الهاء وحدها، بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفها فيهما. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٧٨ ب).

(٣) في «ز» و«س» و«ك» المطبوع (ص ٢٥): «بِجُمْلَةٍ».

(٤) المفرد له إطلاقات بحسب الأبواب، ففي هذا الباب ما ذكره الشيخ، وفي باب الكلام ما يقابل المركب، وفي باب الإعراب ما يقابل المثنى والمجموع والأسماء الخمسة، وفي باب «لا» والمنادى ما يقابل المضاف والمشبّه بالمضاف. حاشية محاسن (ق ٢٩ أ).

(٥) «قَوْلِكَ» لا توجد في «ب» و«س» و«ك».

(٦) في «س» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

(٧) في المطبوع (ص ٢٦): «هُوَ».

فَالشَّيْئَانِ فِي شِبْهِ الْجُمْلَةِ هُمَا^(١): **الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ التَّامَّانِ^(٢)،**
وَالشَّيْئَانِ فِي الْجُمْلَةِ هُمَا: الْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ الظَّاهِرِ أَوِ الْمُضْمَرِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ
الْمُقَرَّدِ أَوْ غَيْرِهِ^(٣).

فَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ نَحْوُ قَوْلِكَ: **«زَيْدٌ فِي الدَّارِ»**، وَالظَّرْفُ نَحْوُ قَوْلِكَ:
«زَيْدٌ عِنْدَكَ».

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخَبَرَ مُتَعَلِّقُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ الْمَحْذُوفِ لَا
 هُمَا^(٤)، وَأَنَّ تَقْدِيرَهُ: كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ، لَا كَانَ أَوْ اسْتَقَرَّ^(٥).

وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ قَامَ
 أَبُوهُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرٌ عَنِ^(٦) زَيْدٍ، وَالرَّابِطُ
 بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنْ «أَبُوهُ».

وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ»، فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ،

(١) «هُمَا» لا توجد في «ب» و«ك».

(٢) التامان: هما ما يفهم معناه من غير توقف على مقدر محذوف، فخرج نحو: زيد بك، أو
 نحو: زيد أمس، لتوقفه على: واثق أو ذاهب مثلاً. حاشية القليوبي (ق ٣٥ ب).

(٣) في «س» و«ي»: «وغيره».

(٤) لا هما: أي وحدهما، أو مع المتعلق، فالأقوال ثلاثة. حاشية المدابغي (ق ١٣٢ ب) وحاصل
 الرأي الثالث أن الخبر مجموعهما؛ لأن المقصود الإخبار بوجود الشيء في الظرف. فتح
 رب البرية للنبيتي (ق ١٢٨ ب).

(٥) قال النجاري (ق ١٢٥ أ): «يعني أن الصحيح في تقدير الخبر الذي هو متعلق الظرف أو الجار
 والمجرور أن يقدر مفرداً، نحو كائن أو مستقر، ومعنى كان هنا: حصل ووجد، فهي تامة لا
 ناقصة»، وقال الشنواني (ق ٨٠ أ): «الخلاص في الراجح، لا في الجواز».

(٦) «عَنْ» لا توجد في «ي».

وَجَارِيَّتُهُ: مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَذَاهِبَةٌ: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي^(١)، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي
وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، وَالرَّابِطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ وَخَبَرِهِ
الْهَاءُ مِنْ جَارِيَّتِهِ.



(١) فِي «لِ» زِيَادَةٌ: «وَهُوَ جَارِيَّتُهُ».

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وُسَمِيَ النَّوَاسِخَ^(١)، وَهِيَ هُنَا أَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ^(٢): الْأَوَّلُ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا^(٣)،
وَالثَّانِي: إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَالثَّالِثُ: ظَنَّ^(٤) وَأَخَوَاتُهَا.
وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ عَمَلُهَا مُخْتَلِفٌ.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْإِسْمَ، أَيِ: الْمُبْتَدَأَ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا،
وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، أَيِ: خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا.

وَأِنَّمَا لَمْ يُسَمَّوْا^(٥) الْإِسْمَ الْمَرْفُوعَ فَاعِلًا، وَالْمَنْصُوبَ مَفْعُولًا؛
لَأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ فِي حَالِ نُقْصَانِهَا تَجَرَّدَتْ عَنِ الْحَدَثِ، الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ
أَنْ يَصْدُرَ مِنْ^(٦) الْفَاعِلِ وَيَقَعَ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَصَارَتْ كَالرَّوَابِطِ^(٧)،

(١) النواسخ جمع ناسخ، وهي في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة، وسميت نواسخ لإزالتها
حكم المبتدأ والخبر. تعليق الدرة الشنوية (ق ٨٠ ب).

(٢) في «ك»: «ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ»، وأشار الناسخ إلى وجود المبتدأ في بعض النسخ، وقال ناسخ
«ي»: «نسخة المتن المشهورة: وَهِيَ كَانَ، وعليها شرح الكفراوي، وأما النسخة التي شرح
عليها الشيخ خالد الأزهرى: وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، كَانَ وَأَخَوَاتُهَا».

(٣) وأخواتها: أي نظائرها في العمل. حاشية ابن علان (ق ١٠٦ ب).

(٤) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ٢٦): «ظَنَنْتُ».

(٥) عند القليوبي (ق ٣٦ ب): «لَمْ يُسَمَّ»، قال: «وفي نسخة: يُسَمَّوْا، أي اصطلاحاً».

(٦) في «س» و«ز» و«ك» والمطبوع (ص ٢٦): «عَنْ».

(٧) من حيث احتياجها لشيئين، كالباء في نحو: مَرَرْتُ بِرَيْدٍ؛ فَإِنَّهَا احتاجت للمتعلق والمجرور.
تقرير الإنابى (ص ٩٢).

وَمِنْ ثَمَّ سَمَّاهَا الزَّجَاجِيَّ حُرُوفًا^(١).

وَهِيَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ فِعْلًا عَلَى مَا ذُكِرَ^(٢) هُنَا، وَإِلَّا فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ^(٣).

الْأَوَّلُ: **كَانَ**، وَهِيَ لِتَصَافِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الْمَاضِي، إِمَّا مَعَ الدَّوَامِ وَالِاسْتِمْرَارِ، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٤)، وَإِمَّا مَعَ الْإِنْقِطَاعِ، نَحْوُ: «كَانَ الشَّيْخُ شَابًّا».

وَالثَّانِي: **أَمْسَى**، وَهِيَ لِتَصَافِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الْمَسَاءِ، نَحْوُ: «أَمْسَى زَيْدٌ غَنِيًّا».

وَالثَّلَاثُ: **أَصْبَحَ**، وَهِيَ لِتَصَافِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الصَّبَاحِ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا».

وَالرَّابِعُ: **أَضْحَى**، وَهِيَ لِتَصَافِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الضُّحَى، نَحْوُ: «أَضْحَى الْفَقِيهُ وَرِعًا».

وَالْخَامِسُ: **ظَلَّ** - بِالظَّاءِ الْمُشَالَةِ^(٥) - وَهِيَ لِتَصَافِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ نَهَارًا، نَحْوُ: «ظَلَّ زَيْدٌ صَائِمًا».

(١) بوب الزجاجي لباب الأفعال الناسخة في كتابه الجمل (ص ٤١) بقوله: «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار».

(٢) في «س» و«ز» والمطبوع (ص ٢٦): «ذَكَرَهُ»، وفي «ع»: «ذَكَرَهَا»، والمثبت يحتمل البناء للفاعل أو المفعول.

(٣) أكثر من ذلك: أي لأن منها أفعال المقاربة، وكذا أفعال بمعنى صار كاستحال. حاشية الشيبيني (ق ٦٣أ).

(٤) سورة النساء، الآية (٩٦)، وفي «ب» و«س» و«ك» و«ي»: «كَانَ» دون واو.

(٥) قال الفيثي (ق ١٨ب): «المشالة: هذه عبارة المغاربة»، وقال أبو النجا (ص ٩١): «قوله: =

وَالسَّادِسُ: **بَاتٌ**، وَهِيَ لَا تُصَافِ الْمُخْبِرَ عَنْهُ بِالْخَبَرِ لَيْلًا، نَحْوُ: «بَاتَ زَيْدٌ مُفْطِرًا».

وَالسَّابِعُ: **صَارَ**، وَهِيَ لِلتَّحْوِيلِ وَالْإِنْتِقَالِ^(١)، نَحْوُ: «صَارَ السَّعْرُ رَخِيصًا»^(٢).

وَالثَّامِنُ: **لَيْسَ**، وَهِيَ لِنَفْيِ الْحَالِ^(٣) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرِينَةِ، نَحْوُ: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا»، أَي: الْآنَ.

وَالتَّاسِعُ وَالْعَاشِرُ وَالْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ: **مَا زَالَ**، وَمَا انْفَكَ، وَمَا

= المشالة، أي المشال عليها (يعني المحمول عليها المرسوم أعلاها) الألف والنقطة؛ فرقا بالأولى بينها وبين الضاد المعجمة، وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة، وقال الشيباني (ق ٦٣): «الذي نعرفه من المشايخ أن معناه المشالة باللسان، أي أن اللسان يشال بها عند النطق»، وجاء عند النبتيتي (ق ١٣٢ أ) والمدابغي (ق ١٣٥ ب) والإبراشي (ق ١٠٧ ب): «الْمُعْجَمَةُ»، قال النبتيتي والمدابغي: «بِالطَّاءِ الْمُعْجَمَةِ احْتِرَازًا عَنِ الْمَهْمَلَةِ».

(١) «وَالْإِنْتِقَالُ» لا توجد في «أ» و«ب» والقلوبى (ق ٣٧ أ)، قال القلوبى: «لِلتَّحْوِيلِ، وَفِي نَسَخَةٍ: وَالْإِنْتِقَالُ».

(٢) يلتحق بصار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة: آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحر، وارتد، وتحول، وغدا، وراح، نحو: «آضَ زَيْدٌ مُسَافِرًا»، و«رَجَعَ عَمْرُو عَالِمًا»، و«عَادَ الطَّيْنُ إِبْرِيْقًا»، و«اسْتَحَالَ زَيْدٌ غَنِيًّا»، و«قَعَدَ عَمْرُو فَقِيرًا»، و«حَارَ الْجَمْرُ رَمَادًا»، و«ارْتَدَّ زَيْدٌ شُجَاعًا»، و«تَحَوَّلَ السَّعْرُ رَخِيصًا»، و«غَدَا عَمْرُو مُحْسِنًا»، و«رَاحَ عَمْرُو كَرِيمًا». الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٠٣ أ).

(٣) نفي الحال: أي نفي مضمون الجملة في الحال، أي زمن التكلم. حاشية ابن علان (ق ١٠٨ ب).

فَتَى، وَمَا بَرَحَ، مَقْرُونَةٌ بِمَا النَّافِيَةِ^(١)، أَوْ شَبَّهَهَا كَالنَّهْيِ وَالِدُّعَاءِ^(٢).

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الْأَرْبَعَةُ لِمُلَا زِمَةِ الْخَبَرِ الْمُخْبَرِ^(٣) عَنْهُ عَلَى حَسَبِ^(٤) مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ، نَحْوُ: «مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا»، وَ«مَا أَنْفَكَ عَمْرُو جَالِسًا»، وَ«مَا فَتَى بَكْرٌ مُحْسِنًا»، وَ«مَا بَرَحَ مُحَمَّدٌ كَرِيمًا»، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَالثَّالِثَ عَشَرَ: مَا دَامَ مَقْرُونَةٌ بِمَا الظَّرْفِيَّةِ الْمَصْدَرِيَّةِ، وَهِيَ لِاسْتِمْرَارِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: «لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ».

وُسُمِّيَتْ مَا هَذِهِ ظَرْفِيَّةٌ لِنِيَابَتِهَا عَنِ الظَّرْفِ، وَمَصْدَرِيَّةٌ؛ لِتَأْوِيلِهَا^(٥) مَعَ صِلَتِهَا بِمَصْدَرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مُدَّةٌ دَوَامَ زَيْدٍ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ^(٦).

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا^(٧)، أَيِ: وَالَّذِي^(٨) تَصَرَّفَ مِنْ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا يَعْمَلُ عَمَلٌ

(١) لا خصوص للنفي بما؛ لأن النفي يكون بغيرها أيضا، كقولك: «لَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا». حاشية محاسن (ق ٣٠ ب).

(٢) مثال النهي: «لَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ»، ومثال الدعاء: «لَا يَزَالُ اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ». الفوائد الأجهورية (ق ٦٦)، وأشبه النهي والدعاء النفي في أن كلا معنى الفعل معه غير محقق الحصول. حاشية الشيبيني (ق ٦٣ ب).

(٣) في «ع»: «لِلْمُخْبَرِ»، قال القليوبي (ق ٣٧ ب): «المخبر مفعول ملازمة منصوب بالفتحة، وفي نسخة: لِلْمُخْبِرِ - بلام الجر - أي: كون اسمها ملازما لخبرها».

(٤) بفتح السين وقد تسكن، بمعنى قدر. حاشية القليوبي (ق ٣٧ ب).

(٥) في «ي»: «لِتَأْوِيلِهَا».

(٦) أي من حيث بيان الظرفية المعبر عنها بمدة، والمصدرية المعبر عنها بدوام، وأما التقدير من حيث المعنى فهو مدة دوام تردد زيد إليك؛ لأن الديمومة في التردد لا في زيد. حاشية القليوبي (ق ٣٨ أ).

(٧) وما تصرف منها، أي: تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منه. حاشية المدابغي (ق ١٣٧ أ).

(٨) في «س» و«ع»: «الَّذِي» دون واو.

مَاضِيهَا، فَالْمُتَصَرِّفُ نَحْوُ: «كَانَ» فِي الْمَاضِي، وَ«يَكُونُ» فِي الْمُضَارِعِ، وَ«كُنْ» فِي الْأَمْرِ، وَنَحْوُ: «أَصْبَحَ» فِي الْمَاضِي، وَ«يُصْبِحُ» فِي الْمُضَارِعِ، وَ«أَصْبَحَ»^(١) فِي الْأَمْرِ.

تَقُولُ فِي عَمَلِ الْمَاضِي^(٢): «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ: كَانَ: فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، وَزَيْدٌ: اسْمُهَا، وَقَائِمًا: خَبَرُهَا.

وَتَقُولُ فِي عَمَلِ الْمُضَارِعِ مِنْ كَانَ: «يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ: يَكُونُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ، وَزَيْدٌ: اسْمُهَا، وَقَائِمًا: خَبَرُهَا.

وَتَقُولُ فِي عَمَلِ الْأَمْرِ مِنْ كَانَ: «كُنْ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ: كُنْ: فِعْلٌ أَمْرٌ نَاقِصٌ، وَاسْمُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَقَائِمًا: خَبَرُهُ.

وَتَقُولُ: «أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«يُصْبِحُ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«أَصْبَحَ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ عَلَى وَزَانِ^(٣) مَا قَبْلَهُ.

وَالَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ مِنْهَا دَامَ^(٤) وَلَيْسَ، تَقُولُ: «لَا أَكَلْتُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِمًا»^(٥)، وَ«لَيْسَ عَمْرُو شَاخِصًا»^(٦)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ.

(١) في «ز» و«س» و«ع» و«ك» و«ي» زيادة: «بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ».

(٢) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ٢٧) زيادة: «مِنْ كَانَ».

(٣) وزان: أي موازنة ومساواة وكيفية ما قبله، وقد يطلق على المساوي في الوزن وعلى المساوي في الرتبة. الدرة السنينة للوفائي (ق ١٨٣ ب).

(٤) في «س» و«ك»: «مَا دَامَ».

(٥) في «ي»: «لَا أَكَلْتُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ».

(٦) أي ذاهبا أو حاضرا، فإن الشخوص يأتي بمعنى السفر وبمعنى الحضور. حاشية المدابغي (ق ١٣٧ أ).

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ النَّوَاسِخِ فَهُوَ ^(١) **إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ**
الِاسْمَ، أَيِ: الْمُبْتَدَأَ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، أَيِ: خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، وَيُسَمَّى
خَبَرَهَا.

وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرَفٍ:

إِنَّ بِكَسْرِ الهمزة، وَتَشْدِيدِ النُّونِ، وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ ^(٢)، **وَأَنَّ** بِفَتْحِ الهمزة،
وَتَشْدِيدِ النُّونِ، **وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ** ^(٣) بِتَشْدِيدِ النُّونِ فِيهِمَا، **وَلَيْتَ** بِفَتْحِ التَّاءِ الْمُشْتَاةِ
فَوْقَ، **وَلَعَلَّ** بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الْأَخِيرَةِ.

تَقُولُ ^(٤): «**إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ**»، وَإِعْرَابُهُ: إِنَّ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ ^(٥) يَنْصِبُ الْإِسْمَ
وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ ^(٦)، وَزَيْدًا: اسْمُهَا، وَقَائِمٌ: خَبَرُهَا.

وَتَقُولُ: «بَلَعَنِي أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ»، وَإِعْرَابُهُ: بَلَعَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالنُّونُ:
لِلْوَقَايَةِ، وَالْيَاءُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَأَنَّ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ، وَزَيْدًا: اسْمُهَا، وَمُنْطَلِقٌ:
خَبَرُهَا، وَأَنَّ وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا فِي تَأْوِيلٍ مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بَلَعَنِي ^(٧)،
وَالْتَقْدِيرُ: بَلَعَنِي انْطِلَاقَ زَيْدٍ ^(٨).

(١) في «ك» والمطبوع (ص ٢٧): «وَهُوَ».

(٢) أم الباب: أي أصله. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٣٦ ب).

(٣) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ٢٧): «وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ».

(٤) في «أ» و«ب» و«ع» و«ك»: «فَتَقُولُ».

(٥) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ٢٧) زيادة: «وَنَصْبٍ».

(٦) في «ز» و«ع» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص ٢٧): «تَنْصِبُ الْإِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ».

(٧) في «ي»: «بَلَعَ».

(٨) أن المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضاف إلى اسمها، فمعنى «بلغني أن =

وَتَمْتَازُ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ^(١) بِكَوْنِهَا لَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبَهَا عَامِلٌ كَمَا مَثَّلْنَا، بِخِلَافِ الْمَكْسُورَةِ^(٢).

وَتَقُولُ: «لَكِنَّ عَمْرًا جَالِسٌ»^(٣)، وَ«كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ»، وَ«لَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ»، وَ«لَعَلَّ الْحَبِيبَ قَادِمٌ»، وَإِعْرَابُهَا عَلَى وَزَانٍ مَا تَقَدَّمَ، لَا يَخْتَلِفُ عَمَلُهَا، وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ^(٤) مَعَانِيهَا؛ لِاخْتِلَافِ أَلْفَاظِهَا.

وَإِنَّمَا عَمِلَتْ هَذَا الْعَمَلُ؛ لِشَبْهِهَا بِالْفِعْلِ الْمَاضِي^(٥)، نَحْوُ كَانَ، فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، وَدِلَالَتِهَا عَلَى الْمَعَانِي.

فَمَعْنَى كَانَ اتِّصَافُ^(٦) الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الْمَاضِي كَمَا تَقَدَّمَ.

= زيدا قائم: بلغني قيام زيد، فالاسم ليس له دخل في التأويل، وعليه فإن قولهم: «أن مع جزءيها في تأويل مصدر» فيه تسامح. فتح رب البرية (ق ١٣٧ ب)، ثم إن كان الخبر مشتقا فالمصدر من لفظه كما مثل، وإن كان جامدا قدر بالكون، نحو: «بلغني أن هذا زيد» أي: كونه زيدا، وإن كان ظرفا قدر بالاستقرار. حاشية المدابغي (ق ١٣٧ ب).

(١) في «ي»: «الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٢٨): «بِخِلَافِ إِنَّ الْمَكْسُورَةَ» بزيادة: إِنَّ.

(٣) هذا المثل جاء بعد الذي يليه في «ز» والمطبوع (ص ٢٨).

(٤) في «أ» و«س» و«ي»: «يَخْتَلِفُ».

(٥) لشبهاها بالفعل الماضي: لفظا؛ لكونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومفتوحة الأواخر، ومعنى؛

لتضمنها معنى الفعل، واستعمالا؛ للزومها الأسماء كالأفعال، ولحوق نون الوقاية بها كما

تلحق الأفعال. الدرر الفرائد للشلبي (ق ٢٦ ب).

(٦) في «أ» و«س»: «لِاتِّصَافٍ».

وَمَعْنَى إِنَّ الْمَكْسُورَةَ وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ: **لِلتَّوَكُّيدِ** ^(١)، أَي: تَأْكِيدِ ^(٢) النَّسْبَةِ.
وَمَعْنَى لَكِنَّ لِلْإِسْتِدْرَاكِ، وَهُوَ تَعْقِيبُ ^(٣) الْكَلَامِ بِرَفْعِ مَا يَتَوَهَّمُ ثُبُوتَهُ أَوْ
نَفْيَهُ ^(٤).

وَمَعْنَى كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي مَعْنَى.
وَمَعْنَى لَيْتَ لِلتَّمَنَّى، وَهُوَ طَلَبُ مَا لَا طَمَعَ فِيهِ، أَوْ مَا فِيهِ عُسْرٌ.
وَمَعْنَى لَعَلَّ لِلتَّرَجُّي، وَهُوَ طَلَبُ الْأَمْرِ الْمَحْبُوبِ ^(٥)، وَالتَّوَقُّعُ وَهُوَ الْمَعْبَرُ
عَنْهُ عِنْدَ قَوْمٍ بِالْإِشْفَاقِ فِي الْمَكْرُوهِ ^(٦)، نَحْوُ: «لَعَلَّ زَيْدًا هَالِكٌ»، وَالتَّرَجُّي
فِي الْمَحْبُوبِ نَحْوُ: «لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحَمُنِي»؛ فَإِنَّ الْهَلَاكَ مِمَّا يُكْرَهُ، وَالرَّحْمَةُ مِمَّا
يُحِبُّ ^(٧).

(١) الظاهر أن اللام في قوله: «للتأكيد» زائدة، أي: ومعنى إن وأن التوكيد، ويحتمل أنها دخلت
على توهم أن ما قبلها: «إن وأن» بدون «معنى» (أي: وإن وأن للتوكيد)، ويحتمل أن يكون
المعنى: ومعنى إن وأن منسوب للتوكيد. الفوائد الأجهورية (ق ٦٩ ب).

(٢) في «س» و«ك»: «تَوَكُّيد».

(٣) في «ز» و«س» و«ك»: «تَعْقُبُ».

(٤) هذا السطر جاء بعد الذي يليه ههنا في «ز» والمطبوع (ص ٢٨)، وقوله: «أَوْ نَفْيُهُ» أي:
وتعقيب الكلام بثبوت ما يتوهم نفيه، نحو قولك: «زَيْدٌ جَبَانٌ لَكِنَّهُ كَرِيمٌ»؛ لأن عادة الجبان
البخل. الدرر السنية للوفائي (ق ١٨٧ أ).

(٥) المراد طلب الأمر المحبوب المستقر حصوله، فلا يكون إلا في الممكن. فتح رب البرية
(ق ١٤١ أ).

(٦) التوقع هو ترقب الوقوع، وليس مراداً هنا، وقوله: «في المكروه» أي الخوف منه، وقيل:
التوقع أعم، لكن توقع المحبوب يسمى ترجياً، وتوقع المكروه يسمى إشفاقاً. الدرر السنية
(ق ١٨٨ أ).

(٧) في «ب» و«س» و«ع»: «تُحَبُّ».

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ النَّوَاسِخِ، وَهُوَ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ
الْمُبْتَدَأَ، وَيُسَمَّى مَفْعُولَهَا الْأَوَّلَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَيُسَمَّى مَفْعُولَهَا الثَّانِي.

وَإِنَّمَا تَنْصِبُهُمَا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا حَيْثُ لَا مَانِعٌ ^(١).

وَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَفْعَالٍ:

أَرْبَعَةٌ مِنْهَا تُفِيدُ تَرْجِيحَ وَقُوعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ^(٢)، وَهِيَ:

ظَنَنْتُ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

وَحَسِبْتُ، نَحْوُ: «حَسِبْتُ بَكْرًا صَدِيقًا».

وَخِلْتُ، نَحْوُ: «خِلْتُ الْهَلَالَ لَائِحًا».

وَزَعَمْتُ، نَحْوُ: «زَعَمْتُ زَيْدًا صَادِقًا».

وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا تُفِيدُ تَحْقِيقَ ^(٣) وَقُوعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ^(٤)، وَهِيَ:

رَأَيْتُ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْمَعْرُوفَ مَحْبُوبًا».

وَعَلِمْتُ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ زَيْدًا ^(٥) صَادِقًا».

(١) احتراز به عما إذا كان مانع كالإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً جوازا؛ لضعف العامل بتوسطه، نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» أو تأخره، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ». تعليق الدرّة الشنوية (ق ٨٥ ب).

(٢) تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني غالباً، وإلا فتأتي لليقين، وهذا في غير «زعمت»، أما هي فلا تأتي له. حاشية الشيبيني (ق ٦٥ ب).

(٣) التحقيق من: حققت الأمر، إذا كنت منه على يقين. فتح رب البرية (ق ١٤٥ أ).

(٤) تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني، أي غالباً في غير «وجدت»، ومن غير الغالب تأتي للترجيح، أما «وجدت» فملازمة للتحقيق. حاشية الشيبيني (ق ٦٥ ب).

(٥) في «ز» و«ك» و«ي»: «عَلِمْتُ الرَّسُولَ».

وَوَجَدْتُ، نَحْوُ: «وَجَدْتُ الْعِلْمَ نَافِعًا»^(١).

وَأَثْنَانِ مِنْهَا^(٢) يُفِيدَانِ التَّصْيِيرَ وَالِانْتِقَالَ مِنْ حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى^(٣)، **وَهُمَا:**

اتَّخَذْتُ، نَحْوُ: «اتَّخَذْتُ زَيْدًا صَدِيقًا».

وَجَعَلْتُ، نَحْوُ: «جَعَلْتُ الطِّينَ إِبْرِيْقًا».

وَوَاحِدٌ يُفِيدُ حُصُولَ النَّسَبَةِ فِي السَّمْعِ^(٤)، **وَهُوَ: سَمِعْتُ، نَحْوُ:** «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ»، **فَالنَّبِيُّ**^(٥): مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَجُمْلَةٌ «يَقُولُ»: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

هَذَا عَلَى رَأْيِ^(٦) **أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ**^(٧) **فِي قَوْلِهِ: إِنَّ «سَمِعْتُ» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَا لَا يُسْمَعُ تَعَدَّتْ لِاثْنَيْنِ**^(٨).

(١) في «أ» و«ب» و«ع»: «وَجَدْتُ الْعِلْمَ مَحْبُوبًا».

(٢) «مِنْهَا» لا توجد في «ز» والمطبوع (ص ٢٨).

(٣) في «أ»: «مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى».

(٤) حصول النسبة في السمع، أي: في استقرارها فيه، والنسبة هنا ثبوت قول النبي ﷺ، والسمع مصدر سمع، وجمعه أسماع، ويطلق على المسموع وعلى الأذن. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٠٨ ب).

(٥) في «ك»: «الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ، فَالرَّسُولُ».

(٦) في «أ» و«س»: «رَأَيْ» دون: «عَلَى».

(٧) الإمام المشهور أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وبرع من طلبته جماعة كابن جني، صنف كتباً كثيرة نافعة كالإيضاح في النحو والتكملة في التصريف والحجة في القراءات، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. إنباه الرواة للقفطي (٣٠٨/١ - ٣١٠) وبغية الوعاة للسيوطي (٤٩٦ - ٤٩٨).

(٨) فإن عقلت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً، نحو: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾. تعليق الدرّة الشنوية (ق ٨٦ ب).

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ جُمْلَةَ «يَقُولُ» وَنَحْوَهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ الْمَفْعُولِ^(١)؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْحَوَاسِّ^(٢) لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى وَاحِدٍ^(٣).

وَتَقُولُ^(٤) فِي إِعْرَابِ «ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»: ظَنَنْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَزَيْدًا: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَمُنْطَلِقًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

وَفِي إِعْرَابِ «خَلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا»: خَلْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَأَصْلُ خَلْتُ: «خَيْلْتُ» بِكَسْرِ الْيَاءِ، نُقِلَتْ^(٥) الْكُسْرَةُ إِلَى الْخَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ؛ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَعَمْرًا: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَشَاخِصًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَمْثَلَةٍ مَا يُفِيدُ الرَّجْحَانَ^(٦)، وَمِنْ أَمْثَلَةٍ مَا يُفِيدُ التَّحْقِيقَ، وَمِنْ أَمْثَلَةٍ مَا يُفِيدُ التَّصْيِيرَ^(٧)، بِلَا فَرْقٍ.

(١) أي إن كانت معرفة، وإلا فهي صفة. حاشية القليوبي (ق ٤٠ أ).

(٢) في «س» زيادة: «الظَّاهِرَةُ»، والحواس جمع حاسة، وهي خمسة: السمع والبصر والذوق واللمس والشم. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٠٨ ب).

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ٢٩): «إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ»، وأفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى واحد، نحو: أَبْصَرْتُ زَيْدًا، وَسَمِعْتُ الْقُرْآنَ، وَذُقْتُ الطَّعَامَ، وَلَمَسْتُ الْحَرِيرَ، وَشَمِمْتُ الرَّيْحَانَ. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٠٨ ب).

(٤) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص ٢٩): «تَقُولُ»، دون واو قبلها.

(٥) في «ي»: «فُقِلَتْ»، وفي «ع»: «فُقِلْتُ».

(٦) في «أ»: «التَّرْجِيحُ».

(٧) ما يفيد الرجحان، نحو: عَدَّ وَهَبٌ وَحَجًّا، وما يفيد التحقيق، نحو: أَلْفَى وَتَعَلَّمَ - بمعنى أعلم - ودرى، وما يفيد التصيير، نحو: صَيَّرْتُ وَحَوْلْتُ. حاشية القليوبي (ق ٤٠ أ).

وَهَذَا الْقِسْمُ - أَغْنَى: ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا - دَخِيلٌ^(١) فِي الْمَرْفُوعَاتِ،
وَحَقُّهُ^(٢) أَنْ يُذْكَرَ فِي الْمَنْصُوبَاتِ، وَلَكِنَّهُ ذُكِرَ^(٣) اسْتِطْرَادًا^(٤) لِتَتِمِّمَ بَقِيَّةَ^(٥)
النَّوَاسِخِ.



(١) الدخيل: الضيف والنزيل، والمراد أنه ليس في محله. حاشية المدابغي (ق ١٤١ ب).

(٢) في «أ» و«ز» والمطبوع (ص ٢٩): «وَكَانَ حَقُّهُ».

(٣) في «س» و«ع»: «وَلَكِنَّهُ ذُكِرَهُ».

(٤) الاستطراد: ذكر الشيء في غير محله لمناسبة بينهما، والمناسبة ما أشار لها بقوله: «لِتَتِمِّمَ

بَقِيَّةَ النَّوَاسِخِ». حاشية المدابغي (ق ١٤١ أ).

(٥) «بَقِيَّةَ» لا توجد في «ز» والمطبوع (ص ٢٩).

بَابُ النَّعْتِ^(١)

رَسَمَهُ^(٢) يَبْعُضُ خَوَاصِّهِ^(٣)؛ تَقْرِيبًا عَلَى الْمُبْتَدِي، فَقَالَ:
النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ^(٤) مَرْفُوعًا، وَنَصْبِهِ إِنْ
 كَانَ الْمَنْعُوتُ^(٥) مَنْصُوبًا، وَخَفْضِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ^(٦) مَخْفُوضًا، وَتَعْرِيفِهِ إِنْ
 كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرِفَةً، وَتَنْكِيرِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ نَكْرَةً^(٧)، سَوَاءً كَانَ^(٨) النَّعْتُ
 حَقِيقِيًّا أَمْ^(٩) سَبَبِيًّا^(١٠).

(١) النعت عبارة الكوفيين، وعبارة البصريين: الوصف والصفة، وهي ألفاظ مترادفة. العقد
 الجوهرى لابن الحاج (ص ٦٢)، وعرفه النحاة بأنه: التابع الذي يتمم متبوعه ببيان صفة
 من صفاته، أو صفات ما يتعلق به. فتح رب البرية للنبتى (ق ١٤٦ أ).

(٢) في «ل»: «وَرَسَمَهُ».

(٣) فيه نظر؛ لأن الظاهر أن قوله: «النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ» ليس واردا مورد التعريف، بل هو بيان
 حكم من أحكام النعت. تعليق الدرة الشنوية (ق ٨٧ أ).

(٤) «الْمَنْعُوتُ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س».

(٥) «الْمَنْعُوتُ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س».

(٦) «الْمَنْعُوتُ» لا توجد في «أ» و«ب».

(٧) وتنكيره: أي ولو حكما فيدخل الجملة الخبرية الواقعة وصفا؛ إذ هي نكرة حكما. حاشية
 ابن علان (ق ١١٥ أ).

(٨) في «أ» و«ب»: «أَكَانَ».

(٩) في «ع» و«ي»: «أَوْ».

(١٠) النعت الحقيقي: هو الجارى على من هو له، والسببي: هو الجارى على غير من هو له، مثال
 الحقيقي: «جَاءَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ»، ومثال السببي: «جَاءَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ أَبَوَاهُ». الفوائد الأجهورية
 (ق ٧٣ ب).

ثُمَّ إِنَّ رَفَعَ النَّعْتُ ضَمِيرَ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرِ تَبَعَهُ أَيُّضًا فِي تَذْكِرِهِ وَتَأْنِيثِهِ، وَإِفْرَادِهِ وَتَشْيِيتِهِ وَجَمْعِهِ، وَيَكْمُلُ لَهُ حِينَئِذٍ أَرْبَعَةٌ مِنْ عَشْرَةٍ^(١)، وَيُسَمَّى النَّعْتُ حِينَئِذٍ حَقِيقِيًّا.

وَإِنْ رَفَعَ سَبَبِي الْمَنْعُوتِ الظَّاهِرَ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَتَبَعَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ^(٢)، وَيُسَمَّى النَّعْتُ حِينَئِذٍ سَبَبِيًّا.

تَقُولُ فِي النَّعْتِ الْحَقِيقِيِّ الرَّافِعِ لِضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرِ^(٣):

فِي الرَّفْعِ مَعَ الْإِفْرَادِ وَالتَّعْرِيفِ^(٤): «قَامَ زَيْدُ الْعَاقِلِ»^(٥)، وَفِي النَّصْبِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ»، وَفِي الْخَفْضِ: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ».

(١) هي واحد من وجوه الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والخفض، وواحد من وجوه الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من وجهي: التذكير والتأنيث، وواحد من وجهي: التنكير والتعريف. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٤٨ أ).

(٢) يعني واحدا من وجهي: التعريف والتنكير، وواحدا من وجوه الإعراب: الرفع والنصب والجر. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٤٨ ب).

(٣) جملة ما ذكر اثنان وسبعون مثالا؛ لأن المنعوت إما مفرد أو مثنى أو مجموع، وكل منها إما مذكر أو مؤنث فهي ستة، وكل منها إما معرفة أو نكرة فهي اثنا عشر، وكل منها إما مرفوع أو منصوب أو مجرور، فهي ستة وثلاثون، وكل منها إما حقيقي أو سببي، فهي اثنان وسبعون، ويزاد عليها ما أشار إليه بقوله: فَأَمَّا مَعَ الْجَمْعِ إلخ، وبقوله: فَإِنَّ نَعْتَ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ إلخ. حاشية القليوبي (ق ٤٠ ب).

(٤) في «ز» والمطبوع (ص ٢٩) زيادة: «والتذكير»، قال القليوبي: «وكان حقه ذكر التذكير أيضا؛ لتمام الأربعة من العشرة التي هي موجودة في جميع هذه الأمثلة». حاشية القليوبي (ق ٤١ أ).

(٥) قام: فعل ماضٍ، وزيد: فاعل مرفوع بضمّة ظاهرة وهو منعوت، والعاقِل: نعت له حقيقي؛ لرفعه الضمير المستتر فيه العائد على زيد المنعوت، تقديره هو، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة. حاشية المدابغي (ق ١٤٤ ب).

وَتَقُولُ مَعَ ^(١) التَّنْكِيرِ وَالْإِفْرَادِ ^(٢): «جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ».
وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمُذَكَّرِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ الْعَاقِلَانِ»، وَ«رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ».

وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمُذَكَّرِ مَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ رَجُلَانِ عَاقِلَانِ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ».
وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ الْعَاقِلُونَ»، وَ«رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ الْعَاقِلِينَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ الْعَاقِلِينَ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ رَجَالٌ عُقَلَاءٌ»، وَ«رَأَيْتُ رَجَالًا عُقَلَاءَ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجَالٍ عُقَلَاءَ» ^(٣).

وَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتْ هِنْدُ الْعَاقِلَةِ»، وَ«رَأَيْتُ هِنْدًا الْعَاقِلَةَ»، وَ«مَرَرْتُ بِهِنْدَ الْعَاقِلَةِ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ عَاقِلَةٌ»، وَ«رَأَيْتُ امْرَأَةً عَاقِلَةً»، وَ«مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ عَاقِلَةٍ».

(١) في «ي»: «في».

(٢) قال القليوبي (ق ١٤١ أ): «وفي نسخة: في الإفراد مع التنكير، وهي الأنسب بالسياق».

(٣) رجال: مجرور بالباء، وعقلاء: نعته مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لمنعه من الصرف بألف التأنيث الممدودة. فتح رب البرية للتبتي (ق ١٤٩ ب).

وَتَقُولُ فِي مُشْنَى الْمُؤَنَّثِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَانِ الْعَاقِلَتَانِ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ امْرَأَتَانِ عَاقِلَتَانِ»، وَ«رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ عَاقِلَتَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ عَاقِلَتَيْنِ».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ الْعَاقِلَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ الْعَاقِلَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ الْعَاقِلَاتِ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ^(١): «جَاءَتْ نِسَاءُ عَاقِلَاتٍ»^(٢)، وَ«رَأَيْتُ نِسَاءً عَاقِلَاتٍ»، وَ«مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ عَاقِلَاتٍ».

فَالنَّعْتُ فِي ذَلِكَ^(٣) كُلُّهُ رَافِعٌ لِضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَرِ.

وَتَقُولُ فِيمَا إِذَا رَفَعَ سَبَبِي الْمَنْعُوتِ^(٤) فِي الْإِفْرَادِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ زَيْدُ الْقَائِمِ أَبُوهُ»^(٥)، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا الْقَائِمَ أَبُوهُ»^(٦)، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْقَائِمِ أَبُوهُ».

(١) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص ٣٠) زيادة كلمة: «أَيْضًا».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٣٠): «جَاءَتْنِي».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ٣٠): «هَذَا».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص ٣٠): «الْمَنْعُوتِ الظَّاهِر».

(٥) في «ع» زيادة: «وَأَعْرَابُهُ: جَاءَ: فِعْلٌ مَاضٍ، زَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَالْقَائِمُ: نَعْتُ لَهُ جَرَّ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، وَأَبُوهُ: فَاعِلٌ بِالْقَائِمِ».

(٦) زيدا: مفعول برأيت، والعاقل: اسم فاعل نعت له فهو منصوب، وأبوه: فاعل بقائم، فهو مرفوع بالواو. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٥٠ أ).

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ^(١) رَجُلٌ عَاقِلٌ أَبَوْهُ»، وَرَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا أَبَوْهُ،
و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ أَبَوْهُ».
وَتَقُولُ فِي تَشْيِئَةِ الْمَذْكَرِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ الْقَائِمُ أَبُوهُمَا»، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ الْقَائِمَ
أَبَوَاهُمَا، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْقَائِمِ أَبُوَاهُمَا».
وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ رَجُلَانِ قَائِمٌ أَبُوَاهُمَا»، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ قَائِمًا أَبُوَاهُمَا،
و«مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبُوَاهُمَا».
وَتَقُولُ فِي جَمْعِ^(٢) الْمَذْكَرِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَنِي الرَّجَالُ الْقَائِمُ أَبَاؤُهُمْ»، وَرَأَيْتُ الرَّجَالَ الْقَائِمَ
أَبَاؤُهُمْ، وَ«مَرَرْتُ بِالرَّجَالِ الْقَائِمِ أَبَاؤُهُمْ».
وَمَعَ^(٣) التَّنْكِيرِ: «جَاءَنِي رَجَالٌ قَائِمٌ أَبَاؤُهُمْ»، وَرَأَيْتُ رَجَالًا قَائِمًا
أَبَاؤُهُمْ، وَ«مَرَرْتُ بِرَجَالٍ قَائِمٍ أَبَاؤُهُمْ».
وَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ^(٤):

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتْ هِنْدُ الْقَائِمِ أَبَوْهَا»، وَرَأَيْتُ هِنْدًا الْقَائِمَ أَبَوْهَا،
و«مَرَرْتُ بِهِنْدِ الْقَائِمِ أَبَوْهَا».

(١) في «أ» و«ب» و«ع» و«ك» و«ي»: «قَامَ».

(٢) في «أ» و«ب» و«ي»: «الْجَمْعُ».

(٣) في «أ»: «وَتَقُولُ مَعَ».

(٤) في «ع» و«ك» و«ي»: «الْمُفْرَدَةُ الْمُؤَنَّثَةُ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتْني امْرَأَةٌ قَائِمٌ أَبُوْهَا»، وَرَأَيْتُ امْرَأَةً قَائِمًا أَبُوْهَا،
و«مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوْهَا».

وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمُؤَنَّثِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَانِ الْقَائِمُ أَبُوَاهُمَا»، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَيْنِ الْقَائِمَ
أَبَوَاهُمَا، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَيْنِ الْقَائِمِ أَبُوَاهُمَا».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ امْرَأَتَانِ قَائِمٌ أَبُوَاهُمَا»، وَرَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ قَائِمًا
أَبَوَاهُمَا، وَ«مَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ قَائِمٍ أَبُوَاهُمَا».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ الْقَائِمُ أَبَاؤُهُنَّ»، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ الْقَائِمَ
أَبَاؤُهُنَّ، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ الْقَائِمِ أَبَاؤُهُنَّ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ نِسَاءٌ قَائِمٌ أَبَاؤُهُنَّ»، وَرَأَيْتُ نِسَاءً قَائِمًا أَبَاؤُهُنَّ،
و«مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ قَائِمٍ أَبَاؤُهُنَّ».

فَالنَّعْتُ فِي هَذَا الْقِسْمِ يَلْزِمُهُ الْإِفْرَادُ^(١) وَالتَّذْكِيرُ^(٢) دَائِمًا مَعَ غَيْرِ الْجَمْعِ.

(١) لأن النعت الرفع للاسم الظاهر ينزل منزلة الفعل، فيعطى حكمه مع فاعله، فيلزمه الإفراد
إذا أسند إلى اسم ظاهر، ولو كان ذلك الاسم الظاهر مثنى أو مجموعا على اللغة المشهورة.
حاشية الإبراشي (ق ١٢١أ).

(٢) «وَالْتَذْكِيرُ» لا توجد في «أ» و«ب»، ومضروب عليه في «ع»، ومذكور في حاشية «س»، قال
القليوبي (ق ١٤١أ): «وسكت عن غير الأفراد كالتذكير؛ لأنه باق على أصله»، وقال النبتي:
«ويلزمه أيضا التذكير مع الإسناد إلى مذكر كما تقدم من التمثيل هنا، وكذا يلزمه التأنيث مع
الإسناد إلى مؤنث نحو: جاء رجلٌ قائمةً أمه، ورأيت رجلاً قائمةً أمه، ومررت برجلٍ قائمةٍ
أمه، كما تقول: قامت أمه». فتح رب البرية (ق ١٥١أ).

وَأَمَّا مَعَ الْجَمْعِ فَيُخْتَارُ^(١) تَكْسِيرُهُ^(٢) عَلَى إِفْرَادِهِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامِ آبَاؤُهُمْ»، وَيُضْعَفُ تَصْحِيحُهُ^(٣).

هَذَا إِذَا نُعِتَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنْ نُعِتَ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ^(٤) أَوِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهِةِ^(٥) جَازَ فِيهِ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ، وَجَازَ فِيهِ أَنْ يُحَوَّلَ الْإِسْنَادُ عَنِ السَّبَبِيِّ الظَّاهِرِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ، فَيَسْتَتِرُ^(٦) فِي النِّعَتِ، وَيُنْصَبُ السَّبَبِيُّ^(٧)، أَوْ يُخَفَّضُ بِإِضَافَةِ النِّعَتِ إِلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ يُطَابِقُ مَنْعُوتُهُ فِي التَّائِيثِ وَالتَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ، وَيَرْجَعُ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ^(٨).

مِثَالُهُ: «جَاءَ زَيْدُ الْمَضْرُوبِ الْعَبْدِ»، أَوْ: «الْحَسَنُ الْوَجْهَ»^(٩) بِنَصْبِ الْعَبْدِ

(١) في «أ»: «فَنَخْتَارُ».

(٢) أي تكسير النعت. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٥١ ب).

(٣) أي يضعف جمع النعت جمع تصحيح، بل لا يجوز في اللغة المشهورة. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٥١ ب).

(٤) اسم الفاعل: هو ما دل على ذات باعتبار حدث وقع منها أو قائم بها كضارب وناصر، واسم المفعول: هو ما دل على ذات باعتبار حدث وقع عليها، كمضروب ومنصور. الدرر السنية للوفائي (ق ٢٠٤ ب).

(٥) الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت. حاشية الإبراهيمي (ق ١٢١ ب).

(٦) في «ي» زيادة: «الضَّمِيرُ».

(٧) في «ز» والمطبوع زيادة: «عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ»، وكذا في «ع» لكن دون قوله: «بِهِ»، قال النبتي: «وينصب على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة». فتح رب البرية (ق ١٥١ ب).

(٨) أي في تلك المطابقة مع بقائه على أنه سببي، وليس المراد كونه يصير حقيقيا. حاشية القليوبي (ق ٤١ ب).

(٩) «المضروب» تمثيل للنعت باسم المفعول، و«الحسن» تمثيل للنعت بالصفة المشبهة. الدرر السنية للوفائي (ق ٢٠٥ أ).

وَالْوَجْهِ^(١) وَجَرَّهَمَا^(٢)، وَكَذَا تَفْعَلُ^(٣) فِي كُلِّ مِثَالٍ بِمَا يُنَاسِبُهُ.

وَالْمَعْرِفَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ^(٤) خَمْسَةُ أَشْيَاءَ^(٥):

الْأَوَّلُ: الْإِسْمُ الْمُضْمَرُّ^(٦)، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى:

- مُتَكَلِّمٍ، نَحْوُ: «أَنَا، وَنَحْنُ».

- أَوْ مُخَاطَبٍ، نَحْوُ: «أَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتَنَّ».

- أَوْ غَائِبٍ، نَحْوُ: «هُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ».

وَالثَّانِي: الْعَلَمُ^(٧)، وَهُوَ: مَا عُلِّقَ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ^(٨)، غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ، سَوَاءً كَانَ^(٩):

(١) في «ز» و«ي»: «أَوِ الْوَجْهِ».

(٢) في «ي»: «أَوْ جَرَّهَمَا» قال المدابغي (ق ١٤٦ ب): «وَجَرَّهَمَا، الواو بمعنى أو».

(٣) في «أ»: «وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ».

(٤) أي المعرفة لا بقيد كونها ضميرا ولا علما إلخ، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، ولا بقيد كونها تنعت ولا ينعت بها إلخ على ما سيأتي في الشرح. حاشية الفيشي (ق ٢٠ ب).

(٥) زيد عليها: الاسم الموصول، والمعرف بالقصد والإقبال نحو: «يا رجل» لمعين، ويمكن دخولهما في كلام المتن؛ لأن الموصول من قبيل المبهم، أو من قبيل المحلى بآل، والمقصود إقباله قيل إنه معرف بآل تقديرا، الدرة السنية للوفائي (ق ٢٠٥ ب).

(٦) «الْإِسْمُ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«س»، والمضمر - ويقال: الضمير - من: الإضمار، وهو الستر والإخفاء، أو من: الضمور، يعني الهزال؛ لقلة حروفه غالبا. حاشية القليوبي (ق ٤١ ب).

(٧) في «ي»: «الْإِسْمُ الْعَلَمُ».

(٨) المراد بتعليقه على الشيء تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الإطلاق. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٨٨ ب).

(٩) في «أ» و«ب» و«ي»: «أَكَانَ».

- عَلَّمَ شَخْصٍ لِعَاقِلٍ ^(١)، نَحْوُ: «زَيْدٍ» وَ «هِنْدٍ»، أُمُّ ^(٢) غَيْرِ عَاقِلٍ، إِمَّا لِمَكَانٍ نَحْوُ: «عَدَنَ» وَ «مَكَّةَ»، أَوْ لِعَیْرِهِ كَ «شَذَقَمٍ» ^(٣) وَ «هَيْلَةَ» ^(٤).
- أُمُّ ^(٥) عَلَّمَ جِنْسٍ ^(٦)، إِمَّا لِحَيَوَانٍ نَحْوُ: «حَضَاجِرٍ» ^(٧)، وَ «أَسَامَةَ» ^(٨)، أَوْ لِمَعْنَى كَ «سُبْحَانَ» ^(٩) وَ «بَرَّةً» ^(١٠).

- (١) الأولی: لعالم؛ ليشمل أسماء الله تعالى. حاشية ابن علان (ق ١١٧ أ).
- (٢) في «ز» و «ع»: «أَوْ».
- (٣) في «ز» و «ع» و «ي» والمطبوع (ص ٣١): «شَذَقَمٍ»، قال الشنواني: شذقم بالذال المعجمة علم على جمل للنعمان بن المنذر. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٨٩ أ)، وقال النبتی: بفتح الشين المعجمة وسكون الدال المهملة. فتح رب البرية (ق ١٥٣ ب)، وجاء في «ز» والمطبوع (ص ٣١) زيادة: «اسْمُ جَمَلٍ».
- (٤) في «ز» و «ع» والمطبوع (ص ٣١) زيادة: «اسْمُ شَاةٍ».
- (٥) في «ع» والمطبوع (ص ٣١): «أَوْ».
- (٦) الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس تقريبا أن علم الشخص اسم يعين المسمى ذهنا وخارجا، كزيد فإنه يعين ذاته المسماة به في الذهن وكذلك في خارج العيان ولا يتناول عمرا مثلا لا في الذهن ولا في الخارج، وعلم الجنس يعين مسماه ذهنا لا خارجا، كأسماء فإنه يعين مسماه الذي هو الحقيقة في الذهن، فلا يشمل في الذهن حقيقة الفرس مثلا، وفي الخارج لا يختص به واحد من أفراد هذه الحقيقة، بل يطلق على كل واحد من أفراد هذا الجنس لفظ أسامة مثلا. العقد الجوهري (ص ٦٧).
- (٧) في «ز» و «ع» والمطبوع (ص ٣١) زيادة: «عَلَّمَ لِلضَّبْعِ»، وفي «س» و «ك»: «عَلَّمَ ضَبْعٍ»، وكذا في «ب» لكن تحت كلمة حضاجر.
- (٨) في «ز» و «ع» والمطبوع (ص ٣١) زيادة: «عَلَّمَ لِلْأَسَدِ»، وفي «س» و «ك»: «عَلَّمَ أَسَدٍ»، وكذا في «ب» لكن تحت كلمة أسامة.
- (٩) في «س» زيادة: «عَلَّمَ لِلتَّسْبِيحِ».
- (١٠) برة: علم للمبرة، بمعنى البر. الدرر الفرائد للشليبي (ق ٣٠ أ).

وَالثَّالِثُ: الْإِسْمُ الْمُبْهَمُ، وَأَرَادَ بِهِ اسْمَ الْإِشَارَةِ^(١)، وَوَجْهُ إِبْهَامِهِ: عُمُومُهُ، وَصَلَاحِيَّتُهُ لِلْإِشَارَةِ بِهِ إِلَى كُلِّ جِنْسٍ وَإِلَى كُلِّ شَخْصٍ، **نَحْوُ: «هَذَا حَيَوَانٌ وَجَمَادٌ وَفَرَسٌ وَرَجُلٌ وَزَيْدٌ».**

وَهُوَ أَقْسَامٌ:

- فَهَذَا^(٢) لِلْمُفْرَدِ الْمَذَكَّرِ.

- **وَهَذِهِ**^(٣) لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ.

- وَهَذَانِ لِمُثْنَى^(٤) الْمَذَكَّرِ.

- وَهَاتَانِ لِمُثْنَى^(٥) الْمُؤَنَّثِ.

بِالْأَلْفِ^(٦) رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ فِيهِمَا جَرًّا وَنَصْبًا^(٧).

- **وَهُؤُلَاءِ** بِالْمَدِّ عَلَى الْأَفْصَحِ^(٨)، لِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ^(٩).

(١) فيه قصور إذ يلزم منه سقوط الموصول من كلام المصنف، والوجه أن يكون كلامه شاملاً لهما، وتمثيله بالإشارة لا ينافيه. حاشية القليوبي (ق ٤٢ أ).

(٢) اسم الإشارة إنما هو: «ذا» وأما «ها» فهي حرف تنبيه. العقد الجوهري (ص ٦٧).

(٣) هذه: بإسكان الهاء وكسرها بإشباع أو عدمه. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١١٥ ب).

(٤) في «س» و«ز» و«ي» والمطبوع (ص ٣١): «لِمُثْنَى».

(٥) في «س» و«ز» والمطبوع (ص ٣١): «لِمُثْنَى».

(٦) في «س»: «بِالْأَلْفِ فِيهِمَا» بزيادة: فِيهِمَا.

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ٣١): «نَصْبًا وَجَرًّا».

(٨) في «ز»: «عَلَى الْأَفْصَحِ»، والمد لغة الحجازيين، والقصر لغة تميم. فتح رب البرية (ق ١٥٦ أ).

(٩) في «ي» زيادة: «جَمِيعًا».

وَالرَّابِعُ: الْإِسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ، نَحْوُ: «الرَّجُلِ»، وَ«الرَّجُلَةِ»، وَ«الْغَلَامِ»، وَ«الْغَلَامَةِ».

وَالْخَامِسُ: مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ، تَقُولُ فِي الْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ^(١): «غَلَامِي»، وَ«غَلَامُهَا»، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى الْعَلَمِ: «غَلَامُ زَيْدٍ»، وَ«غَلَامُ مَكَّةَ»^(٢)، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى الْإِسْمِ الْمُبْهَمِ: «غَلَامٌ هَذَا»، وَ«غَلَامٌ هَذِهِ»، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى الْإِسْمِ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ: «غَلَامُ الرَّجُلِ»، وَ«غَلَامُ الْمَرْأَةِ».

وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ فَهُوَ فِي دَرَجَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ^(٣)، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الْمُضْمَرِ فَإِنَّهُ فِي دَرَجَةِ الْعَلَمِ^(٤).

وَإِنَّمَا قَيَّدْتُ الْمَعْرِفَةَ بِالْحَيْثِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ^(٥)؛ لِأَنَّ الْمَعَارِفَ الَّتِي ذَكَرَهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَوْنِهَا تُنْعَتُ وَيُنْعَتُ بِهَا أَقْسَامٌ:

- (١) فِي «ز» وَ«س» وَالْمَطْبُوع (ص ٣١): «الضَّمِير».
- (٢) عِنْد الْوَفَائِي (ق ٢١١): «وَأَرْضُ مَكَّةَ»، قَالَ: «وَفِي بَعْضِ النُّسخ: وَغَلَامُ مَكَّةَ، وَأُضِيفَ إِلَيْهَا إِمَّا لِحُلُولِهِ بِهَا، أَوْ لِقَصْدِ تَشْرِيفِهِ، وَالْإِضَافَةُ تَكْفِي فِيهَا أَدْنَى مَلَابَسَةٍ».
- (٣) أَعْرِفُهَا الضَّمِيرَ وَإِنْ رَجَعَ إِلَى نَكْرَةٍ، ثُمَّ الْعَلَمِ، ثُمَّ الْإِشَارَةِ، ثُمَّ الْمَوْصُولِ، ثُمَّ الْمَحَلِّ بِأَلٍ، ثُمَّ الْمُضَافِ. حَاشِيَةُ الْقَلِيبِيِّ (ق ٤١ ب).
- (٤) إِنَّمَا كَانَ فِي دَرَجَةِ الْعَلَمِ لِئَلَّا يُلْزَمَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ أَعْرِفَ مِنَ الْمَوْصُوفِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبِكَ»، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُضْمَرَ أَعْرِفَ مِنَ الْعَلَمِ، فَلَوْ كَانَتِ الصِّفَةُ وَهِيَ ضَارِبٌ، فِي رَتْبَةٍ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَهُوَ الْكَافِ، لِلزَّمِ أَنْ تَكُونَ أَعْرِفَ مِنَ الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، فَجَعَلُوهَا فِي رَتْبَةِ الْعَلَمِ؛ لِتَكُونَ مَسَاوِيَةً لِمَوْصُوفِهَا فِي التَّعْرِيفِ. الدَّرَرُ الْفَرَاثُ لِلشُّلْبِيِّ (ق ١٣٠ أ).
- (٥) بِالْحَيْثِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ عَنِ التَّقْيِيدِ وَالتَّخْصِيصِ بِفَرْدٍ دُونَ فَرْدٍ، حَيْثُ قَالَ: «مِنْ حَيْثُ هِيَ». فَتَحَ رَبُّ الْبَرِيَّةِ (ق ١٥٩ أ).

الأَوَّلُ: الْمُضْمَرُ: لَا يُنْعَتُ، وَلَا يُنْعَتُ بِهِ.

الثَّانِي: الْعَلَمُ: يُنْعَتُ، وَلَا يُنْعَتُ بِهِ.

الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ: اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَالْمُعَرَّفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَالْمُعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ: تُنْعَتُ وَيُنْعَتُ بِهَا.

وَالنَّكْرَةُ لَا تَنْحَصِرُ بِالْعَدِّ بَلْ بِالْحَدِّ، وَحَدُّهَا: **كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ** الشَّامِلِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ ^(١) **دُونَ آخَرٍ**، نَحْوُ: «رَجُلٍ»، فَإِنَّهُ شَائِعٌ فِي جِنْسِ الرِّجَالِ الصَّادِقِ عَلَى كُلِّ حَيَوَانٍ ذَكَرٍ نَاطِقٍ بِالْغِ مِنْ بَنِي آدَمَ، لَا يَخْتَصُّ لَفْظُ رَجُلٍ بِوَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الرِّجَالِ دُونَ آخَرٍ، بَلْ هُوَ صَادِقٌ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ ^(٢).

وَهَذَا الْحَدُّ فِيهِ غُمُوضٌ، وَتَقْرِيْبُهُ، أَيُّ: تَقْرِيْبُ حَدِّ النَّكْرَةِ عَلَى الْمُبْتَدِئِ: **كُلُّ مَا، أَيُّ: كُلُّ اسْمٍ صَالِحٍ - بِنَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا - دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ فَهُوَ نَكْرَةٌ، نَحْوُ: «رَجُلٍ» وَ«فَرَسٍ»؛ فَإِنَّهُمَا يَصْلُحُ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِمَا، فَتَقُولُ: «الرَّجُلُ» وَ«الْفَرَسُ»** ^(٣).

(١) قال القليوبي (ق ٤٣أ): «مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ، فِي نَسْخَةٍ: مِنْ جِنْسِ أَفْرَادِهِ، وَهِيَ خِلَافِ الصَّوَابِ».

(٢) أي يطلق على هذا ثم هذا بدله، ولا يطلق على جميع أفراد الجنس دفعة واحدة. العقدة الجوهري لابن الحاج (ص ٦٨).

(٣) هما مجروران في كلام المصنف، وتحويل الشارح يوجب رفعهما، وليس ذلك بمناسب. حاشية القليوبي (ق ٤٣ب).

بَابُ الْعَطْفِ

وَمُرَادُهُ^(١) عَطْفُ النَّسَقِ^(٢)، وَهُوَ: الْعَطْفُ بِحُرُوفٍ مَخْصُوصَةٍ.
وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشْرَةٌ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ إِمَّا الْمَكْسُورَةَ الهمزة عَاطِفَةٌ،
وَالْتَحْقِيقُ خِلَافُهُ^(٣).

وَهِيَ، أَي: حُرُوفُ الْعَطْفِ الْعَشْرَةُ^(٤):
الْوَاوُ، لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ
وَعَمَرُو قَبْلَهُ» أَوْ «بَعْدَهُ» أَوْ «مَعَهُ».
وَالْفَاءُ، لِلتَّارِيبِ وَالتَّعْقِيبِ^(٥)، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمَرُو»، إِذَا كَانَ عَمَرُو
جَاءَ عَقِبَ مَجِيءِ زَيْدٍ.

وَتَمَّ - بِضَمِّ الْمُثَلَّثَةِ - لِلتَّارِيبِ وَالتَّارِخِ^(٦)، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو»، إِذَا

(١) في «ع»: «مُرَادُهُ» دون واو.

(٢) العطف لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٦١ أ)، والنسق بمعنى المنسوق، من: «نسقت الشيء نسقا»، إذا أتيت به متتابعا. الدرر الفرائد للشلبي (ق ٣٠ أ).

(٣) التحقيق أنها ليست عاطفة؛ لأن العاطف إنما هو الواو التي قبلها الملازمة غالبا للدخول عليها، والعاطف لا يدخل على مثله. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٦٢ أ).

(٤) «الْعَشْرَةُ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س».

(٥) معنى التعقيب كون ما بعد الفاء واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٩٣ أ).

(٦) التراخي معناه كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٩٣ ب).

كَانَ مَجِيءُ عَمْرٍو بَعْدَ مَجِيءِ^(١) زَيْدٍ بِمُهْلَةٍ.
وَأَوْ، لِلتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ^(٢) بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: «تَزَوَّجَ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا»،
 وَ«جَالَسَ الْعُبَادَ أَوْ الزُّهَادَ».
 وَلِلْإِبْهَامِ وَالشَّكِّ^(٣) بَعْدَ الْخَبَرِ، نَحْوُ: «وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي
 ضَلَالٍ مُبِينٍ»^(٤)، وَنَحْوُ: «لَيْسْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ»^(٥).
وَأَمْ، لِطَّلَبِ التَّعْيِينِ، نَحْوُ: «أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو»، إِذَا كُنْتَ عَالِمًا بِأَنَّ
 أَحَدَهُمَا عِنْدَ الْمُخَاطَبِ، وَلَكِنَّكَ لَا تَعْرِفُ عَيْنَهُ، وَطَلَبْتَ مِنْهُ^(٦) تَعْيِينَهُ.
وَإِمَّا، الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ الْمَسْبُوقَةُ بِمِثْلِهَا، مِثْلُ «أَوْ» فِي مَعْنَاهَا^(٧)، نَحْوُ:

-
- (١) «مَجِيءُ» لا توجد في «ع».
- (٢) في «أ» و«ع»: «أَوْ الْإِبَاحَةِ»، والضابط أنه إن امتنع الجمع تكن للتخير، وإن لم يمتنع الجمع
 تكن للإباحة. الفوائد الأجهورية (ق ١٧٨)، والتحقيق أن أو لأحد الشيئين أو الأشياء، وهذه
 المعاني المذكورة لها إنما يفيدها السياق والقرائن. تعليق الدرر الشنوية (ق ٩٤).
- (٣) في «ز» و«س»: «أَوْ لِلْإِبْهَامِ»، وفي «أ» و«س»: «أَوْ الشَّكِّ»، والفرق بين الإبهام والشك، أن
 المبهم عالم بالحكم، والشاك غير عالم. حاشية محاسن (ق ٣٥ ب).
- (٤) سورة سبأ، الآية (٢٤)، وهذا مثال للإبهام. حاشية النجاري (ق ٢٧ أ)، ويصح أن يكون
 الشاهد في الأولى والثانية. حاشية محاسن (ق ٣٥ ب).
- (٥) سورة الكهف، الآية (١٩)، وهذا مثال للشك. حاشية النجاري (ق ١٢٧).
- (٦) في «أ»: «فَطَلَبْتَ مِنْهُ»، و«مِنْهُ» لا توجد في «ز».
- (٧) أي أنها ترد لما ترد له «أو» من المعاني، من: التخير كالمثال الذي ذكره الشارح ونحو:
 «خُذْ مِنْ مَالِي إِمَّا دِرْهَمًا وَإِمَّا دِينَارًا»، والإباحة نحو: «جَالَسَ إِمَّا الْعُبَادَ، وَإِمَّا الزُّهَادَ»،
 والشك نحو: «جَاءَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو»، والإبهام نحو: «أَرْكَبُ إِمَّا الْأَذْهَمَ وَإِمَّا الْأَشْهَبَ»
 و«عِنْدِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو»، والتقسيم نحو: «الْكَلِمَةُ إِمَّا اسْمٌ وَإِمَّا فِعْلٌ وَإِمَّا حَرْفٌ». تعليق
 الدرر الشنوية (ق ٩٤ ب) وفتح رب البرية للنبيتي (ق ١٦٧ أ).

﴿ فَشَدُّوا أَلْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَابِعُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾^(١) وَقَسِ الْبَاقِي^(٢).

وَبَلْ، لِلْإِضْرَابِ^(٣)، نَحْوُ: «اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا».

وَلَا، لِلنَّفْيِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو».

وَلَكِنْ - بِسُكُونِ النُّونِ - لِلْإِسْتِدْرَاكِ، نَحْوُ: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا».

وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ عَاطِفَةً، وَمَعْنَاهَا التَّذْرِيجُ وَالْغَايَةُ^(٤)،
نَحْوُ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ».

وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ ابْتِدَائِيَّةً، نَحْوُ: «حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةً أَشْكُلُ»^(٥).

(١) سورة محمد، الآية (٤)، أي: فإذا تمنون منا أو تفدون فداء، والمراد التخيير بعد الأسر بين المن والإطلاق وبين أخذ الفداء. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٩٥).

(٢) في «س»: «وَقَسِ عَلَى الْبَاقِي».

(٣) الإضراب: هو الانتقال من شيء إلى آخر مع الإبطال. حاشية محاسن (ق ٣٥ب).

(٤) معنى الغاية آخر الشيء، ومعنى التدرج أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية وهو الاسم المعطوف. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٩٦أ)، والغاية إما في الشرف نحو: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ»، وإما في الخسة نحو: «اسْتَغْنَى النَّاسُ حَتَّى الْحَجَّامُونَ». حاشية محاسن (ق ١٣٦).

(٥) أي من قول جرير:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةً أَشْكُلُ

والأشكال: الأبيض الذي تخالطه حمرة. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٩٦ب)، وإعرابه: الفاء: عاطفة، وما: نافية، زال: فعل ماضٍ من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر، والتاء: علامة التأنيث، القتلى: اسم زال مرفوع وعلامة رفعها ضمة مقدرة، تمج: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر فيه، دماء: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر زال، بدجلة: الباء: حرف جر، ودجلة: =

وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ جَارَّةً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١).
فَتَحَصَّلَ أَنَّ لِحَتَيَّ ثَلَاثَةَ أَوْجُهُ مُخْتَلِفَةٍ، وَرُبَّمَا تَعَاقَبَتْ^(٢) هَذِهِ الْأَوْجُهُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِحَسَبِ الْإِرَادَةِ، كَمَا إِذَا قُلْتَ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا»، فَإِنْ رَفَعْتَ الرَّأْسَ فَحَتَّى حَرْفِ ابْتِدَاءٍ، وَإِنْ نَصَبْتَهَا^(٣) فَحَتَّى حَرْفِ عَطْفٍ، وَإِنْ جَرَرْتَهَا^(٤) فَحَتَّى حَرْفِ جَرٍّ.

وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْعَشْرَةُ مَعَ اخْتِلَافِ مَعَانِيهَا تُشْرِكُ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا فِي إِعْرَابِهِ، فَإِنْ عَطَفْتَ أَنْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ الْمَعْطُوفَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ الْمَعْطُوفَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ الْمَعْطُوفَ أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ الْمَعْطُوفَ.

تَقُولُ فِي عَطْفِ الْإِسْمِ عَلَى الْإِسْمِ فِي الرَّفْعِ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وَفِي النَّصْبِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، وَفِي الْخَفْضِ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو».

= مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتمج، حتى: ابتدائية، ماء: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، ودجلة: مضاف إليه، وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، أشكل: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. شرح شواهد المباني لعثمان الشامي (ق ٤ ب).

(١) سورة القدر، الآية (٥).

(٢) أي صح إرادة أي واحد منها. حاشية القليوبي (ق ٤٥ ب).

(٣) في «ب» و«ك»: «نَصَبْتُه»، قال المدابغي (ق ١٥٨ أ): «وإنْ نَصَبْتُهُ، أي الرأس، وفي نسخ: نَصَبْتُهَا، أي هذه الكلمة، وهي رأس؛ لأن الأولى تذكير الرأس، وكذا قوله: وإنْ جَرَرْتُهُ».

(٤) في «ب» و«ك»: «جَرَرْتُهُ».

وَتَقُولُ فِي عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الرَّفْعِ: «يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ»^(١)، وَفِي النَّصْبِ: «لَنْ يَقُومَ وَيَقْعُدَ زَيْدٌ»، وَفِي الْجَزْمِ: «لَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ». وَفِي سَائِرِ حُرُوفِ الْعَطْفِ عَلَى هَذَا.

وَفِيهِمْ مِنْ إِطْلَاقِهِ^(٢) أَنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمُضْمَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَالظَّاهِرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَعَكْسُهُ، وَالنَّكَرَةِ عَلَى النَّكَرَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى النَّكَرَةِ، وَعَكْسُهُ، وَالْمُفْرَدِ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ، وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، بَعْضُهَا^(٣) عَلَى بَعْضٍ تَطَابُقًا وَتَخَالُفًا^(٤).



(١) «يَقْعُدُ» مرفوع بالتجرد الذي في «يَقُومُ» لا الذي فيه، ولذلك إذا زال تجرد «يَقُومُ» بنصب أو جزم تبعه. تقرير الإنبائي على حاشية أبي النجا (ص ١٠٦).

(٢) أي من إطلاق قوله: فإن عطفت بها إلخ حيث لم يقيد بشيء. حاشية محاسن (ق ٣٦ أ).

(٣) في «ع»: «بَعْضًا».

(٤) في «ك» والمطبوع (ص ٣٣): «أَوْ تَخَالُفًا».

بَابُ التَّوَكُّيدِ^(١)

يُقْرَأُ بِالْوَاوِ وَبِالْهَمْزَةِ وَبِالْأَلِفِ^(٢).

التَّوَكُّيدُ بِمَعْنَى الْمُؤَكَّدِ - بِكَسْرِ الْكَافِ - تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ - بَفَتْحِ الْكَافِ - فِي: **رَفَعِهِ** إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَ«جَاءَ^(٣) الْقَوْمُ كُلُّهُمْ»، وَفِي نَصْبِهِ إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، وَ«رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ»، وَفِي خَفْضِهِ إِنْ كَانَ مَخْفُوضًا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ^(٤) كُلِّهِمْ».

وَفِي تَعْرِيفِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ^(٥) الْأَمْثَلَةِ، فَإِنَّ زَيْدًا وَالْقَوْمَ مَعْرِفَتَانِ، الْأَوَّلُ بِالْعِلْمِيَّةِ، وَالثَّانِي بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَنَفْسُهُ وَكُلُّهُمْ مَعْرِفَتَانِ بِالِإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ.

وَلَمْ يَقُلْ وَتَنْكِيرِهِ كَمَا قَالَ^(٦) فِي النَّعْتِ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوَكُّيدِ كُلَّهَا مَعَارِفُ^(٧)،

(١) فِي «أ»: «بَابُ التَّأَكُّيدِ»، وَالتَّأَكُّيدُ لُغَةٌ: التَّقْرِيرُ وَالتَّثْبِيتُ، وَعَرَفَا: تَابِعٌ يَقْصِدُ بِهِ كَوْنُ الْمَتْبُوعِ عَلَى ظَاهِرِهِ. حَاشِيَةُ الْقَلْيُوبِيِّ (ق ٤٦ أ).

(٢) فِي «ب»: «وَبِالْهَمْزِ»، وَفِي «س» وَ«ي»: «وَالْأَلِفِ»، وَفِي «ك»: «وَالْهَمْزَةُ وَالْأَلِفِ»، وَالسُّطْرُ لَا يَوْجَدُ فِي «ع».

(٣) «جَاءَ» لَا تَوْجَدُ فِي «ع».

(٤) فِي «أ» وَ«ب» وَ«س» وَ«ع» وَ«ي»: «وَبِالْقَوْمِ» فَلَيْسَ فِيهَا: «مَرَرْتُ».

(٥) فِي «ع»: «فِي».

(٦) فِي «ز» وَالْمَطْبُوعُ (ص ٣٣): «قَالَ».

(٧) أَلْفَاظُ التَّوَكُّيدِ كُلُّهَا مَعَارِفُ أَيِّ بِإِضَافَتِهَا إِلَى الضَّمِيرِ، وَمَا لَمْ يُضَفْ مِنْهَا كَأَجْمَعَ وَمَا بَعْدَهُ فَنَسَبَ إِلَى سَبَبِيهِ أَنْ تَعْرِيفُهُ بَنِيَّةُ الْإِضَافَةِ. تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشَّنَوَانِيَّةِ (ق ٩٧ ب).

فَلَا تَتَّبِعُ النَّكِرَاتِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ^(١).

وَيَكُونُ، أَي: التَّوَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ^(٢) بِالْأَفَاطِ مَعْلُومَةٍ عِنْدَ الْعَرَبِ، لَا يُعَدَّلُ عَنْهَا^(٣) إِلَى غَيْرِهَا.

وَتِلْكَ الْأَفَاطُ الْمَعْلُومَةُ هِيَ:

النَّفْسُ - يَسْكُونُ الْفَاءِ - أَي: الذَّاتُ، وَالْعَيْنُ الْمُعَبَّرُ بِهَا عَنِ الذَّاتِ مَجَازًا، مِنْ^(٤) التَّغْيِيرِ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ.

وَيُؤَكِّدُ بِهِمَا لِرَفْعِ^(٥) الْمَجَازِ عَنِ الذَّاتِ، فَإِذَا^(٦) قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ» احْتُمِلَ أَنْ يَكُونَ^(٧) أَرَدْتَ كِتَابَهُ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ ثِقْلَهُ^(٨)، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» أَوْ

(١) إذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ»، فإن من قال: «صُمْتُ شَهْرًا» قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال، فإذا قال: «كُلَّهُ» ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصا على مقصوده، وكذا نحو: «اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا كُلَّهُ». تعليق الدرة الشنوية (ق ٩٧ب).

(٢) التوكيد المعنوي هو الذي يتقيد بهذه الألفاظ، وأما التوكيد اللفظي فهو إعادة الأول بلفظه أو بمرادفه. حاشية محاسن (ق ٣٦ب).

(٣) في «س»: «بِهَا»، وفي حاشية النسخة: «خ: عَنْهَا».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص ٣٣): «مِنْ بَابٍ» بزيادة كلمة: «بَابٍ».

(٥) قال الوفاي: «يجوز أن يقرأ قوله لدفع بالدال، أي: لدفع إرادة المجاز، ويجوز أن يقرأ بالراء، أي: لرفع الشبهة التي تقوم باللفظ وهي المجاز». الدرة السنية (ق ١٢٢٦).

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ٣٤): «فَإِنْ».

(٧) في «ب» و«ي»: «تَكُونُ».

(٨) قال النبتي: «الثَّقُلُ - بكسر المثلثة، وفتح القاف - ضد الخفة، يقال لمتاع الرجل وحشمه، وأما الثَّقُلُ - بسكون القاف - فهو واحد أثقال، كحمل وأحمال، ومنه قولهم: أعطه ثقله،

أي: وزنه». فتح رب البرية (ق ١٧٢ب).

«عَيْنُهُ» اَرْتَفَعَ الْمَجَازُ، وَثَبَّتِ الْحَقِيقَةُ.

وَكُلٌّ وَأَجْمَعُ، يُؤَكِّدُ بِهِمَا لِلْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ الْقَوْمُ» اَحْتَمِلَ أَنَّ الْجَائِيَّ ^(١) بَعْضُهُمْ، وَأَنَّكَ عَبَّرْتَ بِالْكُلِّ عَنِ الْبَعْضِ، فَإِذَا أَرَدْتَ التَّنْصِيفَ عَلَى مَجِيءِ الْجَمِيعِ قُلْتَ: «جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ».

وَقَدْ يَحْتَاجُ الْمَقَامُ إِلَى زِيَادَةِ التَّوَكِيدِ، فَيُؤْتَى بِالْفَافِ أُخْرَ مَعْلُومَةٍ، وَتُسَمَّى تِلْكَ الْأَلْفَاظُ: تَوَابِعُ أَجْمَعَ.

وَتَوَابِعُ أَجْمَعُ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَهِيَ، أَيُّ: تَوَابِعُ أَجْمَعُ: **أَكْتَعُ** ^(٢)، مَأْخُودٌ مِنْ: «تَكَتَعَ الْجِلْدُ»، إِذَا اجْتَمَعَ، وَ**أَبْتَعُ** ^(٣)، مَأْخُودٌ مِنَ الْبَتْعِ، وَهُوَ طَوْلُ الْعُنُقِ، وَ**أَبْصَعُ** - بِالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ -، مَأْخُودٌ مِنَ الْبِصْعِ ^(٤)، وَهُوَ الْعَرَقُ الْمُجْتَمِعُ ^(٥).

وَالْأَصْلُ: إِفْرَادُ النَّفْسِ عَنِ الْعَيْنِ، وَكُلٌّ عَنْ أَجْمَعٍ، وَأَجْمَعُ عَنْ تَوَابِعِهِ.

تَقُولُ فِي إِفْرَادِ النَّفْسِ عَنِ الْعَيْنِ فِي الرَّفْعِ: «قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَفِي إِفْرَادِ كُلٍّ عَنْ أَجْمَعٍ فِي النَّصْبِ: **«رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ»**، وَفِي إِفْرَادِ أَجْمَعٍ عَنْ تَوَابِعِهِ فِي الْخَفْضِ: **«مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ»**.

وَتَقُولُ فِي اجْتِمَاعِ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ»، وَفِي اجْتِمَاعِ كُلِّ

(١) فِي «س»: «أَنْ يَكُونَ الْجَائِيَّ»، وَفِي «ع»: «أَنَّ الَّذِي جَاءَ».

(٢) فِي «ك» زِيَادَةٌ: «وَمَعْنَى أَكْتَعَ: الْإِنْضِمَامُ»، وَقَوْلُهُ: «أَكْتَعُ»، أَيُّ: فِي الْمَذْكُورِ، وَجَمْعُهُ أَكْتَعُونَ، وَكَتَعَاءُ فِي الْمُؤَنَّثِ، وَجَمْعُهُ كُتَعَ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ. حَاشِيَةُ أَبِي النُّجَا (ص ١١٧).

(٣) فِي «ك» زِيَادَةٌ: «وَمَعْنَى أَبْتَعَ: الْإِشْتِدَادُ».

(٤) فِي «أ» وَ«ب» وَ«ي»: «الْبِصْعُ».

(٥) قَالَ النَّبِتِيُّ: «وَقِيلَ الْبِصْعُ هُوَ الْجَمْعُ مُطْلَقًا، وَيُرْوَى بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ مِنْ: بَضْعُ الْمَاءِ فِي نَقْرَةِ الْجَبَلِ، أَيْ اجْتَمَعَ». فَتَحَ رَبُّ الْبَرِيَّةِ (ق ١٧٤ ب).

وَأَجْمَعَ: «رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ»، وَفِي اجْتِمَاعِ أَجْمَعَ وَتَوَابِعِهِ: «مَرَرْتُ
بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ أَبْتَعِينَ أَبْصَعِينَ».

بِشَرْطِ تَقَدُّمِ النَّفْسِ عَلَى الْعَيْنِ، وَكُلٌّ عَلَى أَجْمَعَ، وَأَجْمَعَ عَلَى تَوَابِعِهِ.



بَابُ الْبَدَلِ

الْبَدَلُ ^(١) تَابِعٌ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَجَزْمِهِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: **إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ**، مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ وَجَزْمٍ.

وَهُوَ، أَيُّ: بَدَلُ الْإِسْمِ مِنَ الْإِسْمِ، وَالْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ، عَلَى ^(٢) أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ عَلَى الْمَشْهُورِ ^(٣):

الْأَوَّلُ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، أَيُّ: بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ هُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى.

وَالثَّانِي: بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، أَيُّ: بَدَلُ الْجُزْءِ مِنْ كُلِّهِ، قَلِيلًا كَانَ ذَلِكَ الْجُزْءُ، أَوْ كَثِيرًا، أَوْ مُسَاوِيًا لِلْجُزْءِ الْآخَرِ.

وَالثَّالِثُ: بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ ^(٤)، وَهُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ عَلَى

(١) البديل لغة: العوض، وأما في الاصطلاح فهو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه. تعليق الدرة الشنوية (ق ٩٩ ب).

(٢) «عَلَى» لا توجد في «ع».

(٣) مقابل المشهور ما زاده بعضهم من بدل الكل من البعض، وما قيل إن بدل البعض والاشتمال يرجعان إلى بدل الكل؛ لأن العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه، فإذا قلت: «أكلت الرغيف ثلثه» إنما تريد: أكلت بعض الرغيف، ثم بينت ذلك البعض. حاشية المدابغي (ق ١٦١ ب) وتعليق الدرة الشنوية (ق ١٠٠ ب).

(٤) قيل هو أن يكون بين الأول والثاني ملازمة بغير الكلية والجزئية. فتح رب البرية (ق ١٧٧ أ).

الْبَدَلِ^(١) اِشْتِمَالًا بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ، لَا^(٢) كَاشْتِمَالِ الظَّرْفِ عَلَى الْمَظْرُوفِ^(٣).

وَالرَّابِعُ: **بَدَلُ الْغَلَطِ**، أَي: بَدَلٌ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي ذُكِرَ غَلَطًا، لَا أَنَّ الْبَدَلَ نَفْسُهُ هُوَ الْغَلَطُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ، كَذَا حَرَّرَهُ فِي التَّوْضِيحِ^(٤).

فَمِثَالُ بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ فِي الْإِسْمِ، **نَحْوُ قَوْلِكَ**^(٥): «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، وَإِعْرَابُهُ: جَاءَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَأَخُوكَ: بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ، بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ.

(١) قال الفيثسي (ق ٢٢ب): «هذا أحد أقوال ثلاثة، وقيل عكسه وهو أن يشتمل البديل على المبدل منه، وقيل المشتمل العامل، وكلها مستشكلة».

(٢) «بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ، لَا» لا يوجد في «أ».

(٣) هذا قيد للإدخال لا للإخراج، يعني لا يشترط خصوص ذلك، لا أن ذلك يضر. فتح رب البرية (ق ١٧٧أ)، قال الوفاي: «فإن قلت: المبدل منه يكون مشتملا على البديل اشتمال الظرف على المظروف، كقولك: أعجبنى الكوز مأؤه، فمأؤه بدل من الكوز بدل اشتمال، والكوز مشتمل على الماء اشتمال الظرف على المظروف، فكيف تقولون في تعريفه لا كاشتمال الظرف على المظروف؟ قلت: المنفي الوجوب لا الصحة». الدرر السنية للوفائي (ق ٢٢٩ب).

(٤) التوضيح يراد به شرح العلامة ابن هشام على ألفية ابن مالك، واسمه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وقد حرر ابن هشام المسألة عند حديثه عن أقسام البديل الأربعة، فسمى الرابع: البديل المباين، وذكر أنه ثلاثة أقسام، وقال: «الأول إن لم يكن مقصودا البتة، ولكن سبق إليه اللسان، فهو بدل الغلط، أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البديل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم، وإن كان مقصودا، فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان، أي: بدل عن شيء ذكر نسيانا، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين: بدل غلط، وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل الإضراب، ويسمى أيضا: بدل البداء». أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٣/ ٤٠٣).

(٥) في «ع»: «تَقُولُ» بدل: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

وَيُسَمَّى بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلٍّ، وَيُسَمِّيهِ ابْنُ مَالِكٍ بِالْبَدَلِ الْمُطَابِقِ^(١).

وَمِثَالُ بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً» أَوْ «نِصْفَهُ» أَوْ «ثَلَاثِيَهُ»، وَإِعْرَابُهُ: أَكَلْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالرَّغِيفُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَثَلَاثُهُ: بَدَلٌ مِنَ الرَّغِيفِ، بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ.

وَمَنْعَ الْمُحَقِّقُونَ دُخُولَ أَلٍ عَلَى كُلِّ وَبَعْضٍ^(٢).

وَمِثَالُ بَدَلِ الْإِسْتِمَالِ: «نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمَهُ»، وَإِعْرَابُهُ: نَفَعَنِي: فِعْلٌ وَمَفْعُولٌ^(٣)، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَعِلْمُهُ: بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ، بَدَلُ اسْتِمَالٍ.

وَمِثَالُ بَدَلِ الْغَلَطِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ»، وَإِعْرَابُهُ: رَأَيْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَزَيْدًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْفَرَسُ: بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ، بَدَلُ غَلَطٍ، وَذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: «رَأَيْتُ^(٤) الْفَرَسَ» ابْتِدَاءً، فَغَلِطْتَ، فَجَعَلْتَ زَيْدًا مَكَانَهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَأَبْدَلْتُ زَيْدًا مِنْهُ»، أَيُّ: عَوَّضْتُ زَيْدًا مِنْ لَفْظِ الْفَرَسِ.

هَذِهِ^(٥) أَمْثَلُهُ أَقْسَامُ الْبَدَلِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْإِسْمِ.

وَأَمَّا فِي الْفِعْلِ فَقَالَ الشَّاطِبِيُّ^(٦): تَجْرِي فِيهِ الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ.

(١) التسمية بالبدل المطابق أولى؛ لوقوعه في أسماء الله تعالى. حاشية القليوبي (٤٨أ).

(٢) لأن كلا وبعضا ملازمان للإضافة لفظاً أو تقديرًا، ولا يجمع بين أَلٍ والإضافة في مثل هذا. حاشية محاسن (ق٣٨أ).

(٣) وأما النون فللوقاية. فتح رب البرية (ق١٧٨ب).

(٤) «رَأَيْتُ» لا توجد في «ز» و«ك» والمطبوع (ص٣٥).

(٥) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص٣٥): «فَهَذِهِ»، وفي «س»: «وَهَذِهِ».

(٦) الإمام العلامة المحقق أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي المالكي، صاحب المصنفات العظيمة ككتاب الموافقات، وكتاب الاعتصام، وشرح ألفية ابن مالك المسمى =

مِثَالُ بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ فِي الْفِعْلِ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(١)، فَإِنَّ مَعْنَى^(٢) مُضَاعَفَةِ الْعَذَابِ هُوَ^(٣) لِقَى الْآثَامِ.
وَمِثَالُ بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ: «إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لِلَّهِ يَرْحَمَكَ»^(٤).
وَمِثَالُ بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ قَوْلُهُ^(٥):

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا^(٦) تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا^(٧)

= المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، توفي سنة تسعين وسبعمئة. برنامج المجاري (ص ١١٦-١٢٢) وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ص ٢٣١) وانظر كلام الشاطبي حول بدل الفعل من الفعل في كتابه المقاصد الشافية (٥/ ٢٢٧-٢٣٢).

(١) سورة الفرقان، الآيتان (٦٨-٦٩)، وقوله: ﴿لَهُ الْعَذَابُ﴾ لا يوجد في «أ» و«س»، و«يضاعف» في الآية بدل من «يلق» بدل كل من كل، وقد مثل غير الشيخ بهذه الآية لبدل الاشتمال، بناء على أن لقى الآثام أعم من مضاعفة العذاب. فتح رب البرية (ق ١٧٩ ب).
(٢) «مَعْنَى» لا توجد في «أ» و«س».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ٣٥): «هِيَ».

(٤) فتسجد بدل من تصل، بدل بعض من كل؛ لأن السجود بعض الصلاة. الدرر السنية للوفائي (ق ٢٣٣ أ).

(٥) «قَوْلُهُ» لا يوجد في «أ» و«ع».

(٦) في حاشية «س»: «خذ: تُتَابَعًا».

(٧) لا يعرف قائله، وهو من الرجز، وإعرابه: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، وعليّ: جار ومجرور متعلق بمحذوف، خبرها مقدم، ولفظ الجلالة: منصوب بنزع الخافض وهو واو القسم، والأصل: إن علي والله، وأن: حرف مصدري ونصب واستقبال، وتبايعا: فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وألفه للإطلاق، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم إن مؤخر، والتقدير: إن مبايعتك والله واجبة علي، وتؤخذ: بدل اشتمال من تبايعا، وبدل المنصوب منصوب، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وكرها: مفعول مطلق على تقدير مضاف، أي: أخذ كرهه، =

لِأَنَّ الْأَخْذَ كَرَهَا وَالْمَجِيءَ طَائِعًا^(١) مِنْ صِفَاتِ الْمُبَايَعَةِ^(٢).

وَمِثَالُ بَدَلِ الْغَلَطِ: «إِنْ تَأْتَيْنَا تَسْأَلُنَا نُعْطُكَ»^(٣).

هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِهِ، وَالدَّرَكُ^(٤) عَلَيْهِ.

وَأَوْجُهُ بَدَلِ الْإِسْمِ مِنَ الْإِسْمِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الضَّرْبُ مِنْ جِهَةِ الْحِسَابِ
أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي سِتَّةَ عَشَرَ.

وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا^(٥) إِمَّا مَعْرِفَتَانِ أَوْ نَكِرَتَانِ، أَوِ الْأَوَّلُ مَعْرِفَةٌ وَالثَّانِي نَكِرَةٌ، أَوْ
بِالْعَكْسِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ.

وَكُلُّ مِنْهَا^(٦) إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ أَوْ مُخْتَلِفَاهُمَا^(٧)، فَهَذِهِ سِتَّةَ عَشَرَ.

= أو منصوب على الحالية من الضمير المستتر في تؤخذ، ويؤول كرها بكارها، وأو: حرف عطف، وتجيء: فعل مضارع معطوف على تؤخذ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وطائعا: حال من الضمير المستتر في تجيء. شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي (ص ٣٠٤) وشرح شواهد المباني لعثمان المكي (ق ١٥).

(١) في «ي»: «طَوَّعًا».

(٢) في حاشية «س»: «خذ: الْمُتَابَعَةَ».

(٣) يقرر على وجهين: أحدهما أن المتكلم أراد أن يقول: «إن تأتينا نعطك»، فسبق لسانه إلى تسألنا فأبدل منه نعطك، والثاني أن المتكلم أراد أن يقول: «إن تسألنا نعطك» فسبق لسانه إلى تأتينا، فأبدل منه تسألنا. الدرة السنية للوفائي (ق ٢٣٣ ب).

(٤) أي التبعة، بمعنى ما يلحقه من الجواز والامتناع والاعتراض. فتح رب البرية (ق ١٧٩ ب).

(٥) في «أ»: زيادة: «أَي: الْمُبْدَلُ مِنْهُ وَالْبَدَلُ».

(٦) في «أ»: «مِنْهُمَا»، قال النبتيتي: «وَكُلُّ مِنْهَا: أي الأربعة» فتح رب البرية (ق ١٨٠ ب).

(٧) في «س»: «إِمَّا مُضْمَرَانِ أَوْ مُظْهَرَانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ».

وَكُلُّ مِنْهَا^(١) إِمَّا بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، أَوْ بَدَلُ
اشْتِمَالٍ، أَوْ بَدَلُ غَلَطٍ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ.

وَتَفَاصِيلُهَا مِنْ^(٢) الْجَوَازِ وَالْإِمْتِنَاعِ مَذْكُورَةٌ^(٣) فِي الْمُطَوَّلَاتِ^(٤).



(١) في «أ»: «مِنْهُمَا»، قال النبتي: «وَكُلُّ مِنْهَا، أي: من الستة عشر». فتح رب البرية (ق ١٨١أ).

(٢) في «ع»: «وَتَفَاصِيلُهَا» بدل: «وَتَفَاصِيلُهَا»، وفي «ي»: «في» بدل: «من».

(٣) في «أ» و«ب» و«س» و«ع»: «مَذْكُورٌ».

(٤) ظاهر ما في حاشية الأشموني أنه يمتنع إبدال المضمر من المضمر مطلقاً، فبطل ستة عشر، وكذا يمتنع إبدال المضمر من الظاهر في غير بدل الكل فبطل بذلك اثنا عشر، فالجملة ثمانية وعشرون، والبقية جائزة. حاشية الشيبيني (ق ٨٠أ).

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

وَتَقَدَّمَ^(١) مَنْصُوبَاتُ الْأَفْعَالِ^(٢).

الْمَنْصُوبَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ خَمْسَةٌ عَشَرَ^(٣) مَنْصُوبًا، وَهِيَ عَلَى سَبِيلِ
الْإِجْمَالِ وَالتَّعْدَادِ:

الْمَفْعُولُ بِهِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»^(٤).

وَالْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ^(٥)، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ
ضَرْبًا».

وَضَرْفُ الزَّمَانِ، نَحْوُ: «صُمْتُ يَوْمًا»، وَضَرْفُ الْمَكَانِ، نَحْوُ: «جَلَسْتُ
أَمَامَ الشَّيْخِ»، وَهَذَانِ الضَّرْفَانِ هُمَا^(٦) الْمُسَمَّيَانِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ.

(١) في «س»: «وَقَدْ تَقَدَّمَ».

(٢) هو المضارع إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه. الدرر السنية
للفوائى (ق ٢٣٤ ب).

(٣) كذا في جميع النسخ، والمذكور فيما يأتي أربعة عشر فقط، ولعله لم يذكر الخامس عشر
نسياناً، وهو خبر ما الحجازية أو مفعولاً ظن وأخواتها. حاشية القليوبي (ق ٤٩ ب)، أو بعد
ظرف الزمان وظرف المكان واحداً، وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحداً، وعد
التوابع أربعة. حاشية المدابغي (ق ١٦٤ ب).

(٤) أي نحو: «زَيْدًا» من قولك: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» وقس على ذلك نظائره. تعليق الدرر الشنوائية
(ق ١٠٣ ب).

(٥) ويعبر عنه بالمفعول المطلق. فتح رب البرية (ق ١٨٢ أ).

(٦) «هُمَا» لا توجد في «ز».

وَالْحَالُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا».

وَالْتَّمِيزُ، نَحْوُ: «طَبِيتَ نَفْسًا».

وَأَسْمُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، نَحْوُ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ».

وَالْمُسْتَشْنَى فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ، نَحْوُ: «جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»^(١).

وَالْمُنَادَى، نَحْوُ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ».

وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ»^(٢).

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، نَحْوُ: «سِرْتُ وَالنَّيْلَ».

وَحَبْرٌ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا».

وَأَسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا».

وَحَبْرٌ «مَا» الْحِجَازِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣)، وَقَدْ أَخْلَ بِذِكْرِهِ^(٤).

وَمَفْعُولَا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا^(٥)، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، وَإِنَّمَا أَسْقَطَهُمَا؛

(١) ذكر المستثنى جاء في «س» بعد المنادى، وجاء في «ك» قبل اسم لا.

(٢) التمثيل بذلك للمفعول من أجله مبني على أنه لا يشترط فيه أن يكون قلبيا، أي قائما معناه بالقلب. تعليق الدرة الشنوية (ق ١٠٤ أ).

(٣) سورة يوسف، الآية (٣١)، وإعرابه: ما: نافية حجازية من أخوات ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع لأنه اسم ما، وبشرا: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. حاشية الإبراهيمي (ق ١٣٩ ب).

(٤) «وَقَدْ أَخْلَ بِذِكْرِهِ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٥) قوله: «وَمَفْعُولَا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا» إلى آخر العبارة لا توجد في «أ».

لِتَقْدُمَ ذِكْرَهُمَا^(١) فِي الْمَرْفُوعَاتِ^(٢)؛ أَوْ لِكُونِهِمَا^(٣) دَاخِلَيْنِ فِي قِسْمِ الْمَفْعُولِ بِهِ^(٤).

وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ^(٥) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَرْفُوعَاتِ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكُّيدُ، وَالْبَدَلُ.

وَسَتَمُرُّ بِكَ فِي أَبْوَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ بَابًا بَابًا عَلَى تَرْتِيبِهَا فِي التَّعْدَادِ^(٦).



(١) في «ع»: «ذِكْرَهَا»، قال ابن الحاج: «لِتَقْدُمَ ذِكْرَهُمَا، بضمير التثنية العائد على المفعولين، وفي بعض النسخ: لِتَقْدُمَ ذِكْرَهَا، بضمير التانيث العائد على ظن». العقد الجوهري (ص ٧٧).

(٢) يرد عليه أنه لو كان ما ذكر علة للإسقاط لأسقط: خبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والتابع؛ لتقدم ذكرها في المرفوعات. تعليق الدرة الشنوية (ق ١٠٤ أ).

(٣) قال ابن الحاج: «لِكُونِهِمَا، نسختان كالذي قبله». العقد الجوهري (ص ٧٧)، يعني: «لِكُونِهِمَا» بضمير التثنية العائد على مفعولي ظننت، وفي بعض النسخ: لِكُونِهَا، بضمير التانيث العائد على ظن.

(٤) يرد عليه أنه لم يسقط المنادى مع دخوله في قسم المفعول به. تعليق الدرة الشنوية (ق ١٠٤ أ).

(٥) في المطبوع (ص ٣٦): «وَهْيَ».

(٦) قال القليوبي (ق ٥٠ أ): «قوله: على هذا الترتيب، أي في الأغلب، وإلا فقد خالف في اسم لا والمستثنى».

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

الهاءُ مِنْ بِهِ تَعُودُ إِلَى ^(١) «أَلِ» الْمَوْصُولَةِ فِي الْمَفْعُولِ.

الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ ^(٢) الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ، أَي: عَلَيْهِ الْفِعْلُ الصَّادِرُ مِنَ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَزَيْدًا اسْمٌ مَنْصُوبٌ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ^(٣)، وَهُوَ الضَّرْبُ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ بِالرَّسْمِ ^(٤) كَمَا مَرَّ.

وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ، فَالْفَرَسَ مَفْعُولٌ بِهِ ^(٥)؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الرُّكُوبُ.

وَهُوَ، أَي: الْمَفْعُولُ بِهِ قِسْمَانِ ^(٦): قِسْمٌ ظَاهِرٌ، وَقِسْمٌ مُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ ^(٧) نَحْوِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ ^(٨).

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ أَيْضًا: قِسْمٌ مُتَّصِلٌ، وَقِسْمٌ مُتَفَصِّلٌ.

(١) فِي «ز» وَ«ي» وَالْمَطْبُوع (ص ٣٦): «عَلَى» بَدَلُ: «إِلَى».

(٢) فِي «ي»: «وَهُوَ»، وَلَيْسَ فِيهِ: «الْمَفْعُولُ بِهِ».

(٣) أَي الْفِعْلُ اللَّغْوِيُّ. فَتَحَ رَبُّ الْبَرِيَّةِ (ق ١١٨٣).

(٤) أَي بِخَاصَّةٍ مِنْ خَوَاصِهِ وَعَارِضٍ مِنْ عَوَارِضِهِ، وَهُوَ النِّصْبُ. الْعَقْدُ الْجَوْهَرِيُّ (ص ٧٨).

(٥) «بِهِ» لَا تَوْجَدُ فِي «ب» وَ«ع».

(٦) فِي «ي»: «عَلَى قِسْمَيْنِ» قَالَ النَّبْتِيُّ (ق ١٨٣ ب): «قِسْمَانِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: عَلَى قِسْمَيْنِ».

(٧) «مِنْ» لَا تَوْجَدُ فِي «ب» وَ«س» وَ«ع» وَ«ي».

(٨) الْمَرَادُ بِنَحْوِ زَيْدٍ وَالْفَرَسِ: كُلُّ اسْمٍ لَيْسَ بِضَمِيرٍ. تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشَّنَوَانِيَّةِ (ق ١٠٥ ب).

فَالْمُتَّصِلُ: هُوَ الَّذِي لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِإِلَّا.

وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ نَوْعًا:

الْأَوَّلُ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، **نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَنِي زَيْدٌ»**، فَالْيَاءُ مِنْ ضَرَبَنِي: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَا يَدْخُلُهُ ^(١) إِعْرَابٌ.

وَالثَّانِي: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، أَوِ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: **«ضَرَبْنَا زَيْدٌ»**، فَنَا: مَفْعُولٌ بِهِ، مَحَلُّهُ نَصْبٌ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ.

وَالثَّالِثُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: **«ضَرَبَكَ زَيْدٌ»**، فَالْكَافُ مِنْ ضَرَبَكَ: مَفْعُولٌ بِهِ ^(٢)، مَحَلُّهُ نَصْبٌ، وَفَتْحَتُهُ فَتْحَةُ بِنَاءٍ، لَا فَتْحَةَ إِعْرَابٍ.

وَالرَّابِعُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ^(٣)، نَحْوُ قَوْلِكَ: **«ضَرَبَكَ زَيْدٌ»**، فَالْكَافُ الْمَكْسُورَةُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَا إِعْرَابَ فِيهِ.

وَالْخَامِسُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ فِي التَّشْيِئَةِ مُطْلَقًا ^(٤)، نَحْوُ قَوْلِكَ: **«ضَرَبَكُمْ زَيْدٌ»**، فَالْكَافُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ ^(٥)، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ التَّشْيِئَةِ ^(٦).

وَالسَّادِسُ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْمَذْكُورِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: **«ضَرَبَكُمْ زَيْدٌ»**،

(١) في «ك»: «لَا يَظْهَرُ فِيهِ» بدل: «لَا يَدْخُلُهُ».

(٢) في «ع» و«ك» زيادة: «مَبْنِيٌّ».

(٣) في «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص ٣٦): «الْمُؤَنَّثَةُ الْمُخَاطَبَةُ».

(٤) مطلقا: أي مذكرا أو مؤنثا. حاشية محاسن (ق ٤٠ أ).

(٥) في المطبوع (ص ٣٦) زيادة: «فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ».

(٦) الصحيح أن الميم حرف عماد، يعني تعتمد عليه الألف، والألف وحدها علامة التشيئة. فتح رب البرية (ق ١٨٤ أ).

فَالْكَافُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ^(١).
 وَالسَّابِعُ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْخِطَابِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»،
 فَالْكَافُ وَحْدَهَا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ
 جَمْعِ الْإِنَاثِ^(٢).

وَالثَّامِنُ: ضَمِيرُ الْمُفْرَدِ الْمَذَكَّرِ الْغَائِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو»،
 فَالْهَاءُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، مَبْنِيٌّ لَا إِعْرَابَ فِيهِ.
 وَالتَّاسِعُ: ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ^(٣) الْغَائِبَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «هِنْدٌ ضَرَبَهَا زَيْدٌ»،
 فَالْهَاءُ^(٤) ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ^(٥) الْمُؤَنَّثِ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ، وَفَتْحُهَا فَتْحَةُ بِنَاءٍ لَا
 فَتْحَةُ إِعْرَابٍ.

وَالْعَاشِرُ: ضَمِيرُ الْمُشْتَى الْغَائِبِ مُطْلَقًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الزَّيْدَانِ ضَرَبَهُمَا
 عَمْرُو»، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، مَوْضِعُهَا نَصْبٌ^(٦)، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ
 الشَّيْئَةِ.

(١) في «س» زيادة: «فِي الذُّكُورِ».

(٢) في «ز» و«س» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٣٧) زيادة: «فِي الْخِطَابِ».

(٣) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ٣٧): «الْمُفْرَدَةُ» بدل: «الْمُؤَنَّثَةِ».

(٤) قال القليوبي (ق ٥٠ ب): «فالهاء، وفي نسخة: فيها ضمير، وهي الصحيحة؛ لأن الصحيح في هذه أن الضمير هو مجموع الهاء والألف» اهـ، وقال الشنواني: «ما ذكره من أن الضمير هو الهاء وحدها هو الصحيح كما قال أبو حيان: إن الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث، وقال قوم: إن الضمير مجموع الهاء والألف».

تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٠٥ ب).

(٥) في «ز» والمطبوع (ص ٣٦) زيادة: «بِهِ».

(٦) وفي «ع»: «وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ» بالواو، وقوله: «مَوْضِعُهَا نَصْبٌ» لا توجد في «ز» والمطبوع (ص ٣٧).

وَالْحَادِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الذُّكُورِ ^(١) الْغَائِبِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الزَّيْدُونَ ضَرَبَهُمْ عَمْرُو»، فَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ ^(٢)، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ فِي التَّذْكِيرِ.

وَالثَّانِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الْهِنْدَاتُ ضَرَبَهُنَّ عَمْرُو»، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ.

وَمَا ذَكَرْنَاهُ ^(٣) مِنْ أَنَّ الْكَافَ وَالْهَاءَ وَحْدَهُمَا ^(٤) هُوَ ^(٥) الضَّمِيرُ هُوَ الصَّحِيحُ. وَلَا تَقَعُ الْكَافُ وَالْهَاءُ ^(٦) الْمُتَّصِلَتَانِ ^(٧) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ^(٨) أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَقَعَانِ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ أَوْ الْخَفْضِ.

وَالضَّمِيرُ الْمُتَفَصِّلُ، وَهُوَ ^(٩) الَّذِي يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، أَوْ يَقَعُ بَعْدَ إِلَّا أَوْ مَا ^(١٠) فِي مَعْنَاهَا ^(١١)، اثْنَا عَشَرَ ^(١٢) نَوْعًا أَيْضًا:

- (١) فِي «أ»: «الْمُذَكَّرِينَ»، وَفِي «ي»: «الْمُذَكَّرِ».
- (٢) فِي «ع» وَ«ي»: «فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ».
- (٣) فِي «أ» وَ«ب» وَ«ز» وَ«ع»: «ذَكَرْنَا».
- (٤) فِي «أ» وَ«س» وَ«ع»: «وَوَحْدَهَا».
- (٥) فِي «س» وَ«ع»: «هِيَ»، وَفِي «أ»: «فِي الضَّمِيرِ».
- (٦) فِي «أ» وَ«ز» وَالْمَطْبُوع (ص ٣٧): «أَوِ الْهَاءُ».
- (٧) فِي «أ» وَ«ع»: «الْمُتَّصِلَةُ»، وَفِي «ب» وَ«ك»: «الْمُتَّصِلَتَيْنِ».
- (٨) فِي «ك» وَالْمَطْبُوع (ص ٣٧): «الرَّفْعِ».
- (٩) فِي «س» وَ«ع» وَ«ك»: «هُوَ».
- (١٠) فِي «ز» وَ«ي» وَالْمَطْبُوع (ص ٣٧): «وَمَا»، وَفِي «س»: «أَوْ بِمَا»، وَفِي «أ»: «أَوْ مَا هُوَ».
- (١١) أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مِنْ إِفَادَةِ الْحَصْرِ، وَذَلِكَ «إِنَّمَا»، فَإِنَّهُ يَفِيدُ الْحَصْرَ ك: «مَا وَإِلَّا». حَاشِيَةٌ الْمَدَابِغِيِّ (ق ١٦٥ ب).
- (١٢) فِي «س» وَ«ي»: «وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ».

الأَوَّلُ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، **نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّايَ أَكْرَمْتَ»** أَوْ: «مَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّايَ»، فَإِذَا فِيهِمَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْيَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِهَا حَرْفٌ تَكْلُمٌ.

وَالثَّانِي: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، أَوِ الْمُعْظَمُ نَفْسَهُ، **نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّانَا أَكْرَمْتَ»** أَوْ: «مَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّانَا»، فَإِذَا وَحْدَهَا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَنَا الْمُتَّصِلَةُ بِهَا عَلَامَةُ الْجَمْعِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ الْمُشَارَكَةِ أَوِ التَّعْظِيمِ.

وَالثَّالِثُ: ضَمِيرُ الْمَفْرَدِ الْمُخَاطَبِ، **نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ»** أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ»، فَإِذَا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ الْمَفْتُوحَةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ^(١) حَرْفٌ خِطَابٍ.

وَالرَّابِعُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبَةِ^(٢)، **نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ»** أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ»، فَإِذَا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ الْمَكْسُورَةُ حَرْفٌ خِطَابٍ.

وَالْخَامِسُ: ضَمِيرُ الْمُثْنَى الْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا^(٣)، **نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكُمَا أَكْرَمْتُ»** أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُمَا»، فَإِذَا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ^(٤) وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ الْمُثْنَى^(٥).

(١) في «س»: «بِهَا»، وقوله: «الْمُتَّصِلَةُ بِهِ» لا يوجد في «ع».

(٢) في «ع» والمطبوع (ص ٣٧): «ضَمِيرُ الْمَفْرَدَةِ الْمُخَاطَبَةِ».

(٣) في «ع» زيادة: «أَيُّ سَوَاءً كَانَ لِمَذْكَرٍ أَوْ لِمَوْثَنٍّ».

(٤) في «س»: «وَالْكَافُ حَرْفٌ خِطَابٍ»، قال القليوبي (ق ١٥١أ): «قوله: وَالْكَافُ حَرْفٌ خِطَابٍ، وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ، كَذَا فِي نَسْخَةِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَيَحْمِلُ عَلَيْهَا مَا فِي النُّسخَةِ الأخرى بقوله: وَالْكَافُ وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ».

(٥) في «س»: «التَّثْنِيَةِ»، قال الشنواني: «الذي يظهر أن علامة المثنى الميم والألف فقط، =

وَالسَّادِسُ: ضَمِيرُ جَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكُمْ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُمْ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ ^(١) وَالْمِيمُ عِلَامَةُ الْجَمْعِ.

وَالسَّابِعُ: ضَمِيرُ الْجَمْعِ ^(٢) الْمُؤَنَّثِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكنَّ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكنَّ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ وَالنُّونُ الْمُسْتَدَدَةُ حُرُوفٌ دَالَّةٌ ^(٣) عَلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْخِطَابِ.

وَالثَّامِنُ: ضَمِيرُ الْمُفْرَدِ الْمَذْكَرِ الْغَائِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَاهُ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَاهُ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ عِلَامَةٌ عَلَى الْغَيْبَةِ فِي الْمَذْكَرِ ^(٤).

وَالتَّاسِعُ: ضَمِيرُ الْمُفْرَدَةِ الْغَائِبَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَاهَا أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَاهَا»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالْأَلِفُ عِلَامَةُ التَّائِيثِ فِي الْغَيْبَةِ.

وَالْعَاشِرُ: ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْغَائِبِ مُطْلَقًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَاهُمَا أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَاهُمَا»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عِلَامَةُ التَّنْيَةِ فِي الْغَيْبَةِ.

= وأما الكاف فعِلَامَةُ الْمُخَاطَبِ، وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُهُ أَنَّ الْكَافَ وَالْمِيمَ وَالْأَلِفَ عِلَامَةُ الْمُثَنَّى الْمُخَاطَبِ فَلَا يَنَافِي مَا ذَكَرْنَا، وَيَجْرِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي نَظَائِرِهِ الْآتِيَةِ. تَعْلِيقُ الدَّرَجَةِ الشَّنَوَانِيَةِ (ق ١٠٦ ب).

(١) فِي «س»: «وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ».

(٢) «الْجَمْعُ» لَا تَوْجِدُ فِي «أ».

(٣) فِي «ز» وَ«ي» وَالْمَطْبُوعُ (ص ٣٨): «حَرْفَانِ دَالَّانِ» بَدَلُ: «حُرُوفٌ دَالَّةٌ».

(٤) فِي «أ»: «عِلَامَةُ الْغَيْبَةِ فِي التَّذْكِيرِ».

وَالْحَادِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاهُمْ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُمْ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ فِي التَّذْكِيرِ^(١).

وَالثَّانِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاهُنَّ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُنَّ» فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ فِي الْغَيْبَةِ.

وَمَا ذَكَرْتُهُ^(٢) مِنْ أَنَّ «إِيَّا» وَحْدَهَا هِيَ الضَّمِيرُ، وَاللَّوَا حِقُّ لَهَا حُرُوفُ تَكَلُّمٍ وَخِطَابٍ وَغَيْبَةٍ وَتَشْيِيعٍ وَجَمْعٍ هُوَ الصَّحِيحُ^(٣).



(١) في «س»: «الْمَذْكُرَ».

(٢) في «ز»: «وَمَا ذَكَرْنَا»، وفي «ع»: «وَمَا ذَكَرْنَاهُ».

(٣) وقيل: الضمير الكاف والهاء وإيا عماد، وقيل: الضمير مجموعهما، ومثل الكاف والهاء «نا» في إيانا. حاشية القليوبي، (ق ٥١ أ).

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَنْصُوبُ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ ^(١).

الْمَصْدَرُ هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ حَالٌ ^(٢) كَوْنِهِ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ ^(٣).

كَمَا إِذَا قِيلَ لَكَ: صَرَّفَ ^(٤) نَحْوُ: ضَرَبَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، فَضَرْبًا جَاءَ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ ضَرَبَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَيَضْرِبُ هُوَ الثَّانِي، وَضَرْبًا هُوَ الثَّالِثُ.

وَهُوَ، أَيِ: الْمَصْدَرُ الْوَاقِعُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا قِسْمَانِ: قِسْمٌ لَفْظِيٌّ، وَقِسْمٌ

(١) في «ز» والمطبوع (ص ٣٧): «الْمَفْعُولِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ»، قال القليوبي: «عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ». حاشية القليوبي (ق ٥١)، والمفعول المطلق أي الذي لم يقيد بحرف ولا ظرف، فخرج بقولنا بحرف: المفعول به والمفعول لأجله والمفعول فيه، وبقولنا ولا ظرف: المفعول معه. الدرر السنية للوفائي (ق ٢٣٨ ب).

(٢) في «س»: «حَالَةٌ».

(٣) ليس مراد المصنف بذلك تعريف حقيقة المصدر، إنما مراده التوضيح والتسهيل للمتعلم بحسب ما جرى في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع عنه، والتثليث بالمصدر. فتح رب البرية (١٨٧ أ).

(٤) هو فعل أمر من التصريف، وهو تغيير الصيغة إلى صيغة أخرى. حاشية المدابغي (ق ١٦٦ ب).

مَعْنَوِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ لَفْظَ الْمَصْدَرِ لَفْظَ فِعْلِهِ النَّاصِبِ لَهُ أَوْ لَا.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ، أَي: الْمَصْدَرُ لَفْظَ فِعْلِهِ فِي حُرُوفِهِ الْأُصُولِ وَمَعْنَاهُ، **فَهُوَ،** أَي: الْمَصْدَرُ، **لَفْظِيٌّ** سَوَاءٌ وَافَقَهُ مَعَ ذَلِكَ فِي تَحْرِيكِ عَيْنِهِ، نَحْوُ: «فَرَحَ فَرَحًا»، أَوْ ^(١) لَا، **نَحْوُ: «قَتَلْتَهُ قَتْلًا»**، فَحُرُوفُ قَتَلَ هِيَ حُرُوفُ قَتَلًا بِعَيْنِهَا، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ وَالْمَصْدَرُ سَاكِنُ الْعَيْنِ.

وَإِنْ وَافَقَ ^(٢) الْمَصْدَرُ مَعْنَى فِعْلِهِ النَّاصِبِ لَهُ **دُونِ** مُوَافَقَةِ لَفْظِهِ فِي حُرُوفِهِ **فَهُوَ،** أَي: الْمَصْدَرُ **مَعْنَوِيٌّ؛** لِمُوَافَقَتِهِ لِلْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْحُرُوفِ، **نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وَقُوفًا.**

فَإِنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي هُوَ «قُعُودًا» ^(٣) مُوَافِقٌ لِفِعْلِهِ الَّذِي هُوَ «جَلَسَ» فِي مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَ وَالْجُلُوسَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ^(٤)، وَحُرُوفُهُمَا مُتَغَايِرَةٌ، فَحُرُوفُ جَلَسَ: الْجِيمُ وَاللَّامُ وَالسِّينُ، وَحُرُوفُ «قُعُودًا» ^(٥): الْقَافُ وَالْعَيْنُ وَالْوَاوُ ^(٦) وَالذَّالُّ.

وَكَذَا تَقُولُ فِي الْوُقُوفِ وَالْقِيَامِ.

(١) فِي «ي»: «أَمْ».

(٢) فِي «ز» وَ«ي» وَالْمَطْبُوع (٣٨): زِيَادَةُ: «أَي».

(٣) فِي «ز» وَالْمَطْبُوع (ص ٣٨): «قُعُودًا».

(٤) هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَذَكَرَ فِي شَرْحِ الْمَصَابِيحِ أَنَّ الْقُعُودَ يَكُونُ مِنَ الْاضْطِجَاعِ وَالْجُلُوسِ مِنْ قِيَامٍ، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ. الْعَقْدُ الْجَوْهَرِيُّ لِابْنِ الْحَاجِّ (ص ٧٩).

(٥) فِي «ز» وَ«ي» وَالْمَطْبُوع (ص ٣٩): «قُعُودًا»، قَالَ مُحَاسِنُ (ق ١٤١ أ): «وَلَمْ يَقُلْ وَالْأَلْفُ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ».

(٦) «وَالْوَاوُ» لَا تَوْجِدُ فِي «ب» وَ«ع» وَ«ك»، وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ «ك»: «خَذَ: وَالْوَاوُ».

وَهَذَا التَّقْسِيمُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِنَّمَا يَتِمَّشَى ^(١) عَلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ ^(٢) الْقَائِلِ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَعْنَوِيَّ يُنْصَبُ ^(٣) بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ مَعَهُ.

أَمَّا ^(٤) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ ^(٥)، فَتَقْدِيرُ جَلَسْتُ قُعُودًا: جَلَسْتُ وَقَعَدْتُ قُعُودًا، فَلَا ^(٦).

وَتَمَثِيلُهُ فِي اللَّفْظِيِّ بِالْمُتَعَدِّي، وَفِي الْمَعْنَوِيِّ بِاللَّازِمِ ^(٧)؛ لِلإِضَاحِ لَا لِلتَّخْصِصِ؛ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا يَجْرِي مَعَ الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ ^(٨).

(١) يتمشى: أي يتأتى ويتصور. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٠٧ ب).

(٢) هو الإمام العالم أبو عثمان بكر بن محمد المازني النحوي البصري، أستاذ أبي العباس المبرد، كان إماماً في العربية متسعاً في الرواية بارعاً في المناظرة، وله تصانيف لطاف منها علل النحو وتفسير كتاب سيبويه وما تلحن فيه العامة والتصريف، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين وقيل قبل ذلك. إنباه الرواة للفظي (١ / ٢٨١ - ٢٩١) وبغية الوعاة للسيوطي (٢ / ٤٦٣ - ٤٦٦).

(٣) في «ي»: «مَنْصُوبٌ».

(٤) في «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص ٣٩): «وَأَمَّا».

(٥) هو مذهب سيبويه. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٠٧ ب)، قال القليوبي (ق ١٥٢ أ): «وهذا المذهب المنصور، وقول الجمهور».

(٦) في «س»: «فَلَا، أَيْ: فَلَا يَتِمَّشَى»، وفي «ي»: «فَلَا يَتِمَّشَى»، وفي «ع»: «فَلَا يَصِحُّ لِمَا تَقَدَّمَ».

(٧) المتعدي: هو الذي ينصب المفعول به بنفسه، واللازم هو الذي لا ينصب المفعول به، بل يقتصر على فاعله. الفوائد الأجهورية (ق ١٩٢).

(٨) أي فيأتي المعنوي متعدياً، نحو: «شانه بغضا»، واللفظي قاصراً، نحو: «قمت قياماً». حاشية محاسن (ق ١٤١ أ).

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

المُسَمَّيْنِ ^(١) بِالْمَفْعُولِ فِيهِ ^(٢)

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِاللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ ^(٣)، بِتَقْدِيرٍ مَعْنَى فِي الدَّالَّةِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ^(٤)، سِوَاءٍ فِيهِ الْمُبْهَمُ وَالْمُخْتَصُّ ^(٥)، نَحْوُ:

الْيَوْمَ، وَهُوَ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، تَقُولُ: «صُمْتُ الْيَوْمَ»، أَوْ «يَوْمًا»، أَوْ «يَوْمَ الْخَمِيسِ».

(١) في «أ» و«ب» و«ع» و«ك»: «المُسَمَّيَانِ».

(٢) تسمية المفعول فيه ظرفا هو اصطلاح البصريين، والظرف لغة الوعاء مطلقا. فتح رب البرية (ق ١٨٨ ب).

(٣) بيان ذلك إذا قلت: «صام زيد اليوم»، فالمعنى الواقع في اليوم الصوم، واللفظ الدال على هذا المعنى صام، فيكون لفظ صام ناصب لليوم بتقدير معنى «في»، أي يلاحظ فيه معنى «في». حاشية محاسن (٤١ أ).

(٤) في «أ»: «الظَرْفِ»، والظرفية: كون الشيء بحيث يستقر فيه شيء آخر، أو كون الشيء زمانا أو مكانا لشيء. تعليق الدرة الشوانية (ق ١٠٨ أ).

(٥) المبهم من الزمان: ما لا حد له يحصره، سواء كان نكرة كحين وزمان، أو معرفة كالحين والزمان، والمختص منه: ما له نهاية تحصره، نكرة كان نحو: يوم وليلة وشهر، أو معرفة نحو: يوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٨٠).

وَاللَّيْلَةَ، وَهِيَ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، تَقُولُ: «اعْتَكَفْتُ اللَّيْلَةَ»، أَوْ «لَيْلَةً»، أَوْ «لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ».

وَعُدْوَةً، بِالتَّنْوِينِ مَعَ التَّنْكِيرِ، وَبَعْدَمِهِ مَعَ التَّعْرِيفِ، وَهِيَ مِنْ صَلَاةِ^(١) الصُّبْحِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، تَقُولُ: «أَزُورُكَ عُدْوَةً»، أَوْ «عُدْوَةً يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ».

وَبُكْرَةً، بِالتَّنْوِينِ وَتَرْكِهِ^(٢) عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي عُدْوَةٍ، وَهِيَ أَوَّلُ النَّهَارِ، وَأَوَّلُ النَّهَارِ: مِنْ طُلُوعِ^(٣) الْفَجْرِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ، تَقُولُ: «أَجِئْتُكَ^(٤) بُكْرَةً» أَوْ «بُكْرَةَ النَّهَارِ».

وَسَحَرًا، بِالتَّنْوِينِ إِذَا لَمْ تُرَدْ بِهِ سَحَرَ يَوْمَ بَعَيْنِهِ، وَبِلَا تَنْوِينٍ إِذَا أَرَدْتَ بِهِ ذَلِكَ، وَهُوَ آخِرُ اللَّيْلِ، وَآخِرُ اللَّيْلِ: قُبَيْلَ الْفَجْرِ، تَقُولُ: «أَجِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ^(٥)»، أَوْ «سَحَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، أَوْ «أَجِئْتُكَ سَحَرًا مِنَ الْأَسْحَارِ».

وَعَدًا، وَهُوَ اسْمُ الْيَوْمِ^(٦) الَّذِي بَعْدَ يَوْمِكَ^(٧) الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، تَقُولُ: «أَكْرِمُكَ غَدًا».

(١) من صلاة الصبح: أي في أول وقتها. فتح رب البرية (ق ١٨٩ ب)، وكلمة «صَلَاةٍ» لا توجد في المطبوع (ص ٣٩).

(٢) في «أ» والنبتي (ق ١٨٩ ب): «وَبِتَرْكِهِ»، وفي «ي»: «أَوْ تَرْكِهِ».

(٣) «طُلُوعٍ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٤) في «س» و«ع»: «جِئْتُكَ».

(٥) في «أ» و«س» و«ع» و«ك»: «سَحَرًا».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ٣٩): «وَهُوَ اسْمُ الْيَوْمِ».

(٧) لوقال: «عقبه» لوفى بالمقصود، وقد يطلق على الزمن المستقبل مطلقا، ولم يذكر التنوين وعدمه في هذا وما بعده لأنها منونة دائما إلا مع الإضافة أو «أل». حاشية القليوبي (ق ٥٢ ب).

وَعَتَمَةٌ، وَهِيَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، تَقُولُ: «آتَيْكَ عَتَمَةٌ»، أَوْ «عَتَمَةٌ لَيْلَةَ الْخَمِيسِ».

وَصَبَاحًا، وَهُوَ أَوَّلُ النَّهَارِ، تَقُولُ: «انْتَظِرْنِي صَبَاحًا»، أَوْ «صَبَاحَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ».

وَمَسَاءً - بِالْمَدِّ - وَهُوَ مِنَ الظُّهْرِ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ، تَقُولُ: «أَجِئْتُكَ مَسَاءً»، أَوْ «مَسَاءَ يَوْمِ الْخَمِيسِ»^(١).

وَأَبَدًا، وَهُوَ الزَّمَانُ الْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي لَا نِهَايَةَ لِمُتَنَاهَا، تَقُولُ: «لَا أَكَلِّمْ زَيْدًا أَبَدًا»، أَوْ «أَبَدٌ»^(٢) الْآبِدِينَ^(٣).

وَأَمَدًا، وَهُوَ ظَرْفٌ لَزَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ^(٤)، تَقُولُ: «لَا أَكَلِّمْ زَيْدًا أَمَدًا»، أَوْ «أَمَدَ الدَّهْرِ»، أَوْ «أَمَدَ الدَّاهِرِينَ»^(٥).

وَحِينًا، وَهُوَ اسْمٌ لَزَمَنِ مُبْهَمٍ، تَقُولُ: «قَرَأْتُ حِينًا»، وَ«حِينَ»^(٦) جَاءَ الشَّيْخُ.

(١) فِي «ع» وَ«ك»: «الْجُمُعَةُ».

(٢) فِي «ي»: «وَأَبَدٌ»، وَفِي «س»: «وَلَا أَبَدٌ».

(٣) الْآبِدِينَ: أَيِ الْمَوْجُودِينَ فِي الْأَبَدِ. حَاشِيَةُ الْفَيْشِي (ق ١٢٤)، أَيِ لَا أَكَلِمَهُ مَا دَامَ النَّاسُ مَوْجُودِينَ فِي الدَّهْرِ. الْعَقْدُ الْجَوْهَرِيُّ (ص ٨٠).

(٤) فِي «ع»: «وَهُوَ ظَرْفٌ لَزَمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ».

(٥) الدَّاهِرُ: الَّذِي يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فَكَأَنَّ الْمَعْنَى مَا بَقِيَ فِي الدَّهْرِ دَاهِرًا. تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشُّنَوَانِيَّةِ (ق ١٠٩).

(٦) فِي «ع» وَ«ك» وَ«ي»: «أَوْ حِينَ».

وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ، مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُبْهَمَةِ، نَحْوُ: «وَقْتُ» وَ«سَاعَةٌ»^(١) وَ«أَوَانٌ»، وَالْمُخْتَصَّةِ، نَحْوُ: «ضَحَى» وَ«ضَحْوَةٌ». وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ مِنْهَا مَا هُوَ ثَابِتُ التَّصَرُّفِ وَالْإِنْصِرَافِ^(٢)، كَ«يَوْمٍ» وَ«لَيْلَةٍ».

وَمِنْهَا مَا هُوَ مَنْفِيٌّ التَّصَرُّفِ وَالْإِنْصِرَافِ، نَحْوُ: «سَحَرٌ»^(٣)، إِذَا كَانَ ظَرْفًا لِيَوْمٍ بَعِيْنِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُنَوَّنُ؛ لِعَدَمِ أَنْصِرَافِهِ، وَلَا يُفَارِقُ الظَّرْفِيَّةَ^(٤)؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ. وَمِنْهَا مَا هُوَ ثَابِتُ التَّصَرُّفِ مَنْفِيٌّ الْإِنْصِرَافِ، نَحْوُ: «غُدْوَةٌ» وَ«بُكْرَةٌ» عَلَمَيْنِ.

وَمِنْهَا مَا هُوَ ثَابِتُ الْإِنْصِرَافِ مَنْفِيٌّ التَّصَرُّفِ، نَحْوُ: «عَتَمَةٌ» وَ«مَسَاءٌ». وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ^(٥) اسْمُ الْمَكَانِ الْمُبْهَمِ^(٦)، الْمَنْصُوبُ بِاللَّفْظِ الدَّالِّ

(١) أي باعتبار اللغة، وأما عند الفلكيين فهي مخصوصة بقدر معلوم، فالليل مع النهار منها أربع وعشرون. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٨٠).

(٢) الانصراف هو وجود تنوين الصرف فيه، والتصرف هنا هو وقوعه مبتدأ أو خبراً أو حالاً أو مفعولاً به أو غير ذلك، وعدم التصرف لزومه للنصب على الظرفية. حاشية القليوبي (ق ١٥٣).

(٣) في «أ» و«ز» و«س» و«ع»: «سَحَرًا».

(٤) في «أ» و«ي»: «وَلَا يُفَارِقُهُ الظَّرْفِيَّةُ»، وفي المطبوع (ص ٤٠): «وَلَا يُفَارِقُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ»، وعند النبتي (ق ١٩١): «وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ».

(٥) في «أ»: «وَهُوَ».

(٦) المبهم من المكان: ما ليست له صورة ولا حدود محصورة كما مثل المصنف، والمختص: هو ما له صورة وحدود محصورة كالدار والبيت والمسجد، وفي تقييد الأزهرى بالمبهم إشارة إلى أنه لا ينصب إلا إذا كان مبهماً، وإن كان مختصاً فلا ينصب على الظرفية. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٨١).

عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ، بِتَقْدِيرِ مَعْنَى «فِي» الدَّالَّةِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ:
أَمَامَ، وَهُوَ بِمَعْنَى قُدَّامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ أَمَامَ الشَّيْخِ»، أَيْ: قُدَّامَهُ.
وَخَلْفَ، هُوَ ضِدُّ قُدَّامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ خَلْفَكَ».
وَقُدَّامَ، وَهُوَ مُرَادِفٌ لِأَمَامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ قُدَّامَ الْأَمِيرِ».
وَوَرَاءَ، - بِالْمَدِّ^(١) - وَهُوَ مُرَادِفٌ لِمُخَلْفٍ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ وَرَاءَكَ»^(٢).
وَفَوْقَ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْعَالِي، تَقُولُ^(٣): «جَلَسْتُ فَوْقَ الْمِنْبَرِ».
وَتَحْتَ، وَهُوَ ضِدُّ فَوْقَ، نَحْوُ: «جَلَسْتُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ».
وَعِنْدَ، وَهُوَ لِمَا^(٤) قَرَبَ مِنَ الْمَكَانِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ»، أَيْ: قَرِيبًا مِنْهُ.
وَمَعَ، وَهُوَ اسْمٌ لِمَكَانِ الْاجْتِمَاعِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ مَعَ زَيْدٍ»، أَيْ: مُصَاحِبًا لَهُ.
وِإِزَاءَ، وَهُوَ بِمَعْنَى^(٥) مُقَابِلَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ إِزَاءَ زَيْدٍ»، أَيْ: مُقَابِلَهُ.
وَحِذَاءَ، بِالدَّالِ الْمُعْجَمَةِ^(٦)، بِمَعْنَى قَرِيبًا، تَقُولُ: «جَلَسْتُ حِذَاءَ زَيْدٍ»، أَيْ: قَرِيبًا مِنْهُ.

(١) «بِالْمَدِّ» لَا تَوْجِدُ فِي «أ» وَ«ك».

(٢) فِي «ي»: «وَرَاءَ زَيْدٍ»، وَهَذَا السُّطْرُ كُلُّهُ لَا يَوْجِدُ فِي «ب».

(٣) فِي «ع»: «نَحْوُ» بَدَلَ: «تَقُولُ».

(٤) فِي «ك»: «مَا».

(٥) «وَهُوَ» لَا تَوْجِدُ فِي «ز» وَالْمَطْبُوعُ (ص ٤٠).

(٦) «بِالدَّالِ الْمُعْجَمَةِ» لَا تَوْجِدُ فِي «أ» وَ«س»، وَجَاءَتْ فِي «ع» بَعْدَ ذِكْرِ الْمِثَالِ مُبَاشَرَةً، وَفِي الْمَطْبُوعِ (ص ٤٠) زِيَادَةُ: «وَالْمَدِّ».

وَتَلَقَّاءٌ، بِمَعْنَى إِزَاءٍ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ تَلَقَّاءَ الْكَعْبَةِ».

وَهُنَا - بِضَمِّ الْهَاءِ، وَتَخْفِيفِ النُّونِ^(١) - اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ هُنَا»^(٢)، أَيْ: فِي الْمَكَانِ الْقَرِيبِ.

وَتَمَّ - يَفْتَحُ الثَّاءُ^(٣) الْمُثَلَّثَةَ - اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ تَمَّ»، أَيْ: هُنَاكَ^(٤)، فِي الْمَكَانِ الْبَعِيدِ.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ الْمُبْهَمَةِ، نَحْوُ: «يَمِينٍ»، وَ«شِمَالٍ»، وَمَا أَشْبَهَهُمَا^(٥).



(١) الضبط بذلك ليكون للمكان القريب فيقابلة ثم، وإلا فهنا - بفتح أوله وكسره، مع تشديد النون - اسم إشارة للمكان البعيد. حاشية ابن علان (ق ١٣٨ ب).

(٢) إعراب «هنا»: اسم إشارة، مبني على سكون آخره، وهو الألف، ومحلّه نصب على الظرفية. الفوائد الأجرومية (ق ٩٤ ب).

(٣) «الثَّاءُ» لا توجد في «ك» و«ي»، و«المُثَلَّثَةُ» لا توجد في «ع».

(٤) «هُنَاكَ» لا توجد في المطبوع (ص ٤٠)، وجاء بدلها في «أ» و«ب»: «هُنَاكَ».

(٥) وما أشبههما، نحو: جانب وناحية، وأسماء المقادير، نحو: فرسخ ويريد. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٣٢ ب).

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ^(١): هُوَ الْإِسْمُ الْفَضْلَةُ^(٢)، الْمَنْصُوبُ بِالْفِعْلِ وَشِبْهِهِ^(٣)، الْمُفَسِّرُ لِمَا أَنْبَهُمْ^(٤) مِنَ الْهَيْئَاتِ، أَيِ: الصِّفَاتِ اللَّاحِقَةِ لِلذَّوَاتِ الْعَاقِلَةِ وَغَيْرِهَا.

وَيَجِيءُ^(٥) الْحَالُ مِنَ الْفَاعِلِ نَصًّا^(٦)، نَحْوُ^(٧): «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، فَرَاكِبًا: حَالٌ مِنْ «زَيْدٌ»، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ بِجَاءَ^(٨).

وَمِنَ الْمَفْعُولِ نَصًّا، نَحْوُ: «رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا»، فَمُسْرَجًا: حَالٌ مِنْ

(١) الحال لغة ما عليه الشخص من خير أو شر، وهي بمعنى التحول والانتقال. الدرة السنية للوفائي (ق ٢٤٨ أ).

(٢) المراد بالفضلة ما زاد على ركني الإسناد، وإن لم يستغن عنه، فدخل نحو «كسالى» من قوله تعالى: ﴿فَأَمُوا كَسَالًا﴾ فإن كسالى حال، وهو فضلة لا يستغنى الكلام عنه. حاشية ابن علان (ق ١٣٩ أ).

(٣) في «ك»: «أَوْ شِبْهِهِ»، قال محاسن (ق ٤٢ أ): «وشبهه، أي: كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر واسم الفعل، نحو: أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا قَائِمًا، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ قَائِمًا، وَزَيْدٌ حَسَنٌ رَاكِبًا، وَعَجِبْتُ مِنْ صَرِيكَ زَيْدًا قَائِمًا، وَدَرَاكَ زَيْدًا قَائِمًا».

(٤) في «س»: «أَبْهَمَ»، وانبههم بمعنى خفي واستتر. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٩٤ أ).

(٥) في «س»: «وَنَجَّى»، قال الشنواني: «الحال يذكر ويؤنث وهو الأفصح، يقال: حال حسنة وحال حسن، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة». تعليق الدرة الشنوانية (ق ١١٠ ب).

(٦) نصا: أي ثابتة لعينه، غير محتملة أن تكون من غيره. فتح رب البرية للنبتيتي (ق ١٩٤ ب).

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ٤٠): «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٨) في «س»: «لِجَاءَ».

«الْفَرَسَ»، وَالْفَرَسَ: مَفْعُولٌ بِرَكِبْتُ.

وَمُحْتَمِلَةٌ لِأَن تَكُونَ ^(١) مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا»، فَرَاكِبًا: حَالٌ مُحْتَمِلَةٌ لِأَن تَكُونَ مِنَ التَّاءِ، الَّتِي هِيَ فَاعِلٌ لَقِيَ ^(٢)، أَوْ مِنَ «عَبَدَ اللَّهَ» الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ لَقِيَ.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ.

وَلَا يَجِيءُ ^(٣) الْحَالُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ.

وَيَجِيءُ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَجِيءُ مِنَ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِهَيْدِ جَالِسَةً»، وَمِنَ الْمَجْرُورِ بِالْمُضَافِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ^(٤)، فَمَيْتًا: حَالٌ مِنْ أَخِيهِ.

وَالْعَالِبُ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً مُتَقِلَّةً ^(٥)، وَلَا يَكُونُ الْحَالُ ^(٦) إِلَّا نَكِرَةً ^(٧)، وَلَا يَكُونُ إِلَّا ^(٨) بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبَهَا إِلَّا

(١) في «ع»: «بِأَنَّ»، وفي «ب» و«ك»: «لِأَن يَكُونُ»، وفي «ز» والمطبوع (ص ٤٠): «وَمُحْتَمِلٌ لِأَن يَكُونُ».

(٢) في «أ»: «الْفَاعِلُ» بدل: «فَاعِلٌ لَقِيَ».

(٣) في «س»: «وَلَا تَجِيءُ»، وكذا وردت «يجي» فيها بالتاء مرتين في الفقرة التالية.

(٤) سورة الحجرات، الآية (١٢).

(٥) الاشتقاق: اقتطاع لفظ من آخر لموافقة بينهما في المعنى والحروف الأصلية، ويقابله الجمود، والمتقلة هي المنفكة غير اللازمة، كالركوب، ويقابل الانتقال اللزوم. حاشية النجاري (ق ٢٩أ).

(٦) في «ك»: «وَلَا تَكُونُ»، و«الْحَالُ» لا توجد في «أ».

(٧) لئلا يتوهم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا، وحمل غيره عليه. فتح رب البرية (ق ١٩٥ب).

(٨) في «ك»: «وَلَا تَكُونُ إِلَّا»، وجاء بدلها في «ي»: «وَوَاقِعَةٌ».

مَعْرِفَةٌ^(١)، كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ، مِنْ ذَلِكَ^(٢): «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، فَرَاكِبًا: حَالٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الرُّكُوبِ، وَمُتَّقِلَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ^(٣)، وَوَاقِعَةٌ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَنَكِيرَةٌ^(٤)، وَصَاحِبُهَا زَيْدٌ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْعِلْمِيَّةِ.

وَقَدْ يَتَخَلَّفُ جَمِيعُ ذَلِكَ:

فَمِنْ تَخَلُّفِ الْإِشْتِقَاقِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾^(٥)، ثُبَاتٍ - بِمَعْنَى مُتَفَرِّقِينَ - حَالٌ جَامِدَةٌ.

وَمِنْ تَخَلُّفِ الْإِنْتِقَالِ^(٦): ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٧)، فَمُصَدِّقًا: حَالٌ لَازِمَةٌ غَيْرُ مُتَّقِلَةٍ.

وَمِنْ تَخَلُّفِ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ»، فَوَحْدَهُ: حَالٌ مَعْرِفَةٌ، وَهِيَ^(٨) بِمَعْنَى «مُنْفَرِدًا».

وَمِنْ تَخَلُّفِ وُقُوعِ الْحَالِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟»، فَكَيْفَ:

(١) إنما لزم الحال التنكير في الغالب ولزم صاحبه التعريف كذلك؛ لأن صاحبه محكوم عليه، ومن شأن المحكوم عليه أن يكون معروفاً، كما أن من شأن المحكوم به أن يكون منكراً مجهولاً لتحصل به الفائدة. حاشية النجاري (ق ٢٩ ب).

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٤١): «مِنْ نَحْوِ»، وفي «ي»: «مِنْ ذَلِكَ نَحْوِ».

(٣) في «ي» زيادة: «وَنَكِيرَةٌ غَيْرُ مَعْرِفَةٍ».

(٤) «وَنَكِيرَةٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك» و«ي».

(٥) سورة النساء، الآية (٧١)، وثبات: حال من الواو، وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. الفوائد الأجهورية (ق ٩٧ أ).

(٦) في «س» زيادة: «قَوْلُهُ تَعَالَى»، وفي حاشية «ك»: «خ: قَوْلُهُ تَعَالَى».

(٧) سورة فاطر، الآية (٣١).

(٨) في «ز» والمطبوع (ص ٤١): «وَهُوَ».

حَالٌ^(١) مُتَقَدِّمَةٌ^(٢) عَلَى تَمَامِ الْكَلَامِ.
وَالْمُرَادُ بِتَمَامِ الْكَلَامِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُبْتَدَأُ خَبْرَهُ وَالْفِعْلُ فَاعِلُهُ، سَوَاءً تَوَقَّفَ
حُصُولُ الْفَائِدَةِ عَلَى الْحَالِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنِكَ﴾^(٣) أَمْ لَا، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا».
وَمِنْ تَخَلُّفِ تَعْرِيفِ صَاحِبِ الْحَالِ: «وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجَالٌ قِيَامًا»^(٤).
وَالْمُرَادُ بِصَاحِبِ الْحَالِ مَنْ الْحَالُ وَصِفٌ لَهُ فِي الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّ رَاكِبًا
فِي قَوْلِنَا: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا» وَصِفٌ لَزَيْدٍ فِي الْمَعْنَى.



(١) أي من زيد، وهي مبنية على الفتح. العقد الجوهري (ص ٨٢).
(٢) في «ع» و«ك» زيادة: «وَجُوبًا»، قال محاسن (٤٣أ): «حال متقدمة: أي متقدمة وجوبا؛ لأنها
استفهام، والاستفهام له صدر الكلام».
(٣) سورة الدخان، الآية (٣٨)، ولا عين: حال من «نا» في خلقنا، وهو منصوب وعلامة نصبه
الياء المكسور ما قبلها. الفوائد الأجهورية (ق ٩٧ب).
(٤) فقيما حال من رجال، وهو نكرة. حاشية الإبراشي (ق ١٥٣أ)، وقد ورد ذلك من حديث
عائشة - رضي الله عنها - بلفظ: «قوم» بدل: «رجال» كما في صحيح البخاري، كتاب الأذان،
باب إنما جعل الإمام ليؤتم به (١/ ٢٢٩ رقم ٦٨٨)، وكتاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد
(١/ ٣٤٧ رقم ١١١٣)، وكتاب السهو، باب الإشارة في الصلاة (١/ ٣٨٢ رقم ١٢٣٦).

بَابُ التَّمْيِيزِ

أَي: التَّفْسِيرِ^(١).

التَّمْيِيزُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهُم مِنَ الذَّوَاتِ، أَوْ مِنَ النَّسَبِ^(٣).

فَالثَّانِي نَحْوُ قَوْلِكَ: «تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا»، وَ«تَفَقَّأَ - أَي: امْتَلَأَ^(٤) - بَكْرٌ شَحْمًا»، وَ«طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»^(٥).

فَعَرَقًا: تَمْيِيزٌ لِإِبْهَامِ نَسَبَةِ التَّصَبُّبِ إِلَى زَيْدٍ، وَشَحْمًا: تَمْيِيزٌ لِإِبْهَامِ نَسَبَةِ التَّفَقُّؤِ إِلَى بَكْرٍ، وَنَفْسًا: تَمْيِيزٌ لِإِبْهَامِ نَسَبَةِ الطَّيِّبِ إِلَى مُحَمَّدٍ.

وَأَصْلُ الْكَلَامِ: تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ، وَتَفَقَّأَ شَحْمُ بَكْرٍ، وَطَابَتْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ، فَحَوَّلَ الْإِسْنَادُ عَنِ^(٦) الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَحَصَلَ إِبْهَامٌ فِي النَّسَبَةِ،

(١) التمييز والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحاً، وهي في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره. تعليق الدرة الشنوية (ق ١١٣ أ).

(٢) في المطبوع (ص ٤١): «وَمِنْ».

(٣) تمييز الذوات يسمى: تمييز المفرد، وهو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة، وتمييز النسب يسمى: تمييز الجملة، وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٣٥ ب).

(٤) قال الشنواني: «تَفَقَّأَ، أَي تشقق، يقال: تفقأت السحابة عن مائها، أي تشققت، كذا قيل، والشارح فسر به قوله: أي امتلأ». تعليق الدرة الشنوية (ق ١١٤ أ).

(٥) طاب الشيء يطيب طيباً، إذا كان لذيذاً أو حلالاً، وطابت نفسه تطيب، أي انبسطت وانشرحت. الدرر الفرائد للشليبي (ق ٤١ ب).

(٦) في «ك»: «مِنْ».

فَجِيءَ بِالْمُضَافِ الَّذِي كَانَ فَاعِلًا^(١)، وَجُعِلَ تَمْيِيزًا.
وَالْبَاعِثُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ ذِكْرَ الشَّيْءِ مُبْهَمًا ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفَسَّرًا أَوْقَعَ فِي
النَّفْسِ^(٢).

وَالنَّاصِبُ لِلتَّمْيِيزِ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ هُوَ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَى الْفَاعِلِ.
وَمَثَالُ الْأَوَّلِ، أَعْنِي: تَمْيِيزَ الدَّوَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «اشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ
عُلَامًا»، وَ«مَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً»، فَعُلَامًا: تَمْيِيزٌ لِلْإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي ذَاتِ
عَشْرِينَ، وَنَعْجَةً: تَمْيِيزٌ لِلْإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي ذَاتِ تِسْعِينَ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْدَادِ^(٣)
مُبْهَمَةٌ؛ لِكَوْنِهَا صَالِحَةً لِكُلِّ مَعْدُودٍ.

وَمِنْهُ تَمْيِيزُ الْمَقَادِيرِ^(٤)، كَ«رِطْلٍ زَيْتًا»، وَ«قَفِيزٍ^(٥) بُرًّا»، وَ«شَبْرٍ أَرْضًا»، وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ^(٦).

(١) في «ي» زيادة: «فِي الْمَعْنَى».

(٢) بيانه أنك لما قلت مثلاً: «طاب محمد»، وقع هنالك إبهام في نسبة الطيب لمحمد هل من
جهة الأبوة أو البنوة أو النفس؟ فتتشوف النفس لما يرفع الإبهام، فأنتي بالتمييز رافعا له.
العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٨٤).

(٣) في «أ» و«ك»: «الْعَدَدِ».

(٤) هي ثلاثة: وزن وكيل ومساحة، فقلوله: «كرطل زيتا» مثال للوزن، و«قفيز برا» مثال للكيل،
و«شبر أرضا» مثال للمساحة. حاشية الفيثي (ق ٢٥ أ).

(٥) القفيز: آلة تسع ثمانية صيعان. حاشية الشيبيني (ق ٨٤ ب).

(٦) ما أشبه ذلك: أي المذكور من المقادير في الوزن والكيل والمساحة، فالأول نحو: «مُتَفَالٌ
ذَرَّةٌ خَيْرٌ» فمُتَفَالٌ الذرة شبيه لما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به عرفا، والثاني نحو:
«نَحْيِي سَمْنًا»، فالنحي اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا
وصغيرا، والثالث نحو: «وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا» فمثل شبيهة بالمساحة وليس مساحة حقيقة،
وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٣٦ ب).

وَالنَّاصِبُ لِلتَّمْيِيزِ بَعْدَ الْأَعْدَادِ وَالْمَقَادِيرِ مَا دَلَّ ^(١) عَلَى عَدَدٍ أَوْ مِقْدَارٍ ^(٢).
وَقَوْلُهُ: «زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا» لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ،
وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قِسْمِ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى ذِكْرِ الْعَدَدِ.

وَشَرَطُ نَصْبِ التَّمْيِيزِ الْوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى
كَمَا فِي هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ مَكَانَ اسْمِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا ^(٣)،
وَجَعَلْتَ التَّمْيِيزَ فَاعِلًا، وَقُلْتَ: «زَيْدٌ كَرَّمَ أَبُوهُ وَجَمَلَ وَجْهَهُ» لَصَحَّ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُمَا مِنْ ^(٤) تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ: أَبُو زَيْدٍ أَكْرَمُ مِنْكَ وَوَجْهَهُ
أَجْمَلُ مِنْكَ ^(٥)، فَحَوَّلَ الْإِسْنَادُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ الْمُضَافَ
تَمْيِيزًا، فَصَارَ: زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَا وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا.

فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَأَكْرَمُ: خَبَرُهُ، وَمِنْكَ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ«أَكْرَمُ»،
وَأَبَا: مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَأَجْمَلُ: مَعْطُوفٌ عَلَى «أَكْرَمُ»، وَمِنْكَ ^(٦) مُتَعَلِّقٌ
بِ«أَجْمَلُ» ^(٧)، وَوَجْهًا: تَمْيِيزٌ.

وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكْرَةً، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي قَوْلِهِ:

(١) فِي «ع»: «مَا يَدُلُّ».

(٢) هُوَ الْأِسْمُ الْوَاقِعُ قَبْلَهُ الْمَفْسُورُ بِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: «عَشْرُونَ دَرَاهِمًا» فَالْنَّاصِبُ لِلتَّمْيِيزِ هُوَ عَشْرُونَ،
وَكَذَلِكَ رَطْلٌ وَقَفِيزٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَتَحَ رَبُّ الْبَرِيَّةِ لِلنَّبِيِّ (ق ٢٠٠ أ).

(٣) فِي «ز» وَالْمَطْبُوعُ (ص ٤٢): «لَوْ جِئْتَ مَكَانَ اسْمِ التَّفْضِيلِ بِفِعْلٍ».

(٤) فِي «ز» وَالْمَطْبُوعُ: «مِنْ بَابٍ».

(٥) فِي «ي»: «مِنْ وَجْهٍ» بَدَلُ: «مِنْكَ».

(٦) فِي «ك» وَ«ي» زِيَادَةٌ: «جَارٌّ وَمَجْرُورٌ».

(٧) فِي «ز» وَالْمَطْبُوعُ (ص ٤٢): «بِأَكْرَمُ».

«وَطِبَّتِ النَّفْسُ»^(١)؛ لِإِمْكَانِ حَمْلِ أَلٍ عَلَى الزِّيَادَةِ^(٢).



(١) قال القليوبي (ق ٥٥ ب): «بعض النسخ فيها جميع البيت، وهو قول رشيد بن شهاب الإشكري، وأصله أن قبيلة قتلت عمرا، وكان قيس حميما له، فأراد الأخذ بثأره، فلما رأى ذوات تلك القبيلة أو أكابرهم أعرض عن أخذ الثأر، وتسلى عن عمرو، فأنشده ابن شهاب المذكور يقول:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وإعرابه: رأى: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول رأى مبني على الفتح في محل نصب، لما: في محل نصب على الظرفية فهي بمعنى الحين أي حينما، أن: حرف مصدري ونصب، عرف: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل في محل رفع، وجوهنا: مفعول عرفت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ووجوه مضاف، ونا: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، صددت: فعل ماض، والتاء فاعل، و«طبت»: الواو: حرف عطف، طاب: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة الفعلية قبلها، النفس: تمييز وهو منصوب بالفتحة الظاهرة، يا: حرف نداء، قيس: منادى مبني على الضم في محل نصب لأنه مفرد علم، عن: حرف جر، عمرو: مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة. شرح شواهد المباني لعثمان الشامي (ق ٥ ب).

(٢) والتقدير: وطبت نفسا. الدرر الفرائد للشلبى (ق ٤٢ ب).

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ

وَهُوَ الْإِخْرَاجُ بِإِلَّا أَوْ إِحْدَى^(١) أَخَوَاتِهَا مَا لَوْلَاهُ^(٢) لَدَخَلَ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ.

وَحُرُوفُ الْإِسْتِثْنَاءِ، أَي: أَدَوَاتُهُ ثَمَانِيَّةٌ^(٣)، وَسَمَّاهَا حُرُوفًا تَغْلِييًا.

وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

- حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ، وَهُوَ^(٤): إِلَّا.

- وَاسْمٌ بِاتِّفَاقٍ، وَهُوَ: غَيْرٌ، وَسِوَى كَرِضًا، وَسِوَى كَهْدَى^(٥)، وَسِوَاءٌ كَسَمَاءٌ.

- وَمُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ^(٦)، وَهُوَ: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

(١) فِي «أ»: «وَإِحْدَى»، وَفِي «ي»: «أَوْ بِإِحْدَى»، وَفِي «ز»: «أَوْ أَحَدٍ».

(٢) قَالَ الْمَدَابِغِيُّ (ق ١٧٥ ب): «فِي بَعْضِ النِّسْخِ: لِمَا لَوْلَاهُ»، وَكَذَا نَصُّ نَاسِخِ «ي» ثُمَّ قَالَ: «لَوْ قَالَ: إِخْرَاجٌ مُنْكَرًا، وَلَعَلَّهُ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ النِّسْخِ، وَرَبَّمَا يَشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ الْمُحْشِي: مَا مَفْعُولُ إِخْرَاجٍ».

(٣) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ كَلَامًا مِنْ لُغَاتِ سُورَى أَدَاةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ. فَتَحَ رَبُّ الْبَرِيَّةِ (ق ٢٠٢ ب).

(٤) فِي «أ»: «وَهِيَ».

(٥) فِي «أ» وَ«ع»: «وَسِوَى كَهْدَى، وَسِوَى كَرِضًا».

(٦) أَي تَارَةً يَسْتَعْمَلُ فِعْلًا، وَأُخْرَى حَرْفًا. فَتَحَ رَبُّ الْبَرِيَّةِ (ق ٢٠٣ أ).

وَلِلْمُسْتَشْنَى بِهَذِهِ الْأَدَوَاتِ حَالَاتٌ:

فَالْمُسْتَشْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ وَجُوبًا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ قَبْلَهَا تَامًا مُوجِبًا.

وَالْمُرَادُ بِالتَّامِ^(١): أَنْ يُذْكَرَ فِيهِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَالْمُرَادُ بِالْمُوجِبِ: - يَفْتَحِ الْجِيمَ - مَا لَا يَسْبِقُهُ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ^(٢).

وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، فَقَامَ: فَعِلٌ مَاضٍ، وَالْقَوْمُ: فَاعِلٌ، وَإِلَّا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ، وَزَيْدًا: مَنْصُوبٌ بِإِلَّا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَمِثْلُهُ: «خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا»، فَخَرَجَ: فَعِلٌ مَاضٍ، وَالنَّاسُ: فَاعِلٌ، وَإِلَّا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ، وَعَمْرًا: مَنْصُوبٌ بِإِلَّا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ مِنْ كَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٍ، أَمَّا كَوْنُهُ تَامًا فَلِذِكْرِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَهُوَ الْقَوْمُ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ، وَالنَّاسُ فِي الْمَثَالِ الثَّانِي، وَأَمَّا كَوْنُهُ مُوجِبًا فَلِأَنَّهُ لَمْ يُسَبَقْ بِنَفْيٍ وَلَا شِبْهِهِ^(٣).

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ^(٤) قَبْلَ إِلَّا مَنْفِيًّا، بَانَ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ، وَكَانَ تَامًا بِأَنْ ذُكِرَ

(١) قال القليوبى (ق ١٥٦): «والمراد بالتمام، كذا في نسخة، والأوجه: بالتمام، كما في نسخة أخرى».

(٢) ضرب ناسخ «ي» على «أَنْ» وكتب فوقها «مَا».

(٣) المراد بشبه النفي هنا: النهي والاستفهام الإنكاري. حاشية ابن علان (ق ١٤٥).

(٤) في «ي» زيادة: «عَلَيْهِ»، وكتب الناسخ في الحاشية: «في نسخة: لَمْ يُسَبَقْ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ عَلَيْهِ، وفي نسخة: لَمْ يُسَبَقْ بِنَفْيٍ وَلَا شِبْهِهِ، ببناء يسبق لغير الفاعل، وعليه فلا يصح قوله: عَلَيْهِ، وإنما يصح على نسخة يسبق بالفعل المبني للفاعل»، وفي «س»: «لَمْ يُسَبَقْ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ».

(٥) في «ز» و«س» و«ي» والمطبوع (ص ٤٣) زيادة: «الَّذِي».

الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، جَازَ فِيهِ، أَي: فِي الْمُسْتَشْنَى، **الْبَدَلُ** مِنَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ ^(١) مَخْفُوضًا ^(٢)، وَجَازَ ^(٣) أَيْضًا النَّصْبُ بِإِلَّا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْقَوْمِ ^(٤)، وَيَجِبُ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ اتِّصَالُهُ بِضَمِيرِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَهُوَ هَهُنَا مُقَدَّرٌ، وَتَقْدِيرُهُ: إِلَّا زَيْدٌ مِنْهُمْ، وَيَجُوزُ: **«إِلَّا زَيْدًا»** بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَنَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا مَرَزْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٌ» ^(٥) بِالْجَرِّ عَلَى الْبَدَلِ، وَ«إِلَّا زَيْدًا» بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَنَحْوُ ^(٦): «مَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا»، بِالنَّصْبِ لَا غَيْرَ، سَوَاءٌ جَعَلْتَهُ ^(٧) بَدَلًا مِنَ الْمَنْصُوبِ، أَوْ مَنْصُوبًا بِإِلَّا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَيُظْهِرُ أَثَرُ الْإِحْتِمَالَيْنِ فِي النَّاصِبِ لَهُ مَا هُوَ، وَفِي تَقْدِيرِ الضَّمِيرِ وَعَدَمِهِ، فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ ^(٨) بَدَلًا فَالنَّاصِبُ لَهُ «رَأَيْتُ» مُقَدَّرًا، بِنَاءً عَلَى

(١) فِي «ب» وَ«ك»: «أَمْ مَنْصُوبًا أَمْ».

(٢) فِي «ز» وَالْمَطْبُوع (ص ٤٣): «أَوْ مَجْرُورًا».

(٣) فِي «ز» وَالْمَطْبُوع (ص ٤٣): «وَجَازَ فِيهِ».

(٤) فِي «ي» زِيَادَةٌ: «بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ».

(٥) فِي «أ»: «إِلَّا بِزَيْدٍ».

(٦) فِي «ع»: «وَقَوْلُكَ»، وَفِي «س»: «وَنَحْوُ قَوْلِكَ».

(٧) فِي «ب»: «أَجَعَلْتَهُ».

(٨) فِي «ع»: «أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ».

أَنَّ الْبَدَلَ عَلَى ^(١) نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَيَجِبُ تَقْدِيرُ الصَّيْرِ مَعَهُ عَلَى مَا مَرَّ.

وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ يَكُونُ النَّاصِبُ لَهُ إِلَّا عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ صَمِيرٍ ^(٢).

وَأِنْ كَانَ الْكَلَامُ ^(٣) نَاقِصًا بِأَنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، **مَنْفِيًّا** بِأَنْ تَقَدَّمَ ^(٤) عَلَيْهِ نَفْيٌ أَوْ شَبْهُهُ، كَانَ الْمُسْتَشْنَى **عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ** الْمُقْتَضِيَةِ لَهُ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ، وَأُلْغِيَ عَمَلٌ إِلَّا.

فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا يَطْلُبُ فَاعِلًا رَفَعَتِ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، **نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»**، فَزَيْدٌ: مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بَقَامٍ، وَإِلَّا مُلْغَاةٌ ^(٥).

وَأِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا يَطْلُبُ مَفْعُولًا نَصَبَتِ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، **نَحْوُ: «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا»**، فَزَيْدٌ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِضَرَبْتُ، وَإِلَّا مُلْغَاةٌ.

وَأِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا يَطْلُبُ جَارًا وَمَجْرُورًا يَتَعَلَّقُ بِهِ خَفَضَتِ الْمُسْتَشْنَى

(١) في «أ»: «في» بدل: «على».

(٢) في «ع» و«ي» زيادة: «وَنَحْوُ قَوْلِكَ: مَا مَرَزْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٌ، بِالْجَرِّ عَلَى الْبَدَلِ»، وجاء في «ع» بعدها: «وَأِلَّا زَيْدًا بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ»، وفي «ي»: «وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ»، واستشكل ناسخ «ي» الزيادة فقال: «هذه الجملة أعني قوله: وَنَحْوُ قَوْلِكَ إِلَى قوله: عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، هي عين ما سبق، فهو تكرار محض».

(٣) «الْكَلَامُ» لا يوجد في «أ»، وفي «ع»: «الْكَلَامُ مَنْفِيًّا نَاقِصًا».

(٤) في «أ» و«ع» و«ي»: «وَتَقَدَّمَ» بدل: «مَنْفِيًّا بِأَنْ تَقَدَّمَ».

(٥) ملغاة: أي لا عمل لها. فتح رب البرية (ق ٢٠٥ ب).

بَحَرَفٍ جَرٍّ، نَحْوُ: «مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ»، فَزَيْدٌ: مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِمَرٍّ، وَإِلَّا مُلْغَاةٌ.

وَيُسَمَّى الْإِسْتِثْنَاءُ حِينَئِذٍ مُفَرَّغًا؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ إِلَّا تَفَرَّغَ ^(١) لِلْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَهَا.

هَذَا حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى ^(٢) بِإِلَّا، وَأَمَّا الْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسَوَى - بِكَسْرِ السَّيْنِ - وَسَوَى - بِضَمِّهَا، مَعَ الْقَصْرِ فِيهِمَا - وَسَوَاءٍ - بِالْمَدِّ، وَفَتْحِ السَّيْنِ، أَفْصَحُ مِنْ كَسْرِهَا - فَهُوَ مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ غَيْرٍ وَسَوَى وَسَوَى وَسَوَاءٍ إِلَيْهِ لَا غَيْرٍ، أَيُّ: لَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ الْجَرِّ.

وَحَذَفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ «غَيْرٌ»، وَبَنَاهَا ^(٣) عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا بِقَبْلُ وَبَعْدُ ^(٤).

وَيُعْطَى ^(٥) غَيْرٌ وَسَوَى وَسَوَاءٌ مَا يُعْطَاهُ الْإِسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ إِلَّا مِنْ وَجُوبِ النَّصْبِ بَعْدَ الْكَلَامِ التَّامِّ الْمَوْجِبِ لَكِنْ عَلَى الْحَالِ، وَمِنْ جَوَازِ الْإِتْبَاعِ بَعْدَ التَّامِّ الْمُنْفِيِّ، وَمِنْ الْإِجْرَاءِ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ فِي النَّاقِصِ الْمُنْفِيِّ.

(١) تفرغ: أي اشتغل بالعمل فيما بعدها وتسلط عليه. تسهيل الفوائد للشرقاوي (ص ٥٥)، وفي «ك»: «مُفَرَّغٌ».

(٢) في «ب» و«ز» والمطبوع (ص ٤٣): «الْإِسْتِثْنَاءُ».

(٣) في «ز» و«ع» و«ك»: «وَبَنَاهَا»، وعليه فالنسخة عندهم: «وَحَذَفَ».

(٤) أي في الإبهام، إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه، والمضاف إليه «غير» محذوف هو خبر لا، والتقدير لا غير الجر جائزا. إعراب الأجرومية للأزهري (ق ١٤ ب).

(٥) في «س»: «وَتُعْطَى».

وَالْمُسْتَشْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَضْبُهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَرْفِيَّةِ
وَالْفِعْلِيَّةِ، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا» بِالنَّضْبِ، عَلَى أَنَّ خَلَا: فِعْلٌ مَاضٍ،
وَفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا^(١)، وَزَيْدًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«خَلَا زَيْدٌ» بِالْجَرِّ، عَلَى
أَنَّ خَلَا: حَرْفُ جَرٍّ، وَزَيْدٌ: مَجْرُورٌ بِهِ^(٢).

وَ«عَدَا عَمْرًا» بِالنَّضْبِ، عَلَى أَنَّ عَدَا: فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ: مُسْتَتِرٌ فِيهِ
وُجُوبًا، وَعَمْرًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«عَدَا عَمْرُو» بِالْجَرِّ، عَلَى أَنَّ عَدَا: حَرْفُ جَرٍّ،
وَعَمْرُو: مَجْرُورٌ بِعَدَا.

وَ«حَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٌ»، بِالنَّضْبِ وَالْجَرِّ عَلَى وَزَانِ مَا قَبْلَهُ.



(١) «وُجُوبًا» لا توجد في «أ» و«س»، والضمير المستتر تقديره هو، عائد على البعض المفهوم
من الكل السابق، كأنه قال: قام القوم خلا بعضهم زيدا. العقد الجوهري لابن الحاج
(ص ٨٦).

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٤٤): «بِخَلَا» بدل: «بِهِ».

بَابُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ^(١)

اعْلَمْ - بِكَسْرِ الهمزة، فعلٌ أمرٌ من عَلِمَ يَعْلَمُ^(٢) - أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النِّكَرَاتِ وَجُوبًا، لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا^(٣) بغيرِ تنوينٍ، إِذَا بَاشَرَتْ «لَا» النِّكَرَةَ، بِأَنَّ لَمْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ^(٤) لَا.

فَتَنْصِبُ النِّكَرَةَ لَفْظًا إِذَا كَانَتِ النِّكَرَةُ مُضَافَةً لِمِثْلِهَا، نَحْوُ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ».

(١) في «ع» زيادة بعد عنوان الباب جاء فيها: «اعْلَمْ أَنَّ لَا عَلَى قِسْمَيْنِ: زَائِدَةٌ وَغَيْرُ زَائِدَةٍ، فَالزَّائِدَةُ دُخُولُهَا كَحُرُوجِهَا، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ بِدَلِيلِ الْآيَةِ الْأُخْرَى ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾، وَغَيْرُ الزَّائِدَةِ: نَافِيَةٌ وَغَيْرُ نَافِيَةٍ، وَغَيْرُ النَّافِيَةِ: نَاهِيَةٌ وَدُعَائِيَّةٌ، نَحْوُ: «لَا تُسْرِفْ» وَ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، وَالنَّافِيَةُ: عَامِلَةٌ وَغَيْرُ عَامِلَةٍ، وَالْعَامِلَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ: عَامِلَةٌ عَمَلٌ لَيْسَ تَرْفَعُ الْإِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ وَتَنْفِي الْوَحْدَةَ وَتَخْتَصُّ بِالنِّكَرَاتِ، يَقُولُ الشَّاعِرُ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَرْ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
وَعَامِلَةٌ عَمَلٍ إِنَّ، وَهِيَ هَذِهِ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ».

(٢) في «أ» و«ب»: «تعلم» بدل: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، وقال المدابغي (ق ١٧٨ أ): «مِنْ عَلِمَ يَعْلَمُ، هَكَذَا فِي نَسَخٍ، وَفِي بَعْضِهَا: مِنْ تَعْلَمَ»، وَضَبَطَهَا فِي «ب»: «تَعْلَمُ»، قَالَ ابْنُ عِلَانَ (ق ١٤٨ ب): «مِنْ تَعْلَمَ، أَيُّ بِسْكَوْنِ الْعَيْنِ، مُضَارِعٌ عِلْمَ».

(٣) لَفْظًا إِنْ كَانَتِ النِّكَرَاتُ مُضَافَةً أَوْ شَبِيهَةً بِالْمُضَافِ، وَمَحَلًّا إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ. تَعْلِيْقُ الدَّرَةِ الشُّنَوَانِيَّةِ (ق ١١٩ ب).

(٤) فِي «ب»: «تَكَرَّرَ».

وَتَنْصِبُ النَّكِرَةَ مَحَلًّا إِذَا كَانَتِ النَّكِرَةُ مُفْرَدَةً عَنِ الْإِضَافَةِ وَشَبَّهَهَا^(١)،
نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، فَلَا: حَرْفُ نَفْيٍ، وَرَجُلٌ: اسْمُهَا، مَبْنِيٌّ مَعَهَا^(٢) عَلَى
 الْفَتْحِ، وَمَوْضِعُهُ^(٣) نَصْبٌ بِلَا، وَفِي الدَّارِ: خَبَرُهَا.

وَذَهَبَ^(٤) طَائِفَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ^(٥) إِلَى أَنَّ «رَجُلٌ» وَنَحْوَهُ مَنْصُوبٌ لَفْظًا مِنْ
 غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَنُسِبَ إِلَى سَبِيحِيهِ.

هَذَا إِذَا بَاشَرْتَ «لَا» النَّكِرَةَ، فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا بِأَنْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ^(٦)،
 أَوْ دَخَلْتَ «لَا» عَلَى مَعْرِفَةٍ^(٧)، وَجَبَ الرَّفْعُ^(٨) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَوَجَبَ عِنْدَ
 غَيْرِ الْمُبْرَدِ^(٩) وَابْنِ كَيْسَانَ^(١٠) تَكَرُّرُ لَا، نَحْوُ: «لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ».

(١) وشبهها أي فيما إذا اتصل باللفظ الأول شيء من تمام معناه، نحو: «لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ».
 حاشية النجاري (ق ٣٠ ب).

(٢) «مَعَهَا» لا توجد في المطبوع (ص ٤٤).

(٣) في «ي»: «مَوْضِعُهُ».

(٤) في «ي»: «وَذَهَبَتْ».

(٥) في «س»: «الْكُوفِيِّينَ»، وكتب الناسخ في الهامش: «خ: الْبَصْرِيِّينَ».

(٦) في «ك» و«ي»: «فَصَلَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ»، قال المدابغي (ق ١٧٩ أ): «بأن فصل للبناء
 للمجهول، أو فصل للبناء للفاعل، وهو المتكلم».

(٧) في «ي»: «الْمَعْرِفَةُ».

(٨) في «س» و«ع» زيادة: «وَالْتَّنْوِينُ»، وقد ضرب ناسخ «س» على الزيادة.

(٩) هو الإمام أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر البصري الملقب بالمُبرَّد، وسبب ذلك
 أن المازني لما صنف كتاب الألف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن
 جواب فقال له قم: فأنت المبرد، أي: المثبت للحق، له تصانيف نافعة منها كتاب الكامل
 وإعراب القرآن، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين، وقد نيف على التسعين. إنباه الرواة
 للفظي (٣/ ٢٤١-٢٥٣) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٢٦٩-٢٧١).

(١٠) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بابن كيسان النحوي، وكيسان لقب =

وَنَحْوُ^(١): «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو».

وإن تَكَرَّرَتْ «لَا» مَعَ مُبَاشَرَةِ النِّكَرَةِ، جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا^(٢)، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ عَلَى الْإِعْمَالِ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ» بَفَتْحِ «رَجُلٍ»، وَرَفْعِ «امْرَأَةٍ» أَوْ نَصْبِهَا^(٣) أَوْ فَتْحِهَا.

وإن شِئْتَ قُلْتَ عَلَى الْإِلْغَاءِ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ»، بِرَفْعِ «رَجُلٍ»، وَرَفْعِ «امْرَأَةٍ» أَوْ فَتْحِهَا.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ لِلنِّكَرَةِ بَعْدَ «لَا» الثَّانِيَةَ^(٤) خَمْسَةَ أَوْجُهٍ: ثَلَاثَةٌ مَعَ فَتْحِ النِّكَرَةِ الْأُولَى^(٥)، وَاثْنَانِ مَعَ رَفْعِهَا^(٦)، وَتَوْجِيهِ كُلِّ مِثْلٍ مِنْهَا^(٧) مَذْكُورٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ.

= أبيه وليس باسم جده، أحد المذكورين بالعلم الموصوفين بالفهم وبراعة القياس، أخذ عن المبرد وثعلب فمزج بين النحوين البصري والكوفي دون تعصب لأحد الفريقين على الآخر، وكان أبو بكر بن مجاهد المقرئ يقول إنه أنحى من الشيخين يعني ثعلبا والمبرد، توفي سنة عشرين وثلاثمائة. إنباه الرواة للقفطي (٣/ ٥٧-٥٩) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ١٨-١٩).

(١) في المطبوع (ص ٤٤): «وَيَجُوزُ» بدل: «وَنَحْوُ».

(٢) المراد بالإلغاء عدم إعمالها عمل إن. تعليق الدرة الشنوية (ق ١٢٠ ب).

(٣) في «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص ٤٤): «وَنَصْبِهَا»، وفي «ك» زيادة: «مَعَ التَّنْوِينِ فِيهِمَا».

(٤) في «ب» و«ز» و«س» و«ك» والمطبوع (ص ٤٤): «الثَّانِيَةِ» بدل: «الثَّانِيَةِ».

(٥) الوجه الأول: البناء على الفتح على إعمال «لا» الثانية، والوجه الثاني: النصب مع التنوين عطفا على محل اسم لا، وتكون «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفي، والوجه الثالث: الرفع مع التنوين على إعمال «لا» عمل ليس، أو عطفا على محل لا واسمها وهو رفع بالابتداء. فتح رب البرية (ق ٢١٠ ب).

(٦) أحدهما: الفتح على إعمال «لا» الثانية عمل إن، والثاني: الرفع على عطف الاسم الذي بعدها على ما قبلها و«لا» زائدة، أو على الابتداء والخبر محذوف، أو على أنها اسم «لا»

العاملة عمل ليس. فتح رب البرية (ق ٢١٠ ب).

(٧) في «ي»: «مِنْهُمَا».

بَابُ الْمُنَادَى - بَفَتْحِ الدَّالِ -

الْمُنَادَى ^(١): هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِيَا أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا ^(٢).

وَهُوَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ هُنَا ^(٣) وَفِي بَابِ «لَا» السَّابِقِ: مَا لَيْسَ مُضَافًا، وَلَا شَبِيهًا بِهِ.

وَالنِّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ بِالنِّدَاءِ دُونَ غَيْرِهَا.

وَالنِّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ بِالذَّاتِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِهَا.

وَالْمُضَافُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ ^(٤).

فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنِّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ، فَيَبْنِيَانِ ^(٥) عَلَى الضَّمِّ ^(٦) مِنْ غَيْرِ

(١) النداء لغة: الدعاء، واصطلاحاً: الدعاء بيا وأخواتها، والمنادى لغة: المدعو. تعليق الدرة الشنوية (ق ١٢١ أ).

(٢) أي نظائرها في العمل، وهي: الهمزة وأي - مقصورتين وممدودتين - وأيا، وهيا، ووا. فتح رب البرية (ق ٢١١ ب).

(٣) في «س»: «هَهْنًا».

(٤) أي لفظ اتصل به لفظ آخر، يتوقف فهم معنى الأول عليه. حاشية القليوبي (ق ٥٨ أ).

(٥) حيث بني المنادى فيكون في محل نصب، لأنه مفعول به، لأن تقدير «يا زيد»: أدعو زيدا، حذف «أدعو» وأنب «يا» عنه، والناصب للمنادى إما أدعو المحذوف، وإما «يا» لنيابتها عنه. حاشية محاسن (ق ٤٨ ب).

(٦) اقتصر المصنف على الضم لأنه الأصل، فنحو «يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ وَيَا رِجَالُ وَيَا مُسْلِمَاتُ» =

تَنْوِينٍ فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ^(١).

فَمِثَالُ الْمُفْرَدِ الْعَلَمِ، نَحْوُ: «يَا زَيْدٌ».

وَمِثَالُ النِّكَرَةِ الْمُقْصُودَةِ، نَحْوُ: «يَا رَجُلٌ» لِمُعَيَّنٍ.

هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنِ النِّكَرَةُ الْمُقْصُودَةُ مَوْصُوفَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَوْصُوفَةً فَالْعَرَبُ تُؤَثِّرُ نَصْبَهَا^(٢) عَلَى ضَمِّهَا^(٣)، يَقُولُونَ^(٤): «يَا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبَلُ».

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»^(٥)، نَقَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ عَنِ الْفَرَاءِ، وَأَقَرَّهُ^(٦).

= مبني على الضم؛ لأنها ترفع بالضم، ونحو: «يَا زَيْدَانِ وَيَا رَجُلَانِ» يبينان على الألف؛ لأنهما يرفعان بالألف، ونحو: «يَا زَيْدُونَ» مبني على الواو؛ لأنه يرفع بالواو. حاشية محاسن (ق ٤٨ ب).

(١) اعلم أن للشاعر في حال الاضطراب وجهين، الأول: الضم مع التنوين تشبيها بمرفوع اضطر إلى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف، والثاني: النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين، وكلاهما مسموع من العرب. فتح رب البرية (ق ٢١٣ ب).

(٢) تؤثر نصبها: أي تشبيها لها بالشبيه بالمضاف. حاشية محاسن (ق ٤٨ ب).

(٣) قال القليوبي (ق ٥٨ أ): «عَلَى ضَمِّهَا، كَذَا فِي النسخِ المعتمدة، وهي الصواب، بخلاف نسخة: عَلَى رَفْعِهَا؛ لَأَنَّ الْمُنَادَى لَا يَرْفَعُ بِحَالٍ».

(٤) في «ك»: «تَقُولُ».

(٥) الحديث برواية النصب رواه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب أخلاق النبي ﷺ وآدابه، باب ذكر شدة اجتهاده وعبادته وتضرعه وطول قيامه ﷺ (ص ٢٠١)، وقد رواه عن شيخه الحافظ أبي يعلى الموصلي، والرواية عند أبي يعلى في مسنده بنفس الإسناد (٨/ ١٢٢) حديث رقم (٤٦٦١): «يَا عَظِيمُ تُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»، وعلى كل فالإسناد اجتمع فيه عدة علل، فحكم عليه محقق المسند الشيخ حسين سليم أسد بأنه ضعيف جدا.

(٦) في «س» و«ي» زيادة: «عَلَيْهِ»، قال ابن مالك: «قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة، تؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلا كريما أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما =

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ الَّتِي هِيَ: النَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ^(١)
بِالْمُضَافِ، مَنْصُوبَةٌ وَجُوبًا، لَا غَيْرَ، أَي: لَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُ النَّصْبِ.

مِثَالُ النَّكِرَةِ غَيْرِ الْمَقْصُودَةِ، قَوْلُ الْوَاعِظِ: «يَا غَافِلًا وَالْمَوْتُ^(٢) يَطْلُبُهُ»
إِذْ^(٣) لَمْ يَقْصِدْ غَافِلًا بَعِيْنِهِ.

وَمِثَالُ الْمُضَافِ^(٤): «يَا عَبْدَ اللَّهِ».

وَمِثَالُ الْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ^(٥): «يَا حَسَنًا وَجْهُهُ»، وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا»، وَ«يَا
رَفِيقًا بِالْعِبَادِ»^(٦)، وَ«يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ» فِيمَنْ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ^(٧).



= ينصبون، قلت: ويؤيد قول الفراء ما روي من قيل النبي ﷺ في سجوده: يا عظيمًا يرجى
لكل عظيم». شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩٣).

(١) في «أ»: «وَالشَّيْبَةُ».

(٢) في «س»: «وَنَذِيرُ الْمَوْتِ».

(٣) في «أ» و«ز» و«س» و«ع» و«ي»: «إِذَا»، قال ناسخ «ي»: «وفي بعض النسخ: إِذْ لَمْ يَقْصِدْ».

(٤) في «أ» و«س» و«ع» و«ك» زيادة: «نَحْوُ».

(٥) في «س» و«ي» زيادة: «نَحْوُ».

(٦) وجهه مرفوع على الفاعلية بحسن، وجبلا منصوب على المفعولية بطلعا، وبالعباد متعلق
برفقا. فتح رب البرية (ق ٢١٥ ب).

(٧) أي سميته بالمعطوف والمعطوف عليه معا، أما الأول فلائنه شبيه بالمضاف من حيث إن
الثاني من تمام الأول، وأما الثاني فبالعطف على الأول. فتح رب البرية (ق ٢١٥ ب).

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَيُسَمَّى: الْمَفْعُولَ لَهُ، وَالْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ.

وَهُوَ: الْإِسْمُ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ، الَّذِي يُذَكَّرُ عِلَّةً وَبَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ
الْفِعْلِ ^(١) الصَّادِرِ مِنْ فَاعِلِهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو»، فَإِجْلَالًا: مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ، ذُكِرَ
عِلَّةً وَسَبَبًا لَوُقُوعِ الْفِعْلِ الصَّادِرِ مِنْ زَيْدٍ، فَإِنَّ سَبَبَ قِيَامِ زَيْدٍ لِعَمْرٍو هُوَ ^(٢) إِجْلَالُهُ
وَتَعْظِيمُهُ ^(٣).

وَإِعْرَابُهُ: قَامَ زَيْدٌ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَإِجْلَالًا: مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَلِعَمْرٍو ^(٤):
مُتَعَلِّقٌ بِإِجْلَالًا.

و«قَصْدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ»، فَابْتِغَاءَ: مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ، ذُكِرَ عِلَّةً لِبَيَانِ
سَبَبِ الْقَصْدِ.

وَإِعْرَابُهُ: قَصْدْتُكَ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ ^(٥)، وَابْتِغَاءَ: مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ،

(١) ولذلك كانت علامته أن يصح وقوعه في جواب: لم فعلت كذا؟ حاشية القليوبي
(ق ٥٨ ب).

(٢) في «أ» و«ع»: «وَهُوَ».

(٣) في «ع»: «إِجْلَالًا لَهُ وَتَعْظِيمًا».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص ٤٥) زيادة: «جَارٌّ وَمَجْرُورٌ».

(٥) الفعل قصد، والفاعل التاء، والمفعول الكاف. فتح رب البرية (ق ٢١٧ ب).

وَمَعْرُوفٌ: مُضَافٌ إِلَيْهِ^(١).

وَنَبَّهَ بِهِذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ،
وَلَا بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ وَغَيْرِهِ^(٢).



(١) في «ي»: «وَمَعْرُوفٌ: مُضَافٌ، وَالْكَافُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ».

(٢) الفعل المتعدي: قصد، واللازم: قام، والمصدر المضاف: ابتغاء، وغيره: إجلالا. حاشية القليوبي (ق٥٩أ).

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَالْمَفْعُولُ ^(١) مَعَهُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ وَاوِ الْمَعِيَّةِ ^(٢)، الَّذِي يُذَكَّرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ، أَيْ: الْمَذْكُورُ لِبَيَانِ مَنْ صَاحَبَ مَعْمُولَ الْفِعْلِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ»، فَالْجَيْشُ اسْمٌ مَنْصُوبٌ، مَذْكُورٌ لِبَيَانِ مَنْ صَاحَبَ الْأَمِيرَ ^(٣) فِي الْمَجِيءِ.

و«اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ» ^(٤)، فَالْخَشَبَةُ: اسْمٌ مَنْصُوبٌ، مَذْكُورٌ لِبَيَانِ مَنْ صَاحَبَ الْمَاءَ فِي الاسْتِوَاءِ.

وَنَبَّهَ بِهِذَيْنِ ^(٥) الْمِثَالَيْنِ عَلَى أَنَّ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ الْوَائِ ^(٦) قَدْ يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَالْجَيْشِ، وَقَدْ لَا يَجُوزُ كَالْخَشَبَةِ ^(٧).

(١) فِي «س»: «الْمَفْعُولُ»، دُونَ وَاوِ قَبْلُهَا.

(٢) وَاوِ الْمَعِيَّةِ: هِيَ الَّتِي بِمَعْنَى مَعَ، وَهِيَ الَّتِي لِلتَّنْصِيفِ عَلَى مَصَاحِبَةٍ مَا بَعْدَهَا لِمَعْمُولٍ مَا قَبْلُهَا. حَاشِيَةُ الشَّيْبَانِيِّ (ق ١٨٩أ).

(٣) «الْأَمِيرَ» لَا يُوْجَدُ فِي «ز».

(٤) أَيِ ارْتَفَعَ الْمَاءُ مَعَهَا، أَيِ صَاحِبِهَا فِي ارْتِفَاعِهِ، أَيِ ارْتَفَعَ حَتَّى وَصَلَ إِلَيْهَا، فَاسْتَوَى بِمَعْنَى ارْتِفَاعٍ، وَالْخَشَبَةُ هُنَا مَقْيَاسٌ يَعْرِفُ بِهِ قَدْرَ ارْتِفَاعِ الْمَاءِ وَقَدْ زِيَادَتُهُ. تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشَّنَوَانِيَّةِ (ق ١٢٤أ).

(٥) فِي «س»: «فِي هَذَيْنِ».

(٦) فِي «أ» وَ«ع» وَ«ز»: «وَاوِ الْمَعِيَّةِ».

(٧) لِأَنَّ الْخَشَبَةَ لَا تَسْتَوِي مَعَ الْمَاءِ، وَإِنَّمَا يَسْتَوِي الْمَاءُ مَعَهَا، أَيِ يَصِلُ إِلَيْهَا. الدَّرَرُ الْفَرَاثِدُ لِلشَّلْبِيِّ (ق ٤٨ب).

وَأَمَّا خَبْرُ كَانَ وَخَبْرُ أَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَاسْمُ إِنَّ وَاسْمُ أَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا ^(١) فِي الْمَرْفُوعَاتِ اسْتِطْرَافًا عَقِبَ بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِمَا ^(٢).

وَكَذَلِكَ ^(٣) التَّوَابِعُ الْمَنْصُوبَةُ ^(٤)، فَقَدْ ^(٥) تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ، فِي أَبْوَابِ أَرْبَعَةِ عَقِبَ ^(٦) النَّوَاسِخِ، وَمِنْ جُمْلَتِهَا تَابِعُ الْمَنْصُوبِ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ هُنَا.

وَمِثَالُهُ فِي النَّعْتِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ».

وَفِي الْعُطْفِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا».

وَفِي التَّوَكِيدِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ».

وَفِي الْبَدَلِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



(١) فِي «س» وَ«ع»: «ذِكْرُهَا».

(٢) فِي «أ»: «إِعَادَتِهَا».

(٣) فِي «ك» وَ«ي»: «وَكَذَا».

(٤) قَالَ النِّجَارِيُّ (ق ١٣٢): «يُوجَدُ فِي بَعْضِ نَسَخِ الشَّرْحِ تَقْيِيدُ التَّوَابِعِ بِالْمَنْصُوبَةِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِقَوْلِهِ: وَمِنْ جُمْلَتِهَا تَابِعُ الْمَنْصُوبِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْيِيدُ بِالْمَنْصُوبَةِ غُلَطًا مِنَ النَّاسِخِ».

(٥) فِي «ز» وَالْمَطْبُوعِ (ص ٤٦): «قَدْ».

(٦) عِنْدَ الشَّنَوَانِيِّ (ق ١٢٤أ): «عَقِيبٌ»، وَقَالَ: «عَقِيبٌ بِالْيَاءِ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ، وَالكَثِيرُ تَرْكُ الْيَاءِ».

بَابُ مَخْفُضَاتِ الْأَسْمَاءِ

بِإِضَافَةِ الْمَخْفُضَاتِ ^(١) إِلَى الْأَسْمَاءِ؛ لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ ^(٢)، وَهِيَ خَاتِمَةُ الْكِتَابِ.

الْمَخْفُضَاتُ الْمَشْهُورَةُ ^(٣) عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- قِسْمٌ مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، نَحْوُ: «بَزَيْدٍ».

- وَقِسْمٌ مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ ^(٤)، نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ».

(١) في «ز» والمطبوع (ص ٤٦): «مَخْفُضَاتٍ».

(٢) لبيان الواقع: أي لا للاحتراز؛ لأن المخفوض لا يكون إلا اسما حقيقة أو تأويلا. تعليق الدرة السنوية (ق ١٢٤ ب).

(٣) احترز بالمشهورة من غير المشهورة، كالجر بالمجاورة نحو: «هَذَا جُحْرٌ صَبَّ خَرِبٍ» لمجاورته لضب المجرور، وكان حقه الرفع؛ لأنه صفة لجحر المرفوع، وهو مرفوع بضممة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وكالجر بالتوهم نحو: «لَسْتُ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٍ»، بجر قاعد بالعطف على خبر «ليس» على توهم دخول حرف الجر عليه؛ لأن خبر «ليس» يجر بالباء الزائدة كثيرا. حاشية محاسن (ق ٥٠ ب).

(٤) الإضافة لغة: الإمالة والإسناد، وعرفا: نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر. تعليق الدرة السنوية (ق ١٢٤ ب).

- وَقَسِمَ مَخْفُوضٍ بِالتَّبَعِيَّةِ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ^(١) وَالسَّهْلِيِّ^(٢)، وَهُوَ ضَعِيفٌ^(٣)، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ: «وَتَابِعٍ لِلْمَخْفُوضِ»^(٤)، نَحْوُ: «بَزِيدِ الْفَاضِلِ»^(٥).

وَقَدْ اجْتَمَعَتِ الثَّلَاثَةُ^(٦) فِي الْبَسْمَلَةِ^(٧).

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ مَا يُخَفَّضُ بِ:

(١) الإمام العالم أبو الحسن سعيد بن مسعدة المُجَاشَعِي - مولا هم - الأخفش الأوسط، أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه، وصار الطريق إلى كتاب سيبويه فإنه لا يعلم أحد قرأه على سيبويه ولا قرأه سيبويه على أحد ولكنه لما مات قرئ على الأخفش فشرحه وبينه، وكان معلما لولد الكسائي، له عدد من المصنفات المستحسنة منها: كتاب معاني القرآن والأوسط في النحو وكتاب القوافي، توفي بعد سنة سبع ومائتين. إنباه الرواة للقفطي (٢/ ٣٦-٤٣) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٥٩٠-٥٩١).

(٢) الإمام النحوي اللغوي الحافظ عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهلي الأندلسي، فاضل كبير القدر في علم العربية وغيرها من العلوم، له مؤلفات نافعة منها: نتائج الفكر في النحو، وشرح سيرة ابن هشام المسمى الروض الأنف، توفي سنة إحدى وثمانين وخمسائة. إنباه الرواة للقفطي (٢/ ١٦٢-١٦٤) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٨١-٨٢).

(٣) الصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا البديل فإن العامل فيه مقدر؛ لأنه على نية تكرار العامل. تعليق الدرة الشنوية (ق ١٢٥أ).

(٤) في «ع»: «وَتَابِعِ الْمَخْفُوضِ».

(٥) في «ز» والمطبوع (ص ٤٦): «الْعَاقِلِ» بدل: «الْفَاضِلِ».

(٦) في «س»: «هَذِهِ الثَّلَاثَةُ».

(٧) بيان ذلك أن اسم مجرور بالحرف وهو الباء، ولفظ اسم الله تعالى مجرور بإضافة اسم إليه، والرحمن الرحيم بالتبعية لأنهما صفتان. تعليق الدرة الشنوية (ق ١٢٥أ).

مِنْ، وَهِيَ أُمُّ حُرُوفِ الْخَفْضِ^(١)، نَحْوُ: «مِنْ الْبَصَرَةِ».
وَإِلَى، نَحْوُ: «إِلَى الْكُوفَةِ».
وَعَنْ، نَحْوُ: «عَنْ زَيْدٍ».
وَعَلَى، نَحْوُ: «عَلَى السَّطْحِ».
وَفِي، نَحْوُ: «فِي الْمُصْحَفِ».
وَرُبَّ - بِضَمِّ الرَّاءِ^(٢) - نَحْوُ: «رُبَّ رَجُلٍ»^(٣).
وَالْبَاءُ، نَحْوُ: «بِالْمَنْدِيلِ».
وَالْكَافُ، نَحْوُ: «كَالْأَسَدِ».
وَاللَّامُ، نَحْوُ: «لِبَلَدٍ»^(٤).
وَمَا يُخَفِّضُ بِحُرُوفِ الْقَسَمِ، أَيِ: الْيَمِينِ، وَهِيَ: **الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالتَّاءُ**، نَحْوُ:
«وَاللَّهِ»، وَ«بِاللَّهِ»، وَ«تَاللَّهِ».
وَبِوَاوٍ رُبَّ، نَحْوُ: «وَلِكُلِّ»، أَيِ: **وَرُبَّ لَيْلٍ**^(٥).

-
- (١) قال ابن الحاج: «وَهِيَ أُمُّ حُرُوفِ الْخَفْضِ، هذه الزيادة توجد في بعض النسخ؛ ومعنى كونها أُمًّا أنها أقوى حروف الجر، ولذلك تنفرد بجر ظروف لا تتصرف، كقبل وبعد وعند ولدن ومع». العقد الجوهري (ص ٩١).
- (٢) «بِضَمِّ الرَّاءِ» لا توجد في «أ».
- (٣) في «ع» زيادة: «كَرِيم».
- (٤) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ٤٦): «لِزَيْدٍ».
- (٥) الجر بواو رب هو مذهب الكوفيين والمبرد، والصحيح أن الجر بر ب مضمرة، وهو مذهب البصريين. تعليق الدرة الشنوية (ق ١٢٦ ب).

وَبِمُذِّمٍ وَمُذِّمٍ، نَحْوُ: «مُذِّمٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ»، وَ«مُذِّمٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^(١).
وَأَمَّا مَا يُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: «غَلَامٌ زَيْدٍ»، فَزَيْدٌ: مَخْفُوضٌ
بِإِضَافَةِ غَلَامٍ إِلَيْهِ^(٢).

وَهُوَ، أَيِ: الْمَخْفُوضُ بِالْإِضَافَةِ، عَلَى قِسْمَيْنِ^(٣):
الْأَوَّلُ^(٤): مَا يَقْدَرُ بِاللَّامِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَلِكِ^(٥)، نَحْوُ: «غَلَامٌ زَيْدٍ»، أَوْ
الْإِخْتِصَاصِ^(٦)، نَحْوُ: «بَابُ الدَّارِ».

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مَا يَقْدَرُ بِمِنْ الدَّالَّةِ عَلَى بَيَانِ الْجِنْسِ^(٧)، نَحْوُ: «ثَوْبٌ خَزٍّ»
و«بَابُ سَاجٍ» وَ«خَاتَمٌ حَدِيدٍ»^(٨)، أَيِ: ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، وَبَابٌ مِنْ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ
مِنْ حَدِيدٍ^(٩).

(١) «الْخَمِيسِ» لا توجد في «ز»، وفي «ي»: «أَوْ» بدل الواو، وجاء في المطبوع (ص ٤٦):
«الْخَمِيسِ» بدل: «الْجُمُعَةِ».

(٢) في «ع»: «بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ»، والمشهور أن المضاف إليه هو الثاني وأن المضاف هو الأول،
وقيل: عكسه، وقيل: يجوز في كُلِّ كُلٍّ. تعليق الدرة الشنوية (ق ١٢٥).

(٣) المضاف إليه إن كان ظرفاً للمضاف كان المنوي «في»، وإن كان جنساً له كان المنوي
«من»، وإن لم يكن ظرفاً ولا جنساً كان المنوي اللام. حاشية المدابغي (ق ١٨٥).

(٤) في «ز» و«س» و«ي» والمطبوع (ص ٤٦): «الْقِسْمُ الْأَوَّلُ».

(٥) هي الواقعة بين ذاتين إحداهما مالكة للآخرى، نحو: «غلام زيد» أي: غلام مملوك لزيد.
حاشية الإبراشي (ق ١٧٠ ب).

(٦) في «أ»: «أَيِ الْإِخْتِصَاصِ»، ولام الاختصاص: هي الواقعة بين ذاتين إحداهما لا تملك
الأخرى، نحو «الدار» من قولك: «هذا باب الدار» أي مختص بها. حاشية الإبراشي (ق ١٧١ أ).

(٧) الدالة على بيان الجنس؛ لأن المضاف إليه جنس المضاف. حاشية محاسن (ق ٥١ ب).

(٨) وَ«خَاتَمٌ حَدِيدٍ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س».

(٩) وَ«خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ» لا توجد في «أ» و«ب» و«ز» و«س».

وَالْخَزْنُ نَوْعٌ مِنَ الْحَرِيرِ، وَالسَّاجُ نَوْعٌ مِنَ الْخَشَبِ.
 وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ تَبَعًا لِبَطَائِفَةٍ قِسْمًا ثَالِثًا، وَهُوَ مَا يُقَدَّرُ بِفِي الدَّالَّةِ عَلَى
 الظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ ^(١) أَيِ: مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ، وَ﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ ^(٢).
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَمْثِلَةِ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ.
 وَأَمَّا تَابِعُ الْمُخْفُوضِ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَرْفُوعَاتِ، فَلْيُرَاجَعْ جَمِيعُ ^(٣)
 ذَلِكَ ^(٤).

وَهَذَا آخِرُ مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ ^(٥) عَلَى هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ ^(٦).

(١) سورة سبأ، الآية (٣٣).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٢٦)، أي تربص واقع في أربعة أشهر.

(٣) «جميع» لا توجد في «ع».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص ٤٧) زيادة: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ» وتوجد في «ي» بعد قوله: «الْمُقَدِّمَةِ».

(٥) في «ي»: «أَوْرَدْنَاهُ» بدل: «أَرَدْنَا ذِكْرَهُ».

(٦) ما بعد كلمة «الْمُقَدِّمَةِ» مأخوذ من «ب»، واقتصر ناسخ «أ» على: «وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَصْنِيفِ
 هَذَا الشَّرْحِ الْمُبَارَكِ، بَعْدَ الْعَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَجَبِ الْفَرْدِ، سَنَةِ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ
 وَثَمَانِمِائَةٍ»، وجاء بدلها في «ز» والمطبوع (ص ٤٧): «وَقَدْ تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ، وَالْحَمْدُ
 لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وفي «س»: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، عَلَى تَمَامِ ذَلِكَ،
 وَلَهُ الْفَضْلُ وَالْهِمَّةُ»، وفي «ع»: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ،
 وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ»، وفي «ك»: «وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَهُوَ
 حَسْبُنَا، وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ»، وفي «ي»:
 «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ
 وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، قَالَ مَوْلَاهُ: فَرَعْتُ مِنْ تَأْلِيفِهِ عَصْرَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَجَبِ سَنَةِ سَبْعٍ
 وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ».

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَصْنِيفِ هَذَا الشَّرْحِ، بَعْدَ عَصْرِ الْجُمُعَةِ، أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ
رَجَبِ الْفَرْدِ، سَنَةِ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ، وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.



الفهارس العامة

أولاً

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	١٨٤	١٥٦
﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	١٩٧	١٢٨
﴿تَرْبِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾	٢٢٦	٢٤٩
﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾	٢٨٦	١٢٧
سورة آل عمران		
﴿لَتُبْلَوْنَ﴾	١٨٦	١٠٨
سورة النساء		
﴿مَتْنٍ وَثُلُثٍ وَرُبْعٍ﴾	٣	١٠٦
﴿فَانْفِرُوا بُنَاتٍ﴾	٧١	٢٢٣
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾	٧٨	١٣٣
﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾	٩٦	١٦٤
﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾	١٢٣	١٢٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾	١٦٨، ١٣٧	١٢٢

سورة الأعراف

﴿مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	١٣٢	١٢٩
--	-----	-----

سورة الأنفال

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾	٣٣	١٢٢
---------------------------------------	----	-----

سورة هود

﴿لَا تَخَفْ﴾	٧٠	١٢٧
--------------	----	-----

سورة يوسف

﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	٣١	٢٠٣
---------------------	----	-----

﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُنَّا﴾	٣٢	٩٧
------------------------------	----	----

سورة الإسراء

﴿أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	١١٠	١٣١
---	-----	-----

سورة الكهف

﴿لَيْسْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾	١٩	١٨٨
--	----	-----

سورة طه

﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾	٩١	١٢٠
-----------------	----	-----

﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾	٩١	١٢٣
-------------------------------------	----	-----

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الفرقان		
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾	٦٨-٦٩	١٩٩
سورة العنكبوت		
﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾	٤٤	١٠١
سورة سبأ		
﴿وَإِنَّا أُولَآئِكَ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	٢٤	١٨٨
﴿مَكْرُؤٍ لَّيْلٍ﴾	٣٣	٢٤٩
سورة فاطر		
﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾	٣١	٢٢٣
سورة الزخرف		
﴿لَيَقْضِ عَلَيْكَ﴾	٧٧	١٢٧
سورة الدخان		
﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْتٍ﴾	٣٨	٢٢٤
سورة محمد		
﴿فَشُدُّوا أَلْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَابِعُهُ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾	٤	١٨٩
سورة الحجرات		
﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾	١٢	٢٢٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الطور		
﴿وَالطُّورِ﴾	١	٧٩
سورة الحديد		
﴿لَيْكِنَّا تَأْسَوْا﴾	٢٣	١٢١
سورة الطلاق		
﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾	٧	١٢٧
سورة الشرح		
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾	١	١٢٦
سورة العلق		
﴿سَنَدْعُ الزَّبَانَةَ﴾	١٨	١٠٧
سورة القدر		
﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	١٩٠

ثانيًا

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
١٣٦-١٣٧	إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمَعُ النَّاسَ
٢٢٤	وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجَالٌ (قَوْمٌ) قِيَامًا
٢٣٩	يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ



ثالثاً

فهرس الشواهد الشعرية

صدر البيت	عجز البيت	الصفحة
وَأَنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ	بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا	١٣٠
أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّيَا	مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي	١٣١
فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ		١٣٢
فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا	تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجَا	١٣٣
حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ	نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ	١٣٤
اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى	وَإِذَا تُصْبِكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ	١٣٥
... حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ		١٨٩
إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا	تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا	١٩٩
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا	صَدَدْتَ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَافِئُسُ عَنْ عَمْرُو	٢٢٨

رابعًا فهرس الأعلام

السهيلى: ٢٤٦.	ابن الجوزى: ١٣٧.
سيويه: ٢٣٦، ١١٦.	ابن كيسان: ٢٣٦.
الشاطبي: ١٩٨.	ابن مالك: ٨١، ١٣٧، ١٩٨، ٢٣٢، ٢٣٩.
عباس الأزهرى: ٦٦.	أبو بكر الصديق - رضى الله عنه -: ١٣٦.
الفراء: ٢٣٩، ٩٩.	أبو علي الفارسي: ١٧٢.
الكسائي: ١١٥.	الأخفش: ٢٤٦.
المازني: ٢١٤.	أم المؤمنين عائشة - رضى الله عنها -: ١٣٦.
المبرد: ٢٣٦.	الجزولي: ٦٨.
المكودي: ٨٤.	الزجاجي: ١٦٤، ٩٩، ٧٢.



خامسًا

فهرس المصادر والمراجع^(١)

أولاً: المخطوطات:

- (١) إعراب الآجرومية، للشيخ خالد الأزهرى، المكتبة الأزهرية، رقم (٤١٠٢١).
- (٢) تعليق الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية في علم العربية للشنواني، مكتبة مكة المكرمة، رقم (١٩٤).
- (٣) الدرر الفرائد على شرح الآجرومية للشيخ خالد، للشلبي، المكتبة الأزهرية، رقم (٣٣٢٣).
- (٤) شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى، سبع نسخ خطية، تفاصيلها في قسم الدراسة.
- (٥) شرح شواهد المباني على شرح الآجرومية للشيخ خالد، تأليف عثمان المصري الأزهرى الشهير بالشامى، دار الكتب المصرية، رقم (٧٩٥٥).
- (٦) حاشية على ديباجة شرح الآجرومية للأزهرى، ليوسف بن بركات البلقطنى الاسكندري، مكتبة المسجد النبوي الشريف.
- (٧) حاشية ابن علان على شرح الآجرومية للأزهرى، مكتبة مكة المكرمة، رقم (١٦٧).
- (٨) حاشية الإبراهيمي على شرح الآجرومية للأزهرى، المكتبة الأزهرية، رقم (٩٨٢٧٠).
- (٩) حاشية الشيبيني على شرح الآجرومية للأزهرى، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (٣٢٢).
- (١٠) حاشية الفيشي على شرح الآجرومية للأزهرى، مكتبة الملك عبد العزيز، رقم (٣١٩١).
- (١١) حاشية القليوبي على شرح الآجرومية للأزهرى، دار الكتب القطرية، رقم (٢٣٥).

(١) اقتصر هنا على ذكر المصادر والمراجع المستخدمة في قسم التحقيق فقط.

- (١٢) حاشية محاسن النحوي المالكي (الشيخ محمد)، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (٢٩٤١).
- (١٣) حاشية المدابغي على شرح الأجرومية للأزهري، المكتبة الأزهرية، رقم (٩٠٥٣٨).
- (١٤) حاشية النجاري على شرح الأجرومية للأزهري، المكتبة الأزهرية، رقم (٢٨٧٠٠).
- (١٥) الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والأجرومية، للوفائي، المكتبة الأزهرية، رقم (٢٧٥٢).
- (١٦) فتح رب البرية في حل شرح الأجرومية، لعلي بن عبد القادر النبتيني، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (٩٦٨).
- (١٧) الفوائد الأجهورية على شرح المقدمة الأجرومية، لعبد البر الأجهوري، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (١٧٣٥).
- (١٨) الكواكب الدرية على شرح الشيخ خالد على الأجرومية، للدجاني، المكتبة الأزهرية، رقم (٩٠٥٣٦).
- (١٩) هداية رب البرية لحل تراكيب الشيخ خالد على الأجرومية، للسوهائي، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم (٥١٩).

ثانياً: المطبوعات:

- (١) أخلاق النبي - صلى الله عليه وسلم - وآدابه، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق أحمد محمد مرسي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- (٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ٥، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- (٤) برنامج المجاري، لأبي عبد الله محمد المجاري الأندلسي، تحقيق محمد أبو الأجنان، دار الغرب، بيروت، ط ١، ١٩٨٢ م.

- (٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- (٦) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (٧) تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد على متن الأجرومية، لعبد الحميد الشافعي، المطبعة الكبرى الأميرية، ط ١، ١٣١٣هـ.
- (٨) تقرير الشيخ محمد الإنابي على حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهرى، مطبعة وادي النيل المصرية، ١٢٩٣هـ.
- (٩) الجامع الصحيح، لأبي عبد الله البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- (١٠) جامع المسانيد، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- (١١) الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- (١٢) حاشية العلامة أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهرى على متن الأجرومية في علم العربية، مطبعة الجمالية بمصر، ط ١، ١٣٢٩هـ.
- (١٣) درة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي أبي العباس المكناسي، تحقيق الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث، القاهرة.
- (١٤) سير أعلام النبلاء للذهبي، دار الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (١٥) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت.
- (١٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (١٧) شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد المنعم الجرجاوي، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م.

- (١٨) شرح الآجرومية، للشيخ خالد الأزهرى، تصحيح إبراهيم عبد الغفار، ١٢٩٠ هـ.
- (١٩) شرح الآجرومية، للمكودي أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، المطبعة العامرة العثمانية، ١٣٠٩ هـ.
- (٢٠) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- (٢١) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- (٢٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين ابن مالك الأندلسي، تحقيق عبد الله ناصر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- (٢٣) صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- (٢٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- (٢٥) العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن آجروم، لأحمد ابن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج، مطبعة التقدم العلمية بالقاهرة، ط ١، سنة ١٣٢٤ هـ.
- (٢٦) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- (٢٧) المسند، للإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، دار صادر، بيروت.
- (٢٨) المسند، لأبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- (٢٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- (٣٠) النفائس الحسنية على الشواهد الأزهرية، للشيخ حسن محمد فراج، المطبعة المصرية، ١٣٢١ هـ.

قائمة الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
أولاً: قسم الدراسة	٦٢-٧
• المبحث الأول: ترجمة الشيخ خالد الأزهرى	٢٤-٩
- لقبه وكنيته واسمه ونسبته	٩
- مولده ونشأته	١٠
- شيوخه	١٢
- تلاميذه	١٥
- مؤلفاته	١٨
- وفاته	٢٢
- دراسات مفردة حول الأزهرى	٢٣
- صورة خط الشيخ خالد الأزهرى	٢٤
• المبحث الثانى: التعريف بالشرح	٤٢-٢٥
- تسمية الكتاب	٢٥
- إثبات نسبة الكتاب للمؤلف	٢٥
- تاريخ تأليف الكتاب	٢٦
- سبب تأليف الكتاب	٢٦
- موضوع الكتاب وبيان بعض المؤلفات السابقة في نفس الموضوع	٢٦

الموضوع	الصفحة
- منهج المؤلف في كتابه	٣٠
- مزايا الشرح والمؤاخذات عليه	٣٢
- الثناء على الكتاب	٣٣
- عناية العلماء بالكتاب	٣٤
- طبعاته	٤٠
• المبحث الثالث: بيان منهج التحقيق والتعريف بنسخه الخطية	٤٣-٤٨
- منهج التحقيق	٤٣
- النسخ المعتمدة في التحقيق	٤٥
• المبحث الرابع: متن الأجرومية	٤٩-٦٢
ثانيا: النص المحقق	٦٣-٢٥٠
مقدمة المؤلف	٦٥
• الكلام وما يتألف منه	٦٧
- تعريف الكلام	٦٧
- أقسام الكلام	٧٢
- بيان علامات أقسام الكلام	٧٤
• باب الإعراب	٨٢
• باب معرفة علامات أقسام الإعراب	٩٤
- علامات الرفع	٩٤
- علامات النصب	١٠٠
- علامات الخفض	١٠٣
- علامتا الجزم	١٠٧

الموضوع	الصفحة
- فصل في ذكر حاصل ما تقدم من علامات الإعراب	١١٠
• باب الأفعال الاصطلاحية	١١٤
- ذكر أقسام الأفعال وبيان أحكامها	١١٤
- نواصب الفعل المضارع	١١٩
- جوازم الفعل المضارع	١٢٦
• باب مرفوعات الأسماء	١٣٨
- الفاعل	١٤٠
- المفعول الذي لم يسم فاعله	١٤٨
- المبتدأ والخبر	١٥٥
• العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر	١٦٣
- كان وأخواتها	١٦٣
- إن وأخواتها	١٦٨
- ظن وأخواتها	١٧١
• التوابع	١٧٥
- النعت	١٧٥
- (المعرفة والنكرة)	١٨٢
- العطف	١٨٧
- التوكيد	١٩٢
- البدل	١٩٦
• باب منصوبات الأسماء	٢٠٢
- المفعول به	٢٠٥

الموضوع	الصفحة
- المصدر	٢١٢
- ظرف الزمان وظرف المكان	٢١٥
- الحال	٢٢١
- التمييز	٢٢٥
- الاستثناء	٢٢٩
- لا النافية للجنس	٢٣٥
- المنادى	٢٣٨
- المفعول من أجله	٢٤١
- المفعول معه	٢٤٣
• باب مخفوضات الأسماء	٢٤٥
• الفهارس العامة	٢٥١
• فهرس الموضوعات	٢٦٥

